

وحقيقتها لا يكون الا بالرجوع الى رجال الفن وهكذا
لذلك نرى من الصواب أن تقتفى أثر الشارع ونحذو حذوه في الادلة
المحسوسة ونبسط فيها الكلام بقدر ما تقتضيه طبيعة كل دليل وأهميته :

« المعاينات »

محل المعاينات نصت المادة ١١ من قانون تحقيق الجنايات على وجوب
توجه مأموري الضبطية القضائية في حالة تلبس الجاني بالجناية الى محل
الواقعة لتحرير ما يلزم من المحاضر « واثبات وجود الجناية وكيفية وقوعها
وحالة المحل الذي وقعت فيه »

وقضت المادة ٦٤ جنائيات بالزام قاضى التحقيق « بأن يثبت حالة الشئ
أو الانسان الذي وقعت عليه الجريمة » سواء كان متلبسا بها أو غير متلبس
بها وان كانت المعاينة في الحالة الاولى اكبر فائدة منها في الحالة الثانية

الغرض من المعاينات وما أوجب القانون ذلك الا لما تؤديه المعاينة
على اختلاف موضوعها من الفوائد الكبرى في التحقيق كإرشاد المحقق
وإثبات الجريمة أو نفيها وتعرف الناعلين وكيفية ارتكابها وغير ذلك
من المدلولات التي يمكن أن تدل عليها المعاينة مما تراه مفصلا في غير
هذا المكان

وليس الغرض من المعاينة استنتاج نتيجة فقط بل المقصود منها
أيضا حفظ صورة طبق الاصل من مكان الجناية أو الشئ أو الانسان الذي
وقعت عليه وحالته وقت ارتكابها ليتمكن منهم والنيابة والمحامي وكل ذى

شأن في الدعوى وقت النظر فيها من تخيل المحل وتصور المجنى عليه كما
راه المحقق وكما كان عليه عقب ارتكاب الجريمة
« ١ » - معاينة مكان الجناية

فائدة معرفة مكان الجناية بيان المكان الذى وقعت فيه الجناية
وتحديد من أهم المباحث الجنائية فهو لازم ومفيد من وجوه عديدة فقد
يكون ركنًا من أركان الجريمة التى لا تقوم الا عليها او ظرفًا مشددًا للعقاب
كما هو الحال فى كثير من الجرائم ولذلك نرى محكمة النقض والابرام التى
تهيمن على احكام المحاكم تبطل كثيرا من احكامها لخلوها من بيان وتعيين
محل ارتكاب الجريمة

وليست فائدة تعيين محل وقوع الجريمة قاصرة على ذلك فانه يحدد
ويعين الاختصاص فاولى المحاكم بالنظر فى الدعوى الجنائية والفصل فيها
هى محكمة مكان الجريمة كما انه قد يتغير سبب الجناية تبعا لتغير محل
وقوعها فالشخص الذى يقتل فى عقر داره يحتمل كثيرا ان يكون لسبب
غير السبب الذى يقتل من اجله لو وقع الحادث فى عرض الطريق والشخص
الذى يودى بحياته وهو آمن مطمئن فى غيطه انما يقتل غالبا لباعث غير
الباعث الذى يقتل من اجله اذا وجد فى بيت مشتببه فيه بل قد تنتفى التهمة
احيانا عن بعض الاشخاص او تتقوى الشبهة ضدهم او يستحيل وقوع
الجريمة او تتغير كيفية ارتكابها تبعا للقول بوقوعها فى هذا المحل او ذاك
وليست هذه النتائج بخافية على الجناة انفسهم فلذلك تراهم اذا ما ارتكبوا
جريمة قتل مثلا بمنع التنفس او بالخنق ينقلون الجثة الى مكان آخر ويلقون

بها سواء في اليم حتى يقال ان الحادثة انتحاراً أو على شريط السكة الحديدية لتمزقها عجالات العربات اذا مامرت عليها وقد لا يظهر للمحقق بل وللطبيب لاول مرة سبب الوفاة الحقيقي وبذلك ينجح الجناة في خدعه ويكون لهم من وراء ذلك النجاة والفرار من يد القضاء فاذا وجدت مجرد شبهة على أن المكان الذي وجدت فيه الجثة ليس بالمحل الذي وقع فيه القتل كانت وحدها كافية للفت نظر المحقق الى أن في الحادثة سرا وقد يكون ذلك مفتاح الباب أو دليل الطريق الموصل للحقيقة

الاسراع في عمل المعاينة لهذه الاعتبارات وغيرها وجب على من يتولى التحقيق أن يتعرف محل وقوع الجريمة بالضبط ويعاينه ويثبت حالته التي كان عليها عقب ارتكاب الجريمة مباشرة حتى لا تضيع آثارها وتتغير معالمها أو تزداد الاشياء الى حالتها الأولى وتزول العلامات والآثار الدالة على الجريمة وفاعلها

الترتيب ولما كانت المعاينة كما قدمنا عظيمة الفائدة ولها المقام الأول في المباحث الجنائية لزم القائمين بها - زيادة عن عدم التسويف والتأجيل - الهدوء والسكينة والترتيب في العمل والدقة فيه والعناية بوصف كل ما يروونه وصفاً تاماً خالياً من التعقيد والتشويش وعدم ترك اثبات حالة بعض الاشياء فيقع عملهم ناقصاً أتر وقد لا يمكن تدارك هذا النقص بعد لفوات الوقت

مراجعة الاستعلامات فاذا وصل المحقق الى محل الحادثة وجب عليه اذا كان سبقه اليه غيره من رجال الضبط والحفظ وجمعوا قبل وصوله شيئاً من الاستعلامات والاستدلالات الموصلة للتحقيق والدعوى أن يقف

عليها أولا فقد يجد فيها مساعدا على القيام بعمل المعاينة على الوجه التام ومسهلا له في تعرف مدلولها وقراءتها

الاحتياطات وبعد ذلك وقبل البدء في المعاينة وبعد أن يحتاط لذلك كل الاحتياط بمنع دخول الناس الى محل الجريمة أو خروجهم منه أو اختلاطهم بغيرهم أو التغيير في حالته يأخذ في التحري عما اذا كان حصل تغيير أو تبديل في حالة المكان بعد ارتكاب الجريمة أو نقل شيء من الأشياء أو الادوات والأثاث الموجودة فيه من محلاتها الى محل آخر ويتبين السبب في ذلك ويحققه ويتعرف الاشخاص الذين احدثوا هذا التغيير والتبديل ويستعلم عما اذا كان وجد بمكان الجريمة بعد وقوعها اشخاص أجنبان أولا ويستوضح عن السبب وما فعلوه فيه والمحال التي حلوا بها وغير ذلك فان نجاح العمل يتوقف على المحافظة على حالة المحل كما تركها الجاني وتعرفها ولان بيان هذه الامور وتحديد ما له نتائج هامة في سير التحقيق وفي تكوين الرأي وقراءة المعاينة فقد وقع مرة أن ان قتل شخص في منزل وجدت جثته في احدى قاعاته وبعمل المعاينة ظهر للمحقق اثار اقدام محتذية ملوثة بالدماء تبتدىء من حجرة القتل وتنتهي الى احدى القاعات الاخرى التي تسكنها امرأة اجنبية فالقت عليها الشبهة وكادت تؤخذ ظلما لولا انه تبين بعد ان الطبيب الذي كشف على الجثة قصد قاعاتها ليجث عن عود كبريت وهذه الاثار هي اثار حذائه الذي تلوث بدم القتل

معاينة المحل من الخارج ثم يشرع بعدئذ في وصف المحل من الخارج وما يحيط به من الاسوار والجنان او الشوارع وماله به اتصال او ارتباط

كالاصطبلات والدكاكين والمنازل المجاورة وغيرها ويثبت حالتها ويفحص
مداخله العادية فحفا دقيقا ويذكر في محضره الحالة التى وجدها عليها وقت
المعاينة وعند الضرورة يسترشد بمن فى المنزل من اصحابه وخدمه اذا احتاج
الامر اليهم لتتيمم معلوماته اورفع لبس اوشك قام فى نفسه فيتبين منهم
مثلا ما اذا كانت الابواب والشبابيك تركت مفتوحة اولا واذا كانت مقفلة
هل بقيت بها المفاتيح من الداخل اوتزعت منها واذا كانت المفاتيح لم تنزع
من الاقفال هل وجدت بعد الحادثة او لم توجد وهكذا فاذا تبين له ان
الجاني لا يمكن ان يكون دخل محل الجناية منها وأنه لم يأت البيوت من
أبوابها لزمه أن يتعرف محل دخوله ومكان انصرافه من محل الجناية فاما
أن يكون بنقب حائط أو سقف أو تسلق جدران أو سور أو دخل إليه
بواسطة منزل الجار أو كسر شبالك ورفع حواجزه الحديدية مثلا أو حفر
سرداب يوصله اليه وغير ذلك من الطرق والوسائل التى يستعين بها
الجناة على الوصول الى محل الجناية فاذا ما عثر المعائن على شىء من ذلك
وجب عليه أن يصفه وصفا تاما ويثبت حالته التى وجده عليها فان كان
تسلقا بواسطة أحبال أو سلم أو اشجار مثلا ملاصقة للمحل يبين ذلك ويثبت
فى المحضر حالة الحبال ووضعها ونوعها والسلم وعدد درجاته وجنس خشبه
ولونه ودقة صنعه أو عدمها وغير ذلك من الاوصاف المميزة وان كان
نقبا يبين موضعه وحالته واتساعه طولا وعرضا وانتظامه من عدمه وحالة
الحائط أو الجدار الذى نقب ومادته وفى أى مكان حصل فان النقب الذى
يوصل مباشرة الى مكان الشىء المسروق له مدلول يغاير مدلول النقب

الذى يوصل الى حوش الدار مثلا وعلى العموم يجب على المحقق أن يفصل الكلام عليها تفصيلا تاما ويشرحها ويصفها وصفا كاملا فاذا وجد حول المكان ومدخله العادية أو التي أحدثها الجاني للدخول منها آثار أقدم أو بصمات أصابع ملوثة أو غير ملوثة لزمه أن يذكرها في محضره ويصفها ويحفظها بالطرق التي سيأتى الكلام عليها في موضعه

معاينته من الداخل وبعد أن ينتهى المعاين من ذلك ويبين الطرق الموصلة لمحل الجناية واتجاهها خصوصا ما سلكه الجناة منها عند انصرافهم من محل الجناية مع ذكر ما يدل على ذلك من وجود آثار أقدم متسلسلة ومتجهة الى الخارج أو الداخل واتحادها أو اختلافها وتنوعها - بعد ذلك يشرع فى وصف المحل من الداخل وبيان أجزائه ومواضعها ونسبتها واتصالها ببعضها ببعض ومساحتها وحالتها التي وجدت عليها طبيعة كانت أو غير طبيعية ومحتوياتها وما يوجد بها من آثار وبقع وآلات واسلحة وملابس واحذية ومفاتيح وغيرها ومواضعها والتغير الذى حصل فيها ويذكر اوصافها وكل ما يساعد على تحقيق شخصيتها ثم ينتقل بعدئذ الى الجزء من المنزل الذى وقعت فيه الجريمة ماديا مثل القاعة التي وجدت فيها الجثة مضرجة بدمائها أو التي سرقت منها النقود أو وضعت فيها النار وبشئت حالتها بالتفصيل ويذكر كل ما يراه أو يجده فيها ويصف ظروف الجريمة وكيفية وقوعها فان كانت حريقا يبين كيف كانت تهب الرياح مثلا والاشياء التي وضعت فيها النار للاتهاب والاشتعال مثل حطب أو قش أو ورق أو غير ذلك من انواع الوقود وتعددا ما كنهه أو عدم تعددها وبعدها أو

قربها بعضها من بعض وذكر حالة الاشياء الموجودة حولها والمتصلة بها
ان كانت قابلة للالتهاب او غير قابلة له وذلك ممكن في حالة الشروع في
الحريق الذي لم يتم وعليه أيضا أن يذكر اذا كانت الشبايك مثلاً مفتوحة
أولا فان الهواء اذا لم يكن كافيا في المحل المراد أحرقه كحجرة محكمة
الاقفال من أبواب وشبايك ومناور تنطفئ النار ويخبى الفعل ولذلك يعمل
الجنّة على تجديد الهواء بفتح الشبايك أو المناور

وان كانت مضاربة ذكر على الخصوص مساحة المحل والآلات أو
العصى التي استعملت فيها وان كانت سرقة ذكر حالة الدولاب أو الخزينة
وموضعها وكل ماله علاقة بها وكيفية الدخول الى المحل الذي وقعت فيه
وبين هل كان ممكنا الدخول اليه دون ان يرى الداخل أحد أولا وغير ذلك
من البيانات التي تختلف باختلاف الحوادث وتباينها

وهنا يجب أن نذبه المحقق الى عدم الاكتفاء ببيان المسافات بيانا
تقريبيا أو تقديريا فقد يكون لذلك شر النتائج في التحقيق كما أنه من
الواجب عليه أن يذكر في محضره كل ما يراه أو يجده في محل الجناية فلا
يتصرف فيه ولا يترك هذا ويذكر ذلك بحجة ان الثاني يفيد الدعوى
والاول لا ينفعها فانه قد تكون النتيجة على خلاف ما رأى خصوصا وهو
لا يعرف والتحقيق في أول أدواره كيف يكون مصير الدعوى قرب
أمر صغير يهمله أو يتركه عمدا تضيع بسببه الحقيقة

واذا كان المحل في الخلاء بين هل كان في أرض مزروعة أو غير

مزروعة ونوع النبات وحالته تالفا كان أو غير تالف ومقداره وكيفية حصول الاتلاف وكل ما يمكن أن يوجد به مما له علاقة بالجريمة والطرق والسكك الموصلة اليه وغير ذلك من البيانات التي تختلف باختلاف الجرائم

حفظ الاشياء وليست وظيفة المعائن بقاصرة على اثبات حالة المكان وتدوين ما يجده ويشاهده في محل الجريمة في محضره بل يجب عليه ان يعمل على حفظ ما يجده ويلتقطه من الاشياء ذات العلاقة بالجريمة وفاعلها وطريقة الحفظ تختلف باختلاف هذه الاشياء فان كانت أثارا لاقدام عارية او محتذية او بصمات أصابع او بقعا دموية او غيرها او أثارا اخرى لزمه ان يحفظها بالطرق والوسائل التي سنوفى الكلام عليها بعد وان كانت أسلحة او آلات استعملت في ارتكاب الجريمة أو يظن أنها استعملت فيها ضبطها بعد ان يفحصها جيدا ويتبين ما يمكن ان يكون عليها من الآثار الدموية او غيرها او آثار النسيج البشري وان كانت اوراقا ممزقة جمعها واجتهد في ترتيبها وردها الى ما كانت عليه لامكان قراءتها ومعرفة مدلولها ثم يحفظها على ورق مقوى او غيره بواسطة مادة لزجة كالسراس او الغراء وعلى العموم فانه لا يكفي ان يذكر المعائن ويثبت ما شاهده وراه بل يلزمه ايضا اذا لم يجد شيئا او اثرا من الآثار التي تقتضيها بعض الجرائم كبقع الدم مثلا في جريمة القتل ان يثبت عدم وجودها حتى لا يظن انه اهمل النظر في ذلك والبحث عنه فيقوم الشاك حول عمله وتضعف الثقة فيه (راجع مبحث الآثار والبقع)

« ب » اثبات حالة الانسان الذي وقعت عليه الجناية
اثبات حالة المجنى عليه حيا كان أو ميتا أمر تقتضيه الحكمة والدقة في
العمل بل والضرورة في غالب الأحوال لاسباب كثيرة نذكرها عند الكلام
على مدلول المعاينات ومدلول الجروح والاصابات
وهنا يجب ايضا المبادرة الى العمل وعدم الماطلة والتسويق فيه فانه
يخشى من تعفن الجثة أو أن يبلى الجسم ويتحلل أو تلتحم الجروح وتلتئم
فيزول كل مابه من الآثار والعلامات والاصابات ويتعذر اكتشافها حتى
في جسم المجنى عليه الذي لا يزال على قيد الحياة

اثبات حالة المجنى عليه فاذا وقعت جريمة على شخص وجب فحص
جسمه فحصا دقيقا وتبين ما يمكن ان يكون به من الآثار او الخدوش
او الجروح والكدمات أو الكسر او البقع وتعرف مواضعها وحالتها
وتاريخ حدوثها وأسبابها وعند الضرورة تنزع ملابسه ويفحص جسمه
بالمكروسكوب أو النظارة ويجب ايضا فحص ملابسه واثبات حالتها
وما يوجد بها من القطع أو التمزق وشكله وموضعه وتاريخ حصوله ان
أمكن وما عليها من الآثار والبقع وكل ما يمكن أن يكون له علاقة بالجريمة
وفاعلها هو ما يختلف باختلاف الجرائم

اثبات حالة الجثة اذا ما وجدت جثة واريد اثبات حالتها ولا سيما
اذا حصل العثور عليها كما يحصل كثيرا ملقاة في عرض الطريق أو في
حفرة أو في بئر أو في مرحاض (جثث الاطفال الذين تحمل فيهم أمهاتهم
سفاحا ثم يقتلنهم دفعا للعار وخوف الفضيحة سواء بعد الوضع أو قبله وبعد

الاسقاط والاجهاض) أو مدفونة في باطن الارض في الخلاء أو في صحن الدار أو الجنينة أو وجدت طافية على وجه الماء أو راسبة في قاع البحر فانه في حالة كهذه يجب اتباع القواعد الآتية :-

١ - اثبات حالة المحل الذي وجدت فيه الجثة بالتفصيل متى امكن وبيان كيفية العثور عليها واكتشافها اذا كانت مخبأة وتعيين الاشخاص الذين عثروا او دلوا عليها وبيان ما فعلوه بها بعد اكتشافها كنقلها مثلا الى محل آخر وسبب ذلك النقل ان حصل والحالة التي وجدوها عليها عند اكتشافها او نقلها ووضعها الذي كانت عليه

٢ - بيان ما وجد حول الجثة من اسلحة او آلات او امتعة او ملابس او احذية او آثار اقدام او بقع دموية او غيرها من الاشياء التي يمكن ان يكون لها علاقة بالجريمة وفاعلها او مساعدة على تحقيق شخصية صاحب الجثة اذا كانت غير معلومة

٣ - يجوز عند الشك ان يبحث في الجهات والاماكن المجاورة للمحل الذي وجدت فيه الجثة اذا كانت في الخلاء عن بقع دموية او آلات او اسلحة مخبأة في جوف الارض ولا سيما اذا تبين للمحقق ان الجريمة وقعت في غير المكان الذي وجدت فيه الجثة

٤ - تفحص الملابس التي وجدت على الجثة وتوصف وصفا دقيقا معينا لحالتها بالضبط وكل ما يوجد بها من تمزق او قطع او فقدان بعض الازرار مثلا وما عليها من بقع الدم وغيرها وما بها من الحروق وبيان مواضعها واسبابها

ولملاحظ فحص الملابس قبل نزعها عن الجثة ومعرفة حالتها الاولى فانها قد تدل على نوع الجناية فلو ان امرأة وجدت مقتولة ومفكوكة السروال او ممزقا في بعض المواضع لأمكن ان يتخذ ذلك دليلا على انها اغتصبت قبل القتل ولا سيما اذا كانت الظروف الاخرى تدل على ذلك وبعدئذ تنزع الملابس عن الجثة لفحصها فحصا دقيقا مع العناية التامة خوفا من ان يكون عليها بقع دموية جفت فتزول او يوجد عليها ولا سيما على الازرار بصمات اصابع فتتلف فقد ترك مرة قاتل عسكري بصمة اصبعه على حزامه اللامع فنمت عليه

وان كان في الملابس ثقب او حروق ذكرها وحدد مواضعها وعددها واشكالها وميلها واتجاهها فكل ذلك يفيد في تعرف المسافة التي اطلق عليها العيار الناري او حالة السلاح القاطع وغير ذلك

ففي بعض الاحيان يدعى كذبا الشخص المجنى عليه انه فوجيء او اعتدى عليه ولكنه لا يحتاط في دعواه فينكشف امره فتراه مثالا يخرق ملابسه او يحدث فيها ثقبين مع انه لا يوجد فيه الا جرح واحد والجرح الواحد لا يحدث الاثقبين واحدا أما اذا كانت الملابس منتثيا بعضها على بعض او فيها كسرات فانه يحصل من ضربة واحدة ثقبان على الاقل فلا بد للمعاين من ملاحظة ذلك فانه قد يكفي وحده لاثبات كذب المبلغ او صدقه

فان وجد شيء من الملابس مفقودا وجب ذكره ثم تفتش فقد توجد بجيوبها اوراق او مكاتيب او نقود او حلي او غيرها مما يمكن ان يساعد

على معرفة شخصية القاتل كختم مثلا او بطاقة زيارة او يستدل منها على حالته او خلق فيه او محل ميلاده او شيء من تاريخ حياته بل على مذهبه او دينه او سبب الجناية او غير ذلك من الامور التي لا يمكن حصرها فان وجدت الجثة عارية اثبت ذلك في محضره ووجه عنايته بعد الى البحث عن الملابس وضبطها وان كانت كما يحصل عادة ملفوفة في جوارق (زكية) او في كيس او موضوعة في صندوق وجب الاحتفاظ به فقد تكون له كل الفائدة في التحقيق فقد وجدت جثة قتيل في صندوق تبين من رقم موضوع عليه انه شحن ذات مرة في السكة الحديدية وبواسطة نمره الشحن توصل المحقق الى معرفة صاحبه وبذلك امكنه ان يكشف الجريمة وفاعلها

٥ - بعد ذلك يأخذ في وصف الجثة نفسها واثبات حالتها مراعى في ذلك الترتيب فيبين هل كانت في حالة تعمق او لا ثم يعين ان كانت لذكر او انثى كبير او صغير بحسب ما ترشده الظواهر مبدئيا ويحدد جنسيته ان امكن وطنيا كان او اجنبيا وقد يستطيع ان يعرف دينه بالوشم او بالختان وغير ذلك مما سنبحث فيه عند الكلام على تحقيق شخصية الجثة ثم يشرع في فحص الجثة لمشاهدة ما يكون بها من آثار التعدي كالجروح والاصابات وآثار الاظافر والعض والضغط حول العنق والقدم خصوصا وغير ذلك مبينا حالاتها ومواضعها بالضبط واسبابها ان امكن من غير انتظار رأى الطبيب وعلاقتها بالتمزق الحاصل في الملابس

وليلاحظ عند البحث عن الجروح فحص الاجزاء المستترة من الجسم

كتحت الابط مثلاً وفي اصول شعر الرأس فقد يجوز ان تكون الاصابة فيها ولا يراها المعائن وقد ذكر المسيو فير صاحب كتاب الطب الشرعى انه وجدت مرة امرأة ميتة وبها جروح خفيفة في الرأس فظنوا انها احتقان مخي ناشئ عن سكر ولما احتج اهلها بانها لا يمكن ان تفعل ذلك بنفسها واجريت عملية التشريح استخرج من الرأس رصاصة ظهر انها هي سبب الوفاة

وبعد ذلك يبين ما يمكن ان يكون متصلاً بالجثة كحبل في الرقبة او حجر معلق فيه او شعر في اليد وكيفية قبضها على هذا او ذاك الشيء ثم يأخذ في وصف اجزاء الجسم مبتدئاً بالوجه مبيناً كل ما يمكن ان يكون به من العلامات الطبيعية او غير الطبيعية كزوائد جلدية او تغير في اللون او حفر او آثار التحام او حروق او وشم وحالة العينين والانف والاذن خصوصاً وحالة الرأس والشعر ولونه والفم والاسنان ثم ينتقل الى الصدر واليدين وهكذا حتى يأتي على باقى الجسم مثبتاً كل ما يجده مما يمكن ان يدل على شخصيته بعد او يكون له علاقة بالجريمة وفاعلها ويذكر ما يجده من الآثار والعلامات خصوصاً الدال منها على بعض الحرف والصناعات (راجع مبحث تحقيق شخصية الجثة)

٦ - يأخذ صورة الجثة الفوتوغرافية وكذا صوراً من الاشياء التي وجدت عليها احوالها خصوصاً متى كان صاحبها مجهولاً (راجع مبحث الفوتوغرافيا في المعاينات)

٧ - تؤخذ بصمات اصابع الجثة العشرة فان لها اهمية كبرى في تحقيق

شخصيتها

٨ - تعمل الصفة التشريحية بعد ان يكشف عليها طبيا لمعرفة تاريخ الوفاة وسببها الحقيقي فقد لا يظهر بالكشف الخارجى خصوصا اذا كانت الجثة فى حالة تعفن روى وللأسف استفادة بما يمكن ان تدل عليه الصفة التشريحية من النتائج التى سند كرها بعد عند الكلام على الآثار الخفية وطرق اكتشافها

وبما انه يحصل احيانا ان يفصل الجناة بعد ارتكابهم القتل رأس القاتل عن جسمه اخفاء لشخصيته فاذا وقع ذلك لزم المحقق ان يبين على الخصوص كيفية قطع العنق بالضبط ويبحث بعد عن الرأس فرما يكون مغبا بجوار الجثة او ملقى فى اليم وقد يجوز ايضا ان توجد الجثة مقطعة اربا اربا او محروقة بعد القتل اخفاء لسبب الوفاة الحقيقي او جريمة اخرى وغير ذلك فالواجب فى مثل هذه الاحوال هو وصف حالة القطع او الحروق وعددها وكيفية التقطيع فقد يستفاد منها كما سنبينه صنعة او حرفة الجانى

الانتحار

ليس من الضرورى كلما وجدت جثة طافية على وجه الماء فى الطريق مضرجة بدمائها كانت اولى تمكن ان تكون الوفاة جنائية نعم ان وجود جثة على هذه الحالة من الامور التى تدعو للشك فى سبب الوفاة ولا سيما اذا كان بها آثار تعد او بعض اعضاء مبتورة او جرح او غير ذلك الا انه يجوز ان يكون السبب غير جنائى فقد يكون غرقا او

موتاً عادياً او انتحاراً .

ولما كان الانتحار قد انتشر بين الناس بكيفية موجبة للأسف واصبح يقع بطرق لاتكاد تختلف عن طرق الايداء بحياة الغير بل ربما كانت اقطع واشد قساوة حتى انه كثيراً مايختلط على المحققين بل ورجال الفن انفسهم حالة القتل الجنائى بحالة الانتحار - رأينا ان نقول كلمة فيه وفى بعض طرقه المعروفة الى الآن وعلاماته واسبابه لعلها تفيد وتنفع حده فالانتحار قتل الشخص نفسه وكذا قتل اجنبى له برضاه على خلاف فيه وهو غير معاقب عليه طبعاً لعدم امكان توقيع العقاب على المنتحر بل ولا عقاب على الشروع فيه فى اغلب الشرائع وان كانت بعض الشرائع تعاقب عليه لانها ترى بحق ان حياة الانسان ليست حقاً له وحده وانما هى حق شائع بينه وبين الهيئة الاجتماعية التى لها ان تلحق به العذاب متى كان ممكناً اذا هو اعتدى عليه

والانتحار تقيصة من اردل النقائص وعلامة من اكبر علامات الجبن ودلالة على صغر فى النفوس وخور فى العزيمة وضعف فى الارادة ومرض اجتماعى نعوذ بالله من ان ينتشر بين الناس بقدر ما نرجو منه خير الهيئة الاجتماعية ان تزول او تقل اسبابه

اسبابه أسباب الانتحار الشائعة بين الناس عوز واعسار - خوف فضيحة او عار - فرار من احتمال ذل او حياة ذميمة - تخلص من ألم او مرض مزمن - يأس وقنوط - فشل وخيبة فى عمل - ضعف فى

القوى العقلية والادراك - عشق وغرام - غيرة وهيام وغير ذلك من الدواعى التى تفرع السمع كلما وقع حادث انتحار

فلم تجر العادة ولم يسمع ان شخصا قتل نفسه انتحارا حبا فى الموت اوزهدا فى الحياة اللهم الا لسبب جبنت نفسه او ضعفت ارادته عن مقاومته فغلبت عليه الشقاوة فكان من الخاسرين فى الدنيا والآخرة

لذلك كان من الواجب على المحقق اذا ما ارتاب فى حادثة قتل وقام عنده الشك فى احتمال ان يكون انتحارا ان يتبين الامور الآتية : -

١ - البحث فى حياة القتيل واحواله المالية والصحية والاجتماعية والعائلية واخلاقه وتعرف ما اذا كان هناك سبب من الاسباب التى تدعو عادة مثله الى الانتحار فقد تكون شخصيته او الوسط الذى عاش فيه كافيا وحده لنفى الانتحار او تأييده فاذا وجد قروى مثلا مقتولا كان القول بانه مات منتحرا بعيدا عن العقل لمخالفته للعرف والعادة

٢ - عدم الاكتفاء بما يوجد عادة من المكاتيب او الاوراق التى تركها القتيل الدالة على انه كان ينوى الانتحار ويدعو بمقتضاها اهله ورجال السلطة الى عدم اتهم أحد بقتله لاحتمال ان تكون مزورة عليه بل يجب تحقيقها وجمع الادلة الاخرى على الانتحار حتى ولو صحت هذه الاوراق

٣ - الكشف على الجثة طبيا وتعرف حالة الاصابات والجروح التى بها والآلات الناشئة عنها فانه وان كان يجوز أن يقتل الشخص نفسه بآلة وخذية أو قطعية أو سلاح نارى فنادر جدا أن ينتحربا حادث جروح رضية بجسمه وفى رأسه خصوصا كأن يستعمل بلطة أو مطرقة مثلا لان مثل

هذه الجروح شديدة الالم لا يحدثها في نفسه الا من كان متهورا او مجنونا فان هذا الاخير على الاخص قد يحدث في نفسه جروحا في غاية الفظاعة والقسوة بل قد يلجأ الى طرق غريبة كأن يضع رأسه في وجاق والى او يبلع أسفنجة معدة لتنظيف المرحاض أو يملأ فيه بارودا مشتعلا بالنار

٤ - تعدد الجروح والاصابات لا ينفي الانتحار غير أن مواضعها واتجاهاتها قد تبعده اذا كان لا يستطيع الشخص أن يحدثها بنفسه

ويجب هنا ملاحظة حالة الجروح والآلة التي استعملت والحالة التي كان عليها الشخص وقت القتل للحكم بما اذا كان في وسعه أحداثها بنفسه أولا وفي الغالب اذا لم يأخذ القاتل المجنى عليه على غرة منه لا تقع الضربات في المواضع التي يختارها بل تخطىء أحيانا وتصيب أجزاء أخرى من الجسم لم يكن يقصدها وقد تكون أصابها غير مميتة في الحال ولكن المنتحر يضرب عادة في مقتل فتراه يختار القلب والرأس والعنق وغيرها من الأجزاء التي تحدث أصابها القتل في الحال حتى لا يشألم

٥ - من دلائل الانتحار اذا وقع بسلاح ناري أن يوجد على يد القتيل آثار البارود أحيانا ورائحة الدخان بل وجروح أيضا ويمكن أن يحقق ذلك بعمل التجربة بواسطة السلاح الذي وقع به القتل ان وجد

واذا حصل الانتحار بموسى اوسكين وما شابههما فمن البعيد ان لا تتلوث بالدم اليد التي كان بها السلاح فان لم تكن ملوثة وجب الشك في سبب الوفاة غير انه يلزم ملاحظة احتمال كون القتل جنائيا وان المجنى عليه تلوثت يده بالدماء قبل القتل بسبب مسها بعض الجروح وان الجاني

هو الذى امسك القتيل السلاح من باب التضييل وفى هذه الحالة تكون قبضة اليد على السلاح غير قوية حتى انه اذا سقط السلاح منها لا تستطيع ان تقبض عليه ثانية أما اذا كان المجنى عليه قبض على السلاح وهو حى فان الضغط على السلاح يكون شديدا وربما احتاج الامر الى شىء من القوة لنزع السلاح من يده

ومن المحتمل فى الحالة الاخيرة ايضا ان يكون المجنى عليه قد قبض على السلاح وامسك به للدفاع عن نفسه ضد القاتل لالانتحار ولذلك وجب مقارنة السلاح بالجرح والاصابة لمعرفة ما اذا كانت ناشئة من استعماله او من استعمال سلاح غيره ولا شك فى ان رأى يختلف باختلاف ما تدل عليه المقارنة كما ان موضع السلاح وكيفية القبض عليه يؤثران فى النتيجة ٦ - آثار المقاومة والمضاربة الممكن وجودها على الجثة خصوصا حول الفم والجروح التى فى يده تنفى الانتحار عادة لاحتمال ان يكون قبض على السلاح اثناء المقاومة مثلا وكذلك وجود شعر فى يده ولا سيما اذا لم يكن من جنس شعر القتيل

٧ - اذا وجدت بصمات اصابع ملوثة بالدماء على جسم القتيل او ملابسه كانت قرينة على القتل الا اذا كانت يدا القتيل ملوئتين بالدماء ففي هذه الحالة يجب عمل المقارنة لنفى الشبهة او تأييدها

غير انه اذا كانت بصمة اليد اليسرى مثله وجوده على ذراع المقتول الشمال او ساعده كانت بصمة الجاني لاحالة

٨ - حالة الملابس وتمزقها او عدمه تدل على القتل الجنائى او تنفيه ايضا

٩ - وضع الجثة الذى كانت عليه له معنى كبير فى الدلالة على الانتحار أو القتل أحيانا فقد ينفى وضعها الاصلى الانتحار ويؤيد القتل الجنائى ولذلك يعمل الجناة من باب التضليل على تغيير ذلك الوضع الى وضع آخر يكون اقرب للدلالة على الانتحار

غير ان القواعد الطبية تكشف ذلك التضليل وتظهر الحقيقة فانه بمجرد الوفاة تقف مجارى الدم فى الجسم والدم مزيج مركب من مادة حمراء ومادة صفراء ولما كانت المادة الحمراء اثقل من المادة الصفراء فترسب فى الاجزاء المنحدرة وتبقى المادة الصفراء فى الاجزاء العليا فاذا وجدت جثة ملقاة على ظهرها وشوهد هذا الاصفرار فى أجزاء الظهر السفلى دل ذلك على ان وضع الجثة وقت الاصابة كان مخالفا لهذا الوضع وان الجثة نقلت بعد الوفاة وقد يكون ذلك وحده كافيا لنفى الانتحار - ومن قبيل ذلك ما شوهد مرة فى احدى وقائع القتل فى بروكسل حيث وجد المجرى عليه جالسا على كرسى مضروبا بعيار نارى وقابضا على الطبنجة بيده ولم يثبت التحقيق غير الانتحار الا ان الطبيب بعد أن فحص الجثة وجد أثر اصفرار على الجزء الملامس للكرسى من الجسم فاستنتج من ذلك أن القتل لم يكن وقت الاصابة على هذه الحالة وبذلك انتفى الانتحار لانه تعين ان الجثة نقلت بعد الوفاة وليس بمعقول ان شخصا يقتل نفسه فى موضع ثم يذهب بعد الاصابة ليتكىء على كرسى ويبقى بعد ذلك قابضا بيده على سلاحه

وقد يكون وضع الجثة بالنسبة للآلة التى استعملت مما يؤيد الانتحار

أو ينفيه فقد وجدت مرة امرأة مقتولة برصاصة أصابتها في قلبها وكانت الاحوال والظروف تدل على انها سقطت الى الورا وشوهد على مسافة ثلاثة أمتار من الجثة وعلى أرضية الغرفة السلاح الذي استعمل في القتل فدل ذلك على أن الموت جنائي لانه لو كان انتحارا لسقط السلاح بجوار الجثة لا بعيدا عنها هذه المسافة وقد ثبت بعد أن القتل جنائي باعتراف المتهم وفي بعض الاحيان توجد الجثة مكتوفة مشدودة الوثاق فلا يكون ذلك دليلا قطعيا على أن القتل جنائي فقد يشد الشخص وثاق نفسه ويلقى بها في اليم منعا لمحاولة النجاة والحركة أو يربط رجله مثلا بحبل او يعلق في عنقه حزاما حتى لا يطفو على وجه الماء لكنه يتعين ان يكون الموت جنائيا اذا لم يكن في وسع الشخص أن يحدث بنفسه هذا الرباط أو ذلك الوثاق كما انه لا يعقل ان شخصا وجد مغلول اليدين الى العنق يقتل نفسه خنقا أو بسلاح ناري وهكذا

١٠ - أحيانا يرتكب الجناة جريمة القتل بواسطة الخنق او حبس النفس فوان كان العمدة في بيان سبب القتل على الصفة التشريحية الا أنه ممكن للمحقق أن يكون له رأيا بمجرد المعاينة فانه قد توجد آثار الخنق على العنق وحوله أشبه بالخطوط اذا كان استعمل الجاني حبالا رقيقا وفي بعض الاحوال تكون الآثار عريضة وغير غائرة في الجلد مما يدل على انه استعمل مثلا منديلا أو قطعة قماش لينة وقد تكون الآثار حول العنق متعددة وهو ما يدل على ان الحبل لف مرات واحيانا لا يظهر للحبل اثر بسبب ما يكون لف به العنق من القماش وغيره حتى لا تظهر علامات الخنق

على انه اذا وجد شخص مخنوقا والحبل فى عنقه لزم المحقق ان يتبين حالة الحبل ولونه وجنسه وشكله وكيفية العقدة فانها قد تدل على حرفة الجانى اذ العقدة التى اعتادها الجمال غير العقدة التى يربطها البحار وهذه غير عقدة الجمال وكذلك لزمه ان يبين موضع العقدة من الرقبة فان لم يكن الحبل او المنديل او غيره موجودا حول العنق وجب عليه ان يتحقق هل الآثار التى حول العنق اشبه بدائرة اولا مع ملاحظة انه اذا كانت الجثة لأنثى يحتمل ان لا يوجد اثر الحبل خلف العنق لجواز ان يكون حال بينه وبين الجلد الشعر او الضفيرة فلا يكون ذلك سببا فى نفي القتل بالخنق وقد اجمع الاطباء على استحالة قتل الشخص نفسه خنقا بيديه لانه بمجرد الضغط بهما على عنقه يفقد الادراك قبل ان ترهق روحه وبذلك تخور قواه فلا يمكنه تجديد الضغط وعلى ذلك اذا وجد شخص مخنوقا باليد - ومن السهل معرفة ذلك خصوصا من آثار الاصابع ووضعها - كان ذلك قرينة على ان القتل جنائى وقد تتقوى هذه القرينة بما يوجد على جسم القتيل فى الاجزاء الرخوة من آثار المقاومة

غير انه وان استحال الانتحار خنقا باليدين فمن الممكن وقوعه بحبل او غيره وفى هذه الحالة تكون الآثار متعددة بسبب الاضطراب الذى يعترى الشخص وقت التنفيذ ولا سيما اذا وجد بجوار الجثة او متصلا بها اية آلة او شئ من شأنه ان يشد الحبل ويمنع العقدة من الارتخاء والانفكاك وفى الغالب تكون يدا الشخص المنتحر بالخنق مرتفعتين ومتباعدتين احدهما لليمين واثانيتهما للشمال بسبب شد الحبل الذى استعمل فى تنفيذ

القتل وربما يبقى الحبل متصلا بهما وقد يسقط او ينقلب على نفسه اذا لم يكن في محل او وضع يمنع من ذلك

وهذه ايضا حالة المحروق فانه بمحاولته منع النار بيديه عن وجهه بقيان

مرتفعتين وبميدتين عن جسمه

ومن العلامات الدالة على الخنق ان اللسان ينتفخ والدم يسيل احيانا من الفم والانف والاذن وتكون حروز الحبل وآثاره دائرية وعمودية على محور العنق اذا لم يكن جر الجسم بواسطة الحبل

وليلاحظ انه بعد ان يرتكب الجناة القتل بحبس النفس او بالخنق او بأية واسطة اخرى غير ظاهرة يعاقون الجثة من عنقها لاختفاء سبب القتل الحقيقي وللدلالة على ان القتل حصل شنقا

نعم ان القتل الجنائي بطريقة الشنق والانتحار كثيرا الوقوع على هذه الكيفية الا ان مجرد وجود جثة معلقة من عنقها في حلقة في سقف او في شباك او عمود سرير او غير ذلك لا يقتضى الانتحار حتما

فالواجب في مثل هذه الحالة ملاحظة حالة الحبل ووضع الجثة متصلة كانت او غير متصلة بالارض او بأى جسم آخر مثل كرسى او غيره وهل الجثة مائلة او مستقيمة او مضطجعة على الارض وموضع الاصفرار الناشئ عن وقوف الدم وهل هو موجود على الساقين والايدي اولا واذا كان تحت الجثة كرسى او دكة او غيرها لزم المحقق ان يبين حالته وموضعه بالضبط فقد يجوز ان يكون اعده المنتحر للصعود عليه لوضع الحبل في عنقه ثم ضربه برجليه ليسقط في الفضاء وبذلك يمكن ان يكون احدث

لنفسه رضوخا او كدمات او غيرها من الاصابات التي يجب فحصها جيدا
وبيان حالتها ونوعها وموضعها وحجمها وشكلها واسبابها فان لم تكن
ناشئة عن شيء من ذلك يحتمل ان تكون نشأت عن مقاومة وذلك
يكون قرينة على ان الشنق جنائي

ولايلاحظ أنه في الشنق يكون دائر الحبل مرتفعا من الخلف ويكاد
لا يوجد أثره في موضع العقدة بخلاف الخنق فان أثر الحبل يكون ظاهرا
حول العنق كله بدرجة واحدة وعادة يكون أفقيا

وقد قرر الدكتور برواردل BROUARDEL بانه اذا كانت العقدة
في أحد جانبي العنق وكان وجه المشنوق مصفرا وجب الشك والميل الى
ان الحادثة ليست انتحارا والسبب في ذلك انه في هذه الحالة يبقى التنفس
من جهة العقدة لأن الضغط من جهتها لا يكون قويا فيحدث من ذلك
احتقان في المنيخ فيحمر الوجه واذا كان مصفرا كان الفعل أقرب الى القتل
الجنائي منه الى الانتحار ولكن هذا ليس دليلا قطعيا على نفي الانتحار
وانما اللازم هو السير في التحقيق مبدئيا على هذا الاعتقاد

ويوجد غير ذلك من العلامات الطبية الدالة على الموت بالشنق في
مطولات كتب الطب الشرعي فلايراجعها من يشاء الوقوف عليها فليس
هنا موضع البحث فيها ولا نحن ممن يطمعون في عرض هذه العلامات
على القراء وانما نكتفي بذكر العلامات التي يكون في وسع كل شخص
الوقوف عليها ولو لم يكن طبيبا

وربما لا يفيد التشريح ولا يستطيع الطبيب الشرعى أن يعرف ما اذا كان الشنق قتلا أو انتحارا فالواجب اذاً هو بحث المكان بحثاً دقيقاً واثبات حالته وان يتبين هل به آثار أقدام لشخص أجنبي أولاً والنظر فى حالة الحبل وكيفية تعليق الجثة ومقارنة الحبل بالآثار التى توجد حول العنق وفحص الجثة فحصاً دقيقاً فقد يكون عليها آثار تعد أو مقاومة مما ينفى الانتحار ويجب حفظ الحبل فقد يساعد على معرفة الجانى اذا لم يكن مملوكاً للقتيل فانه اذا وجد عند المتهم حبل من نوعه وكان مقطوعاً مثلاً وانطبق القطع على الحبل الذى وجد حول عنق القتيل كان ذلك قرينة سيئة ضده وقد يكون نوع الحبل غريباً فى ذاته لا يوجد الا عند فئة مخصوصة من الناس تقع الشبهة عليهم

وعادة يكون الشنق بعد الخنق لاتحاد طريقة ارتكابهما ولذلك يمكن أن ينجح التضييل غير أنه من الممكن كشف ذلك التضييل (اولاً) بعدم وجود أسـباب تحمل الشخص على الانتحار (وثانياً) بنفس آثار الحبل حول العنق فان الحبل الذى بوضع فى عنقه عند الشنق لا يكون هو الحبل الذى استعمل فى الخنق غالباً وعلى ذلك ربما لا يتفق معه الاثر الموجود فى العنق

وزد على ذلك اذا كان الحبل الذى حصل به الخنق مشدوداً جداً لم يترجح من محله وقت الشنق وقد عرفنا أنه فى هذه الحالة الاخيرة يكون عادة أثر الحبل مرتفعاً من الوراى وغير ظاهر فى موضع العقدة

١١ - الموت بحبس النفس يجوز أن يكون انتحاراً أيضاً ولكنه

نادر ففي الغالب يكون جنائيا خصوصا بالنسبة للأطفال حديثي العهد بالولادة ولا يمنع ذلك عدم وجود آثار على أجسامهم فانهم لا يستطيعون المقاومة ولذلك قلما توجد عليها آثار ظاهرة وفي الغالب يكون القتل بالضغط على الفم او الانف او الصدر والبطن او بادخال جسم غريب في مجرى الهواء لسده أما الاشخاص الكبار في السن فانهم اذا قتلوا بحبس النفس تظهر عليهم عادة آثار المقاومة

١٢ - يقع كثيرا خصوصا في هذه الايام ان ينتحر الناس بتعاطيهم مواد سامة ولكن القتل الجنائي باعطاء الغير جواهر سامة كثير الوقوع ايضا ولذلك يجب عمل الصفة التشريحية لمعرفة المادة السامة او تحليل القيء ان وجد والبول والغائط والمواد التي اكلها الشخص قبل ان تظهر عليه اعراض السم وتفحص الاواني التي استعملت لتحضير الطعام او الشراب فقد يكون نوع الجوهر السام وحده كافيا لنفي الانتحار خصوصا لو لوحظت حالة القتل فقد جرت العادة مثلا ان ينتحر الاشخاص الذين هم من الطبقة الدنيا بتعاطي حمض الفنيك ولكن لم يسمع ان أحدهم انتحر بتعاطيه مادة الاستر كنين او حمض السياندريك وغيرهما مما لا يعرفه الا الاختصاصيون او لا يباع الا الى اشخاص مخصوصين

١٣ - يحصل كثيرا أن توجد جثة شخص مزرعة بدمائها داخل اودة مغلقة عليها فيتنازع المحقق عند رؤيتها فكر ان فقد يكون الموت جنائيا أو انتحارا ولكنه يستطيع ان يرجح أحد الرأيين على الآخر بمجرد معاينة حالة المكان الذي وجدت فيه الجثة فاذا وجد مثلا بجوارها السلاح

الذى استعمل فى القتل وفى مكان ظاهر وكانت الاودة محكمة الاقفال من الداخل وليس بالباب أدنى كسر أو أثر بل كان المفتاح فيه ولم يكن بها شبائيك مفتحة يجوز أن يكون خرج منها الجانى بعد القتل - اذا توفرت هذه الامور كلها كان الفعل اقرب الى الانتحار منه الى القتل الجنائى ولا سيما اذا اضيف الى ذلك وجود أسباب يصح أن تحمل القتل على الانتحار ولم يكن بحالة الاودة تغير وليس بها آثار أقدام أجنبية غير آثار القتل أو مواد غريبة عنها كآثار طين أو وحل مما يمكن ان يكون علق بحذاء الجانى وبدل على أن اجنبيا دخلها ولذلك فى هذه الاحوال يجب ان تفحص ملابس واحذية المشتبه فيهم لمقارنة الاوساخ العالقة بها بتلك التى وجدت حول الجثة

واذا كان الباب غير محكم الاقفال وكان فى استطاعة الشخص ان يقفله من الداخل بعد خروجه بسبب حالة القفل او نوعه او كان مقفلا من الخارج وكان بالاودة شبائيك يصح ان يدخل او يخرج منها الجانى ولا سيما اذا وجدت آثار أقدام على الارض التى تطل عليها هذه الشبائيك او سلم مثلا ملقى على الارض او مسندا الى الحائط - اذا وجدت مثل هذه الاشياء كان الفعل اقرب الى القتل منه الى الانتحار خصوصا اذا لم تكن اسباب تحمل الشخص على الانتحار او اذا وجدت على الباب او الشبائيك أو زجاجها أو غيرها آثار دماء

وعلى المحقق اذا وجد بالحل آثار أقدام ان يتبين قبل كل شىء هل هى للقتيل أولا فانه يخشى ان يعتبرها لشخص اجنبى ويسير فى التحقيق

على هذا الاعتقاد فيفضل سواء السبيل ويضيع وقته سدى في البحث عن تركها على حين انها للقتيل

واذا وجد في حالة المكان او في مواضع الاشياء تغييرا فلا يتخذن ذلك دليلا قاطعا على حصول المقاومة الدالة على ان القتل جنائي فقد تتغير حالة المكان وتبدل مواضع الاشياء في حالة الانتحار ايضا ولا سيما اذا وقع بالذبح او بالنار

وعلى العموم فانه في هذه الحالة يجب فحص الباب والقفل والمفتاح فحصاديقا ومعرفة ما اذا كان الباب وجد مغلقا او مقفلا من الداخل او الخارج ونوع القفل والمفتاح وان كان في استطاعة الشخص وهو في الخارج ان يقفله من الداخل لوجود فتحة مثلا في الباب تمكنه من ذلك ولو بالاستعانة بجبل او غيره فان لهذه الامور اهمية كبرى في اثبات او نفي الانتحار

(ح) - اثبات حالة المتهم

أغلب الجرائم يحتاج تنفيذها وارتكابها الى مباشرة بعض الافعال التي قد تترك على جسم الجاني او ملابسه بعض آثار تدل عليها فالقاتل يوجد يديه او على ملابسه آثار دماء او جروح او كدمات او خدش او عض مما ينشأ عن المقاومة غالبا والسارق يوجد عادة برجليه آثار التسلق او غيره ومتلف الزرع يرى يديه آثار خضرة ومزكبة الحريق يشم من يديه رائحة الغاز وهكذا

لهذا كان الكشف على المتهم واثبات حالته عقب ارتكاب الجريمة

متى امكن من اهم مايجب على المحقق ان يوجه اليه عنايته سواء بنفسه او بترك الامر الى الطبيب الشرعى الذى يجب عليه ان يفحص جسم المتهم فحفا دقيقا وعند الضرورة يستعين بالنظارة او الميكروسكوب لكشف الخدوش والرضوض والكدمات والجروح وآثار الاظافر والعض التى توجد عادة على الصدر والوجه والايدي والسواعد وغيرها مما يدل على المقاومة وعلى الطبيب ان يبين مواضعها ومواقعها من الجسم بالضبط وتاريخ حدوثها والاسباب التى نتجت عنها

فان كانت جروحا بين الآلات او الاسلحة التى يمكن ان تكون احدثتها وان كانت خدوشا او كدمات او تسليخات مما يمكن ان ينشأ عن الاظافر فخص اظافر المجنى عليه وقارنها بها للتأكد مما اذا كانت تحدث مثل هذه الآثار اولا فان وجد على جسم القتيل او المجنى عليه او على اى جسم آثارا من هذه لزمه ان يفحص ايضا اظافر المتهم ويثبت حالتها طولا وعرضا وكيفية قطعها ويقارنها بتلك الآثار فقد تدل المقارنة على انه هو الجانى فقد ارتكب شخص مرة سرقة فوجد بجوار الصندوق الذى أخذت منه الاشياء المسروقة ورقة ملوثة بالدماء على حين انه لم يحصل قتل ولا تعد على أحد بل ولا مقاومة ما فانصرف ذهن المحقق الى احتمال ان تكون جرحت احدى يدي المتهم أو أصبع له وأنه استعمل هذه الورقة لينشف الدم وفعلا عند ما قبض على المتهم وجد أحد أصابع يده اليمنى مجروحاً كان ذلك قرينة سيئة ضده خصوصا وانه عجز عن أن يأتي بسبب آخر مقبول لهذا الجرح

ولذلك يجب على المحقق اذا ما وجد بالمتهم شيئا من هذه العلامات والآثار أن يسأله من أين هي له ويحقق الاسباب التي يقدمها وعند الضرورة يأخذ رأى رجال الفن في ذلك

وليست الجروح والاصابات والخدوش هي التي يمكن أن توجد وحدها على جسم الجاني بل قد يوجد عليه أيضا آثار حرق البارود أو آثار البارود نفسه ورائحته خصوصا على يده وهذا لا يدل فقط على أنه اطلق سلاحا ناريا حديثا بل على عيوب في السلاح فاذا ضبط السلاح وعملت التجربة وانطبقت عليه الحالة تماما كان ذلك من اكبر الادلة عليه

واذا كان الاثر ناتجا عن عض وجب اجراء عملية المقارنة بين هذا الاثر وبين اسنان المجنى عليه أو بين أسنان من يدعى المتهم انه عضه غير المجنى عليه فانه يحصل أحيانا اذا ما كشف على جسم المتهم ووجد به أثر أسنان أن يدعى أن امرأته عضته وقد يقدم لذلك أسبابا باربعاتكون مقبولة وأحيانا لا يتفق السبب الذي يقدمه مع موضع العضة فيكون ذاك كافيا وحده لتكذيبه (راجع مبحث آثار الاسنان)

ويجب زيادة على ماتقدم فحص ملابس الجاني وتبين ما يكون عليها من بقع الدم وغيرها وما بها من التمزق والقطع وآثار الحرق أو البارود ووصف ما يوجد من ذلك وصفا دقيقا مبينا لحالته وموضعه وشكله وسؤال المتهم عن السبب في ذلك وتحقيق ما يبيديه من الاسباب

وللمحقق عند الضرورة ان يعمل رسما كروكيا عن حالة الملابس وما فيها من التمزق والآثار الاخرى (راجع مبحث اثبات حالة المجنى عليه - ومبحث

البقع الدموية - ومبحث بقع الطين - ومبحث الشعر)
ومن الواجب على المحقق ان يتعرف ما يمكن ان يكون على جسم
الجاني من الوشم والعلامات الاخرى فانه قد يستفاد منها وجود علاقة
بينه وبين الجريمة تصح ان تكون سببا للجناية كما اذا لاحظ على ساعده
مثلا مكتوبا بالوشم اسم القتيلة وهو ما يدل على انه كان يهاها ويحبها فقد
يكون تعرف هذه العلاقة مع ما هناك من الظروف والقرائن الاخرى
سببا لاتهامه (راجع مبحث الوشم)

وعلى العموم يجب اذا ما ابدى المتهم سببا من الاسباب لدفع الشبهة
عنه المستفادة من هذا الاثر او تلك الجروح وغيرها ان يسأل عن تاريخ
حدوثها حتى يرى ان كان يتفق مع حالتها اولا

واذا رأى المحقق على المتهم او ملابسه شيئا من هذه الآثار او البقع
فلا يجوز له ان يخبره به اولا وانما اللازم عليه ان يساله عما اذا كان أتى من
الاعمال ما يمكن ان يكون احدث به شيئا من الآثار والجروح ويتبين
منه مواضعها وتاريخ حدوثها فاما ان تتفق اقواله مع حالة الجروح والآثار
او تختلف فان اتحدت معها ييجت معه في ذلك بحثا مستفيضا وان اختلفت
او ادعى عدم وجود شيء منها لاحظ عليه ذلك وبهذا يكون قد اجرح
مركزه

أما اذا هو سارع الى اخبار المتهم بوجود بقعة دم مثلا على حذائه
او لباسه فلا يصعب عليه وقد عرف ان وجودها خطر عليه ان يذكر أية
واقعة أو حادثة يجوز ان تلوث منها ملابسه بالدماء كأن يدعى أنه ذبح

قبل الحادثة بيوم دجاجة او حمامة او يقول انه كان موجودا في يوم كذا
بالسلخانة أو يقدم أى سبب قد لا يتسنى للمحقق أن يتحرى صحته ويثبت
وجوده وبذلك يصعب عليه الاستفادة من وجود هذا الاثر بسبب سوء
تصرفه في عمله وعدم احتياظه في كيفية وضع السؤال

الرسم في المعاينات

عيوب المعاينة الكتابية المعاينات الكتابية مهما كان المعين دقيقا
وحريصا لا تعطى صورة طبق الاصل من مكان الجريمة أو الشيء أو
الانسان الذى وقعت عليه وذلك لما يعتريه من السهو أحيانا أو عدم الالتفات
ولانه يحكم فكره و ارادته فقد يثبت في محضره وجود ذلك الشيء ويترك
الآخر بحجة أن الاول مفيد في الدعوى والثانى غير مفيد في نظره وكثيرا
ما تأتى الامور على غير ما رأى ولان تحرير المحاضر وعلى الاخص ما كان
منها طويلا قد يشوش على القارىء ويمنعه من تصور محل الواقعة تماما

الرسم ومحتوياته هذا النقص في المعاينات الكتابية يزول نوعا
بعمل رسم كروكى عن مكان الجريمة واجزائه ومحتوياته والمحال التي
يدخل اليه منها بمقاس معلوم وابعاد مضبوطة يرمز فيه بعلامات صغيرة
مختلفة لما وجد في المحل من الاشياء ومواضعها والحالة التي وجدت عليها
وبين فيه بالضبط المكان الذى وقعت فيه الجريمة بالفعل كالفرزة التي
حصلت فيها السرقة أو القتل وموضع الصندوق أو محل وجود الجثة وكيفية

وضعها والبقع الدموية ومواضعها والمحل الذي ضبط فيه المتهم مثلاً أو الذي كان به الشاهد وقت ان رآه وغير ذلك من الامور ذات العلاقة بالجريمة وكيفية ارتكابها وفاعلها

واذا كانت أخذت صورة أو صور فوتوغرافية من مكان الجريمة أو بعض اجزائه يبين على الرسم المكان الذي أخذت منه الصورة وموضع العدة الفوتوغرافية ليسهل معرفة مدلول الصور بعد

شرح الرسم وبعد أن يعمل الرسم يبين فيه الجهات الاربع الاصلية بالضبط ثم تفسر تلك العلامات تفسيراً صحيحاً بالكتابة في ذيل الرسم حتى يتسنى للطلع عليه ان يعرف مدلوله ويتصور بسهولة المكان والحالة التي وجد عليها بعد الجناية

ويحسن عند ما يراد ان يرمز في الرسم الى الاشياء التي وجدت بمحل الجناية أن يختار لذلك اول حرف من اسمها فاذا اريد الرمز الى كرسى رمز اليه بحرف ك مثلاً وهكذا او يرمز اليها باعداد وبعدئذ تفسر هذه الاعداد او الحروف في ذيل الرسم كتابة

وايلاحظ في بيان مقياس الرسم ان تؤخذ الابعاد بالضبط ويحسن أن يكون ذلك بشريط او بالبركار (برجل) حتى يكون المقاس مضبوطاً وقبل البدء في العمل يجب ان ينظر اولاً في المحل نظرة عمومية وبعبارة اخرى يلزم ان يكون المعايير قد رسمه اولاً في ذهنه قبل ان يرسمه على الورق حتى يأتي الشكل متناسب الاجزاء بعضها مع بعض بحجم لائق ومسطح مقبول

وقد يضطر المعاین بعد عمل الرسم الى ان يحدث فيه اشياء ظهرت بعد من التحقيق فلا ضرر من ذلك بل قد يكون هذا لازما لزيادة الايضاح والبيان ويجب على المعاین زيادة عما تقدم ان يرمز الى الاشياء التي هي من نوع واحد بعلامات متحدة وان يفرق في الرسم بين الشايك والابواب ويشرح ذلك بعد في ذيل الرسم

والاوفق به ان يضع العلامات المذكورة والرموز المشار اليها قبل في الشكل بلون يغاير لون الشكل المسمى حتى يكون ظاهرا واحسن من ذلك خصوصا اذا وجدت بقع دموية او غيرها في المكان ان يرمز اليها بعلامات ملونة بلونها فان كانت بقعا دموية رمز اليها باللون الاحمر وان كانت بقعا منوية اثار اليها باللون الاصفر وان كانت بقعا طينية رمز اليها باللون الاسود

واذا كان المعاین اخذ رسم مكان الجنابة قبل اجراء التحقيق وسماع الشهود : فانه يكون مسهلا له في العمل كثيرا ومساعدة على كسب الوقت وتوفير كثير من الكتابة فعوضا عن ان يدون في المحضر مثلا ان زيدا رأى المتهم خارجا من الغرفة البحرية المطلة على الحوش القريبة من حجرة الخدم يمكن أن يقتصر على القول بان زيدا رأى المتهم خارجا من الغرفة ثمرة كذا في الرسم

الفوتوغرافيا في المعاینات

تقدم لنا القول بان طريقة المعاينة بالكتابة ناقصة ولها عيوب كثيرة

ذكرناها عند الكلام على الرسم في المعاينات وبيننا أن بعض هذه العيوب أو ذلك النقص يمكن إزالته أو تلافيه بعمل رسم كروكي عن محل الجناية ولكن ذلك لا يؤدي للغرض المقصود من المعاينات وهو الحصول على صورة وفق الأصل من مكان الجريمة وحالة الشيء أو الانسان الذي وقعت عليه الجناية

اهمية الفوتوغرافيا لهذا ولأنه في بعض الأحوال يتعذر معاينة وإثبات حالة بعض الأشياء بالكتابة أو بطريق الرسم كحالة هبوط حائط أو تصدع جدران أو سقوط جسر أو تصادم قطارين أو انفجار بارود أو غير ذلك - نقول لهذا وذلك فكروا في استخدام الفوتوغرافيا في المعاينات فإنها ترى مالا تراه عين الانسان تلتقط الأشياء وكل أثر تنعكس منه الاشعة الضوئية على العدسة سواء أراد ذلك المعائن أو لم يرده فهي شاهد عدل يوم يكذب جميع الشهود لا يعرف المحاباة والمجاملة فقد ذكر «هانس جروس» أنه حصل في بلجيكا أثناء حفلة زفاف أن تضارب بعض الافراد فتعطلت الحفلة وقبض على أشخاص كثيرين احتج منهم اثنان على ذلك وادعيا انهما لم يكونا من بين المتضاربين غير أنه وصل الى علم المحقق أن شخصا أخذ صورة فوتوغرافية من الحفلة والمتضاربين فاستحضر الصورة وبتكبيرها ظهر افيها على حالة لا تدعو للشك في اشتراكهما في المضاربة احدهما فاغرفاه والثاني رافع يده بالهراوة وليست فائدة الفوتوغرافيا في المباحث الجنائية قاصرة على استخدامها في المعاينات وإثبات الحالة بل انها كثيرة الاستعمال كبيرة الفائدة ولا سيما في اكتشاف الآثار الخفية وإظهارها وقراءتها وغير ذلك مما تراه مفصلا

في موضع آخر

ولا يكفي لاستخدام الفوتوغرافيا في المباحث الجنائية معرفة فن التصوير الشمسى بل يلزم أن يعرف المحقق أو من يستعين به من أهل الخبرة كيفية استخدامها والمحال والاشياء الواجب أخذ صورتها هذه المحال والاشياء كثيرة نذكر منها الآن محل ارتكاب الجريمة وما يلحق أو يوجد به والجثة والجروح والاصابات (راجع مبحث الآثار - ومبحث البقع - ومبحث الوشم)

« ا » - مكان الجناية

الصور الواجب اخذها يجب ان يؤخذ من محل الواقعة جملة صور على حسب حالة المحل أو ضرورة العمل فاذا وقعت الجريمة داخل غرفة أو في أى مكان مسور وجب أخذ صورته من الخارج أيضا وقبل الدخول اليه وقد يمكن الاكتفاء بصورة واحدة الا أنه أحيانا يحسن أخذ جملة صور من محل الجريمة فمثلا لو ارتكبت الجريمة في منزل يبدأ بأخذ صورته من الخارج في مجموعه ثم تؤخذ صورة تفصيلية عن كل جزء مهم منه كالمدخل الذى يظن أن الجاني مر به أو ترك فيه آثارا مثل صحن الدار أو دهايز أو سلم أو الاشياء أو الاحبال التى تساق بها الجدار أو الشبايك التى كسرها للدخول منها

واذا وقعت الجريمة فى الداخل فبعد عمل الرسوم الخارجية تؤخذ الرسوم الداخلية وعلى الخصوص رسم الحجرة التى وقعت فيها الجريمة وهذه

الصورة الداخلية لها مزية كبرى لانه بواسطة تكبيرها يتوصل لمشاهدة كل الآثار والادوات والاشياء التي تحتوى عليها الاودة تماما ومعرفة مواضعها وحالتها وفي ذلك فائدة كبرى للتحقيق وعند الضرورة يجب أخذ جملة صور لمحل واحد من جهات ومواضع مختلفة في حجرة مربعة الشكل مثلا تؤخذ منها اربع صور من كل ركن صورة لتظهر فيها مشتملاتها تماما واذا كانت الواقعة سرقة مثلا بكسر أو نقب لزم زيادة على ماتقدم أخذ صورة كل كسر أو نقب على حدته وأخذ صور للمحل أو الشيء الذى حصل فيه الكسر أو النقب

فائدة هذه الصور فتى أخذت هذه الصور سهل على المحقق عمله كثيرا حيث يمكنه أن يرى أمامه مكان الجريمة والحالة التى تركه عليها الجاني فلا يحتاج بعد للانتقال اليه كلما دعت الضرورة الى ذلك فهي أشبه بذكرة صناعية للمحقق فانه يستطيع بفضل وجودها ان يجرى وهو في غرفته تحقيقا دقيقا كأنه فى محل الجناية ويلاحظ على الشهود مناقضة أقوالهم ومخالفاتها لحالة المكان

وغير ذلك فانه بواسطة تلك الصور يبقى محفوظا عنده شكل المحل الذى يمكن أن يتغير لاسباب كثيرة وقد ترى المحكمة اثناء نظر الدعوى ضرورة لمشاهدته فعندئذ تقوم الصور مقامه وتغنى رؤيتها عن الانتقال اليه ومعاينته

شرح الصورة ويجب بد اخذ هذه الصور أن تشرح بعبارات وجيزة حتى يسهل على غير الخبير قراءتها ومعرفة مدلولها كان يبين على الصورة

ولو بواسطة سلسلة نقط صغيرة مثلا موضع الجثة والمحل الذى وجد فيه السلاح او بقعة الدم وغير ذلك

صور الاسلحة واذا وجد بمحل الجناية اسلحة او آلات مما يظن انها استعملت فى ارتكاب الجناية أو أدوات أو ملابس يحتمل أن يكون تركها الجانى سهوا او عمدا ولا سيما الملوثة منها بالدماء وجب أيضا أخذ صورة منها وكذلك البقع خصوصا الدموية منها وآثار الاقدام وبصمات الاصابع وغير من ذلك من الآثار التى سنفصل الكلام عليها نظرا لاهميتها فى مواضع اخرى فقد وجد مرة شخص مخنوقا بحبل مقطوع من أحد طرفيه فاخذت الصورة الفوتوغرافية مكبرة لهذا الطرف وبمقارنته على الجزء من الحبل المقطوع الذى وجد عند المتهم وتطبيقه عليه انطبق كل الانطباق

« ب » - الجثة والجروح

يجب أخذ الصورة الفوتوغرافية للجثة سواء كانت المجهول او المعروف لان الصورة تحفظ على الدوام شكل الجثة وعلاماتها والجروح التى فيها والوضع الذى كانت عليه ولون الملابس وحالتها بالتقريب

فائدة الصورة وانه وان كان يتوقع على الجثة كشف طبي وتشرىح الا أن الغرض من ذلك معرفة اسباب الوفاة ووصف الجروح وصفا بسيطا ولكنه لا يفيد التحقيق كوجود الصورة نفسها فالمحافظة على شكل الجروح التى توجد بالجثة من الامور الضرورية سواء شفى المجرى عليه أو

توفى لانه اذا شفى المصاب تطيب الجروح ويضيع أثرها تقريبا واذا مات ماتت معه وضاعت آثارها وعلى الاخص بسبب التشریح وقد يحصل ذلك قبل نظر المحكمة الدعوى فلا يمكنها مشاهدتها كما كانت مع أن عرض الصور فى الجلسة له تأثير كبير فى المتهم وفى القضاة الجالسين للحكم اذ يمكنهم أن يتبينوا من الصورة فظاعة الجروح وقسوتها فهى تقوم مقام بلاغة لسان الاتهام لان الكتابة مهما كانت فصیحة وبقلم يلىخ لا تؤثر تأثيرها ولذلك رأى بعضهم عدم جواز عرض صورة القتيل او صور الجروح التى احدثها فيه المتهم على المحكمة لان فى ذلك زيادة فى التسوئة لمركز المتهم واثارة لنفوس القضاة والمخلفين وتهيج عواطفهم واحساساتهم ضده ولكن ذلك مردود لان من مصلحة الهيئة الاجتماعية عرض الجريمة بظروفها وحالتها التى وقعت بها على المحكمة ليتسنى لها المحافظة على أحكام العدل وتحقيقها وزيادة على ذلك فان الصورة يمكن أن تكون للمتهم أشبه بشاهد نفى يدفع عنه التهمة

لهذه الاعتبارات كلها كان من الواجب اخذ صور متعددة من الجثة:

١ - عادة تكون الجثة ملقاة على الارض او على سرير أو أى شىء آخر فيجب أخذ صورتها وهى فى موضعها بدون رفعها او نقلها أو وضعها أمام منظار العدة وقد اخترعت آلة مخصوصة لذلك أى لانعكاس المنظار فبدلا من أن يكون متجها الى الامام يكون الى الأسفل وهذه هى العدة الواجبة الاستعمال فى مثل هذه الحالة

٢ - تؤخذ صورة مكبرة من الجثة بواسطة عدة كبيرة الغرض منها

معرفة الجثة وموضعها الكائنة فيه ويجب ان تتعدد هذه الصورة اى ان تؤخذ من جملة جهات كان تؤخذ صورة من كل من الجانبين ومن جهة الرأس والرجلين حتى يتمكن الناظر من كشف الجثة بتمامها وتظهر فيها جميع الجروح والاصابات ان كانت

وفي هذه الحالة يمكن نقل الجثة ورفعها وتغيير موضعها وقد اخترعوا كرسيًا مخصوصًا لتوضع عليه الجثة عند أخذ صورتها سواء كانت صورة امامية أو ملفوطة جانبية فلعل ادارة الضبط في مصر تعمل على وجود هذا الكرسي تحت تصرف عاملها الفنى الوحيد المثقل بالأشغال

وبما أنه يجوز أن تؤخذ الصورة من الجثة وهى فى حالة اصفرار رمى شديد أو حالة تعفن فتتغير بذلك العلامات الخارجية خصوصًا اذا كانت الجروح والاصابات التى فى الوجه من شأنها أن تمنع التعرف على الشخص أو كانت عيناه مغمضتين مثلاً وغير ذلك من الامور التى تجعل أخذ الصورة بالحالة التى عليها الجثة غير مفيد فقد رأوا أن تدهن الجثة أو تغسل بمواد ومحلولات مخصوصة من شأنها ان تكسبها لونا قريبا من لونها الاصلى قبل أن تؤخذ صورتها ويسمون هذه العملية TOILETTE DUCADAVRE وذلك يكون بغسل الوجه جملة مرات بمحلول كلورير الجير أو تغسل الجثة كلها بمحلول كلورير الصوديوم مضافا اليه حمض الهيدروكلوريك والعينان بسلفات الاليمين

ويرى « الاستاذ ريس REISS » أن يدعك الوجه بيودرة التلك

وتدهن الشفتان بمادة حمراء مثل اللعل ويوضع في العينين جزء من الجلجرين أو تستبدل العيون بأخرى صناعية قريبة اللون من لون عيني الجثة الطبيعي (مقالة الدكتور جوس عن الفوتوغرافيا بعد الوفاة في المجلة السويسرية عدد يناير سنة ٩٧)

٣ - وإذا كانت الجثة مشوهة ومقطعة كما يحصل أحيانا وجب أخذ صورة كل قطعة منها على حدة فانه يجوز وهو الغالب أن يوجد عليها آثار أصابع أو يدي الجاني التي يمكن أن تكشف على الصورة الفوتوغرافية بواسطة النظارة ولحفظ هيئة التقطيع لملها من كبير الفائدة ٤ - تؤخذ صورة الجروح واحدا واحدا فان ذلك يظهر مواقعها تماما وأشكالها وعددها ويحسن أخذ صورتين لكل جرح من الامام ومن الجنب فان أهمية حفظ الجروح وعددها ومواقعها وأشكالها كبيرة حيث يمكن الاستدال منها على أمور كثيرة نذكر منها ما يأتي :-

اولا - الآلة التي استعملت في الجريمة أو نشأت عنها الجروح والإصابات فان لم يتيسر ذلك امكن على الأقل للطبيب ان يبين اذا كان مثل هذه الجروح يمكن ان ينشأ عن الآلة الفلانية او السلاح المخصوص الذي قال عنه الشهود اولاً

وفي استطاعة المحقق ان يتعرف شخصية السلاح وبعض العيوب التي تكون فيه - خصوصا اذا كان السلاح من الاسلحة النارية - من نوع البارود وآثاره التي توجد على جسم القتيل او المجنى عليه ومن الرصاصة متى استخرجت من الجثة بل ومن الجرح ذاته

وإذا كانت الرصاصة من ذلك النوع الذى لا يمتد ولا يتغير شكله عند دخول الجسم بل يبقى حافظا شكله الاول يكون فى وسع الخبير ان يعرف عيوب السلاح كما اذا كانت فى انبوبة مثلا زوائد وغيرها مما يمكن ان يظهر اثره فى المقذوف

وقد رأى المسيو « بلتزار » الطبيب الشرعى الفرنسى المشهور ان لكل طبنجة من نوع الشخانة شخصية مخصوصة بفضل ما يكسو الانبوبة من الداخل من الخطوط التى تحدث من هزات الماكينة عند صقلها وصنعها وان هذه الخطوط التى لا تراها العين تظهر فى المقذوف ويمكن لو استخرج من الجسم الذى دخل فيه وأخذت صورته مكبرة ان تظهر فيه آثارها

فإذا استخرج مقذوف من جسم وظهرت عليه مثل هذه الخطوط او الخواص وضبط عند المتهم سلاح وارىد معرفة هل هو السلاح الذى استعمل فى الجريمة اولا فاعلى المحقق الا ان يعمل التجربة ويطلق هذا السلاح فى قطعة خشب او فى حائط مثلا ثم تستخرج الرصاصة ويقارن ما بها من الخطوط وغيرها من العلامات التى تدل على حالة الانبوبة من الداخل على حالة المقذوف الذى استخرج من الجثة فان وجدت مطابقة لها كان ذلك دليلا على ان هذا السلاح هو الذى استعمل فى الجناية فان الدكتور « بلتزار » يقرر ذلك وهو رجل صدق هدته التجارب العديدة الى هذه النتيجة « وهى استحالة اتحاد هذه الخطوط فى طبنجتين مختلفتين كما يستحيل وجود بصمتى اصبعين متماثلتين »

وإذا كان السلاح من الاسلحة القاطعة كسكين او موسى يجوز

ان ينكسر فى الجسم ويبقى جزء منه فيه فلو نزع من الجسم ووجد مثلاً عند المتهم سلاح مفقود منه جزء وكان يقابل الجزء الذى وجد فى جسم القاتل وانطبق عليه شكلاً وجنساً ووضعاً كان من اكبر الادلة على اتهامه فقد وجدت مرة قطعة حديدية من سكين فى نخذ المجنى عليه القاتل وبمقارنتها بسلاح وجد عند المتهم فاقد جزءاً انطبقت عليه شكلاً وجنساً ووضعاً وبذلك حكم عليه

ثانياً - لو كان الجرح نارياً يمكن معرفة ما اذا كانت الملابس على حالة عادية منظمة وقت الاصابة ولم تكن وذلك من مقابلة موضع الثقب والتمزق الذى بها بموضع الجرح

ثالثاً - يستدل من الاصابة على الحالة التى كان عليها المضرروب وقت حصولها قائماً كان او قاعداً (راجع مبحث مداول بقع الدم)

رابعاً - معرفة موقف الجانى من المجنى عليه فجروح الاعجاز ولا سيما الوخذية او القطعية منها تحدث من شخص يكون غالباً امام الجنى عليه فانه يستعين لجعل الاصابة شديدة برفع السلاح ورده الى ماوراءه او تكون اذا كان المجنى عليه منحنياً الى الامام والجانى خلفه

واذا كان الجرح نارياً يمكن معرفة اتجاه المقتدوف وموقف الجانى ايضا من المجنى عليه من فتحة الدخول ومن آثار البارود الذى يكون حول الجرح وتمزق الملابس خصوصاً اذا كان الضرب على مسافة قصيرة غير انه يلزم ملاحظة ان المقتدوف قد يتحول سيره قبل الاصابة

وفتحة الدخول أضيق من فتحة الخروج غالباً ومنثنية الحواشى الى

الداخل ولكن في الرجال الضخام الأجسام يمكن ان تكون منثنية الى الخارج ولا سيما اذا ابتداء الجسم يتعفن

خامسا - يمكن معرفة ترتيب الجروح والاصابات خصوصا لو خذية أو القطعية منها اذا كان السلاح واحدا فان الدم الذي يكون على السلاح من الجرح الاول يظهر في الملابس عند أحداث الجرح الثاني واذا وجد السلاح مكسورا في أحد الجروح كان ذلك دليلا على انه الجرح الاخير غالبا وأحيانا يدعى المتهم أن المجنى عليه هو الذي ارتقى على السلاح فاصابه خصوصا في جرائم المضاربات وقد يكون ذلك ممكنا ومعقولا ومقبولا انما يكون المتهم كاذبا اذا كان الجرح قاطعا للملابس وغائرا في الجسم كثيرا فان ذلك يدل على أنه اما ان يكون قاومه بالسلاح أو على الاقل ثبته في يده بحيث سقط عليه جسم الجريح ولم يتحرك من محله فجرح وذلك وحده مما يستدعى مسئوليته - ويكذب المتهم أيضا شكل الجرح اذا كان مائلا من أعلى الى أسفل

ويجب في مثل هذه الاحوال تحديد موقف المتهم من المجنى عليه ولو بشهادة الشهود لتأييد أو نفي دفاع المتهم

سادسا - يمكن من موضع الاصابة واتجاهها معرفة ما اذا كان في وسع المجنى عليه أن يحدثها بنفسه أو هي من يد اجنبية وقد يكون ذلك في بعض الاحوال مؤيد او نافيا للانتحار (راجع مبحث الانتحار)

سابعا - المسافة بين الجاني والمجنى عليه ولا سيما في الجروح النارية فان الطبيب من حالة الجروح ونوع المقدوف ومن وجود أو عدم وجود

آثار البارود و حرق أو عدم حرق الملابس في موضع الإصابة يستطيع أن يبين ولو على وجه التقريب المسافة التي اطلق عليها العيار الناري وعند الضرورة اذا وجد السلاح تعمل التجربة لمعرفة بعد صرماه

وليلاحظ أنه يقع أحيانا أن يطلق بعض الناس على انفسهم النار بحيث لا تصيبهم ثم يدعون على الغير كذبا للايقاع بهم فيكون لتحديد المسافة فائدة كبرى لتكذيبهم أو تصديقهم فلعمل التجربة هنا أهمية كبرى

ثامنا - ترشد الجروح والضربات أحيانا على قوة الجاني كما أن فظاعتها واشكالها وتعددتها ومواضعها تدل على الحالة النفسية التي كان عليها وقت ارتكاب الجريمة فقد يستفاد منها انه كان في شدة الغيظ والغضب لدرجة تقرب من الجنون بل قد يؤخذ منها انه مجنون فعلا

تاسعا - يستدل من موضع الجرح والضربات والحدوش أحيانا على ان الضارب أعسر فان الأعسر المهاجم اذا ضرب من الامام وقعت ضرباته غالباً في الجهة اليسرى للمعنى عليه واذا هاجم من الخلف وقعت في الجهة اليمنى له واذا قتل خنقا يكون عادة أثر أصبع الا بهام على يسار الخنجرة وهذا الذي شوهد في قضية قتيلة الصندوق فانه بالكشف الطبي عليها وجدت مخنوقة باليد اليسرى ولما قبض على المتهم تبين أنه أعسر لا يستعمل يده اليمنى الا نادرا

ولا شك ان اكتشاف هذه الحالة في الجاني مما يساعد على معرفة شخصيته او تقوية الشبهة ضده اذا قبض عليه فان الاشخاص الذين هم على هذه الحالة نادرون

ولملاحظ عند ما يراد الاستفسار من المتهم عما اذا كان أعسر ألا يوضع له السؤال بهذه الصراحة فانه يخشى أن يدرك الغرض فلا يقول الحق وإنما اللازم في هذه الحالة أن يحتال عليه للوقوف على الحقيقة كأن يلقي بشئ في الارض مثلا ويطلب منه ان يرفعه أو يجمعه وينظر أى اليدين يستعملها وقد تكون مجرد معاينة الجاني ومشاهدة يديه كافية لمعرفة ذلك

عاشرا - بواسطة ما يوجد بالجثة من الخدوش والكدمات وغيرها يستطيع الطبيب من لونها أن يقف على تاريخ حدوثها فانه يتغير من أحمر أو برزى الى اسود أو أحمر داكن في اليومين الثانى والثالث ثم الى أزرق الى اليوم السادس الى أن يصير أخضر أو مائلا الى الخضرة في اليوم السابع الى الثانى عشر ثم الى أصفر بعد ذلك

حادى عشر - يمكن أن تدل حالة تقطيع الجثة الى قطع كما يقع عادة على حرفة أو صنعة الجاني جزارا كان او طيبيا او صيدليا مثلا فان هؤلاء بحكم حرفتهم وصنعتهم يعرفون مواضع المفاصل والاعضاء خصوصا اذا كان المراد وضع الجثة فى صندوق مثلا وقد يوجد على العظام آثار اسنان المنشار وعلى العموم فان فوائده تعرف حالة الجثة وموضعها والجروح أو الاصابات والآثار التى فيها كثيرة لا يمكن ان نأتى عليها بل هى تختلف باختلاف الظروف والاحوال

الاسترشاد بالمعاينات

التحقيق الجنائى أشبه بمسألة جبرية تعطى فيها المعاملومات لتكون

وسيلة لاستخراج المجهول

هذه المعلومات منها ما يحصل ويقف عليه المحقق بمجرد العلم بوقوع الجريمة وكيفية ارتكابها ومنها ما لا بد للوقوف عليه من اجراء بعض المباحث كعمالة مكان الجناية أو اثبات حالة المجنى عليه أو تفتيش منزل أما المجهول فهو معرفة قوة هذه المعلومات في الدلالة على الجريمة وفاعلها اذا كان غير معروف أو تطبيقها على حالة الشخص المشتبه فيه أو المتهم وتعرف قوتها في اثبات التهمة عليه أو نفيها عنه

ولا يخفى ان المعينة هي اهم الطرق والوسائل التي يستعين بها المحقق على معرفة تلك المعلومات التي توصله الى استخراج هذا المجهول غير انه اذا كان للمعينة هذه المكانة الكبرى بين المباحث الجنائية فانها لا تكون فقط بضبطها والدقة في عملها وانما لطريقة استفسارها وكيفية قراءتها لمعرفة مدلولها دخل كبير في ذلك

ففي كثير من الاحوال لا يكون لدى المحقق مرشدا الا محضر المعينة فاذا كان خبيرا بقراءة الحوادث علما بلغة الجمادات أمكنه أن يتبين من المعينة أمور ذات أهمية كبرى في التحقيق واستطاع ان يوجه بباحثه الى وجهة صالحة لان تصل به الى الحقيقة في أقرب الاوقات

وليس في وسعنا ان نبين هنا بيان حصر القواعد التي يجب السير بمقتضاها لقراء المعينات ولا ان نأتى على جميع مدلولاتها فذلك ما لا قبل

التحقيق ومباحثه التي يمكن للمحقق ان يتبناها ويسير فيها بعد قراءة
المعينة ومعرفة مدلولها

١ « كيفية قراءة المعينات »

ان للحوادث والحيوان والجماد لسانا يحدث من يعرف كيف يسمعها
ربما كان أفصح في الدلالة وأبلغ في البيان من لسان بني الانسان لسان
صدق لا يكذب ولا يحابي ولا يجامل اللهم الا اذا كان ليد الانسان دخل
في وقوع تلك الحوادث أو وضع وترتيب هذه الجمادات

فلو ان شخصين تنازعا ملكية حيوان فقد ينطق بلسان الحال ويدل
على صاحبه فاذا مارآه جرى اليه ووثب عليه وثبة الصديق يعانق صديقه
واذا اقترب من داره او اصطبله سارع اليه واخذ مكانه من بين باقي الحيوانات
فقد وقع مرة ان سرق شخص من آخر جماله وادعاه لنفسه فرأى المحقق
ان يستشهد بهذا الحيوان الاعجم فاخذه الى مكان قصي وتركه يسير وحده
فلم يكن منه الا ان قصد دار صاحبه الذي يسترده وبذلك تعززت التهمة
على المتهم

واذا وجد سلاح ملوث بالدماء بجوار جثة قتيل حدثنا بلسان حاله
وناجانا بانه هو الذي جنى هذه الجناية

الاصل الحقيقة هذا اللسان المبين الذي تحدثنا به الجمادات والحيوانات
الاصل في كلامه الحقيقة ولا يسار الى المجازفيه الا بقريئة كما يقول البيانون

ومعنى ذلك انه اذا شوهد جمار من الجمادات فى حالة مخصوصة وموضع معين فى مكان الجناية او غيره واريد معرفة مدلوله وجب على المحقق ان ياخذ بالمدلول الذى يدل عليه الظاهر فلا يجوز له ان يسترسل فى الاحتمالات والممكنات الا اذا كانت هناك قرينة يستدل منها على ان هذه الواقعة او ذلك الجمار لا يدل فى هذه الظروف الخاصة على معناه او مدلوله الاصلى فمثلا اذا وجد المحقق على ثياب المتهم فى جريمة قتل بقعا دموية اتخذ من ذلك مبدئيا قرينة على ادانته من غير ان يجوز له ان يذهب مع الاحتمالات المضعفة لهذه القرينة فانه لو فعل ذلك تحققت خيبته فى عمله فلا يحق له ان يقول فى نفسه بعدم فائدة هذه البقع لاحتمال ان يكون المتهم ذبح حيوانا أو أصيب فى حادثة فتلوثت ملابسه بالدم مادام انه لا يوجد دليل او قرينة على ذلك وخصوصا اذا لم يقل به المتهم

واذا وجدت بندقية شخص او حذائة مثلا فى محل الجناية كان ذلك قرينة سيئة ضده اللهم الا اذا ابدى هو سببا مقبولا يعلل به وجود هذا أو ذاك الشئ فى محل الجناية بغير باعث الاجرام فلا يجوز للمحقق ان يهمل هذا الدليل لمجرد احتمال ان يكون آخر سرق مثلا بندقيته واستعملها فى ارتكاب الجريمة

نعم يجوز ان يترك الجناة سهوا فى محل الجناية ما يمكن ان يدل عليهم كآثر قدم او طابع اصبع او لباس او حذاء او سلاح ولكنهم احيانا يتركون عمدا بعض الاشياء من باب التضليل بالمحقق وابعاد الشبهة عنهم وذلك لان الشخص المعتاد الاجرام أو المشتبه فيه على الخصوص يعلم انه اذا وقعت

جريمة تتجه اليه الشبهة غالبا فتراه اذا ما ارتكب جريمة يعمل على تحويل النظر عنه فيقتل بسلاح غيره ويتركه بمحل الواقعة او يتزيا بزي الغير حتى اذا وجد وقت لمعاينة ذلك السلاح أو هذه الملابس اتجهت الشبهة الى صاحبها وأمن هو جانب الاتهام -

هذا جائز الحصول وقد حصل فعلا الا انه من الامور النادرة غير المطردة فلا يصار اليها الا بقريضة او بعد ان يدلل عليها من يقول بها وقد وقعت في هذا الخطأ احدى المحاكم المصرية حيث قضت ابتداءيا ببراءة وجهه من الوجهاء وموظف من كبار الموظفين من جنابة تزوير بناء على جملة اسباب منها انه وان كان العقد المزور محررا في يوم كذا فانه يحتمل ان يكون الكاتب آخر تاريخه كما يحصل احيانا وبذلك قضت على دليل من اقوى الادلة التي قدمتها النيابة على التزوير وهو تحرير العقد في ذلك اليوم

نعم يحصل احيانا ان تقدم او تؤخر تواريخ العقود لاغراض شتى الا ان هذا ليس - كما قالت محكمة الاستئناف - بالقاعدة الاصلية وانما هو امر استثنائي يجب على من يقول به ان يقيم الدليل عليه فان الاصل ان يكون تحرير العقود ولا سيما الرسمية منها في التواريخ التي ذكرت فيها

العرف والعادة ويجب على المحقق عند قراءة المعاينات ان يراعى العرف والعادة ويحكمهما فالاصل ان الافعال تصدر عن الاشخاص وفقا لعاداتهم التي الفوها والعرف الذي جروا عليه فهم لا يشذون عنهما الا قليلا ونادر ان يكون هذا الشذوذ عمدا فاذا وجدت في محل الجنابة جلالية

(جلباب) مثلا ليست للمجنى عليه ولا لاحد من اهل بيته وكانت الظروف تدل على انها جلاية الجاني ثم قبض على شخص قروى فلاح بصفته متها فيها وكانت اقصر منه قليلا فلا يمنع ذلك من ان تكون له لان العرف جرى عند امثاله ان تكون ملابسهم قصيرة اما اذا كانت من ثياب لا تتفق عادة مع مركز المتهم وحالته الاجتماعية كان هذا مضعفا للشبهة

اعتبار نظر الجاني ولا بد للمحقق من ان ينظر في الحوادث وغيرها بنظر الجاني ومن في طبقته من الناس فلا ينظر اليها بنظره الخاص والا ضل سواء السبيل ألا ترى انه يجوز ان تقع جريمة قتل يدور سببها بين السرقة والانتقام فيجد المحقق عند المعاينة بعض الاشياء ذات القيمة غير مفقود فيتبادر الى ذهنه ان داعى القتل هو الانتقام

نعم يحتمل أن يكون الغرض من القتل في هذه الظروف هو الانتقام الا انه يجوز أيضا ان يكون الباعث عليه هو السرقة بدليل فقد بعض الاشياء خصوصا اذا كانت الاشياء غالية القيمة التي وجدت مما يجهل أمثال المتهم أو أكثر الناس قيمتها فان ترى بعض اللصوص لا يسرقون أوراق البنك لانهم لا يعرفون قيمتها وربما تركوا مئات الجنيهات من الورق واستغنوا عنها ببضعة قروش

شدوذا الجناة - وانه لمن العبث ان يجهد المحقق نفسه للوقوف على غرض او سبب معقول لكل ما تضمنته المعاينة فقد تصدر من الجناة افعال وامور لاعلافة لها بالجريمة مطلقا لانهم مهما كانوا اشرارا معتادى الاجرام فانهم لا يكونون وقت ارتكابها في حالة عادية بل يعترفهم في الغالب شيء من

الاضطراب والذهول او الخوف قد ينسون معه ان يحتاطوا لانفسهم او يغيب عنهم تنفيذ الخطة التي وضعوها قبل الاقدام على العمل

فهما احتاطوا وأحكموا خطتهم فلا بد من ان يشذوا في عمل من الاعمال وهذا الشذوذ هو مفتاح التحقيق فعلى المحقق أن يتلمسه ويتبينه تضليل الجناة وإذا كان الجناة يشذون سهوا عن خطتهم احيانا فقد

يرتكبون عمدا بعض الامور ذرا للرماد في العيون او ياجأون الى حيل شيطانية ربما تعذر على المحقق اكتشافها فتري أحدهم وقد دخل الى محل الجناية بطريق التسلق يكسر الباب موها بذلك انه كان طريقه للدخول وقد يكون له اغراض في ذلك أو يقلب المحل رأسا على عقب بعد أن يحصل على الغنيمة التي قصده من أجلها وربما كان غرضه من ذلك الدلالة على أن السارق لا يعرف حالة المنزل من قبل ولا محل وجود الاشياء

ومن قبيل تلك الحيل الشيطانية ما حصل مرة في فرنسا فقد وقع أن قتل شخص آخر بعد ان جرده من ماله ولما قام المحقق لمعاينة مكان الجناية واثبات حالته وجد على حائط غرفة القتل أثر يد ملوثة بالدماء فظن كما هو المتبادر للذهن أنه أثر يد الجاني ولما وجهت التهمة الى شخص قامت بعض الشبه عليه تبين بعد المقارنة أن الاثر ليس له فكان ذلك دليلا على براءته غير انه اتضح بعد أن ذلك الشرير قبل أن يفعل فعلته ذهب الى قبور الموتى ونبش قبر بنت مدفونة حديثا وقطع يدها اليمنى ثم ذهب وارتكب جناية القتل وغمس تلك اليد الطاهرة في دم القتل وطبع الاثر على الحائط

تغيير الرأي - فلا عجب اذا تعذر على المحقق معرفة صاحب الاثر وانما خطاه

في اعتقاده اعتقاد لم يتغير بانه للجاني حتماً مع أننا قلنا غير مرة بموجب أن يكون الرأي الذي يكونه المحقق من المعاينة كغيره من الآراء قابلاً للتغيير والتبديل متى وجدت ظروف أو قرائن أخرى تدعو إليه كما كان الحال مع ذلك المتهم فقد كانت هناك شبهات قوية ضده كافية لهدم القرينة التي قامت لمصلحته من عدم مطابقة الأثر لبصمة يده

ب « مدلول المعاينات »

في وسع المحقق الخبير أن يستدل من المعاينات على أمور كثيرة تدل على الفعل الجنائي وظروفه وكيفية وقوعه والفاعلين له وأحوالهم وشخصيتهم كما أنه يستطيع أن يتبين بعد المعاينة ومنها أعمال التحقيق والمباحث الأخرى الواجب إجراؤها والسير فيها للوصول إلى الحقيقة ولذلك نرى أن نقسم الكلام في مدلول المعاينة إلى هذه الأمور الثلاثة
أولاً - الفعل الجنائي وأحواله يمكن أن تدل المعاينة في ذلك على ما يأتي :

- ١ - وقوع الفعل مادياً أو عدم وقوعه كان يدعى شخص بتقليع زرعه فتدل المعاينة على حصول التقليع أو عدم حصوله
- ٢ - كون الفعل جنائياً أو غير جنائى كحالة شخص وجد مشنوقاً فان المعاينة يمكن أن ترشد عما إذا كان الموت جنائياً أو انتحاراً
- ٣ - كون الفعل وقع عمداً أو خطأ فإنه إذا وجد في المنزل الذي اشتعلت فيه النيران صفيحة بترول مثلاً في الفراش كان ذلك دليلاً على أن

النار وضعت فيه عمداً أما إذا لم يوجد شيء مثل ذلك وكان بالعكس في المنزل سوقة نار - كما يحصل عادة في القرى - يمكن أن يكون تطاير منه الشرر على غير علم من أحد كان ذلك فربنة في الغالب على أن النار شبت خطأ أو حصل الحريق بقضاء الله وقدره

٤ - النية والقصد من ارتكاب الفعل - فإذا ضرب شخص آخر في مقتل وبآلة قتالة كان ذلك دليلاً على أنه يقصد بضربه قتله

٥ - كيفية ارتكاب الفعل ووقوعه - فإن وجود كسر بالباب أو ثقب في الحائط أو السقف في جريمة سرقة يدل على أنها وقعت بكسر أو ثقب وكذلك وجود أحبال على الحائط أو سلم مسند إليه يدل على حصول التسلق كما أن وقوع السرقة من غير أحداث شيء بحالة المكان يدل غالباً على أنها وقعت باستعمال مفاتيح مصطنعة ولا سيما إذا وجدت في محل الجناية أو بواسطة المفاتيح الأصلية التي يمكن أن يحصل عليها للصوص بطرق شتى

٦ - استعمال بعض الآلات والأسلحة في ارتكاب الجريمة وخواصها وتحقيق شخصيتها وموقف الجاني من المجنى عليه والمسافة بينهما وغير ذلك (راجع مدلول الجروح والاصابات)

٧ - سبب الجناية - فلو وجدت جثة شخص مضرجة بدمائها عليها لباسها ولم يكن فقد شيء من محتوياته من نقود أو حلى مثلاً كان ذلك فربنة بل دليلاً على أن الباعث على القتل هو الانتقام لا السرقة

٨ - تاريخ وقوع الجناية - يمكن للطبيب الماهر أن يتبين تاريخ

حدوث الوفاة أو حصول الاصابات والجروح والحدوش من لونها وما يطرأ عليه من التغيرات كما انه ممكن ولو على وجه القريب معرفة ما اذا كان النقب حديثا او قديما (راجع مبحث الشعر ومبحث مدلول الجروح)

٩ - مكان قوع الجريمة يستفاد من وجود الجثة مثلا او بقع دموية أو آثار اندام أو آلات أو اسلحة وغيرها (انظر مبحث الآثار - ومبحث البقع)

١٠ - وقد تدل المعاينة على أمور أخرى كثيرة لها علاقة بالجريمة وكيفية ارتكابها بل وبوصفها فاذا عدا بعض الناس على زرع الغير وقلعوه وتقلوه من مكانه جاز ان يعتبر ذلك سرقة اما اذا هم قلعوه وتركوه في ارضه فلا شك في ان الفعل يدخل في جريمة تقليب الزرع دون سواها ولهذا التفرقة نتائج كبيرة من الوجهة القانونية لا تخفى

ثانيا الفاعل وأحواله وشخصيته - يجوز ان يستدل من المعاينة بخصوص الفاعل وأحواله وشخصيته على ما يأتي

١ - تعدد او عدم تعدد الجناة - وذلك يستفاد من تعدد آثار الاقدام واختلافها في محل الجناية ومن الجروح واثار الضغط التي يمكن ان توجد على جسم القتيل في مواضع متعددة ومن حالة الشيء المسروق ووزنه وحجمه مثلا

٢ - الدور الذي لعبه كل منهم فالشخص الذي وجدت بصمات اصابعه على حائط غرفة القتل ملوثة بالدماء هو الذي قتل غالباً والشخص الذي كان روح ويغدو خارج المنزل كانت وظيفته اعلانهم عند حلول الخطر يدل على

ذلك آثار الاقدام المتشابهة المتسلسلة حول المنزل أو بالقرب من الباب
٣ - طريق دخول الجاني الى محل الجريمة وخروجه منه - تدل عليه
آثار الاقدام واتجاهها والكسر أو النقب أو السلم أو الاحبال التي وجدت
على الحائط مثلاً

٤ - علم الجاني أو عدم علمه بحالة المكان - الجريمة عادة لا يسرقون منزلاً
ولا يتلفون زرعاً ولا يضعون النار في مكان إلا إذا وقفوا من قبل على
حالته وطريق الوصول اليه وموضع الشيء المراد سرقة وعدد الخدم في
المنزل والمحل الذي يقضون الليل فيه وغير ذلك من البيانات التي يحصلون
عليها قبل ارتكاب الجريمة بطرق شتى فإذا كان الشيء المسروق موضوعاً
في جوف حائط دل ذلك على أن السارق يعرف حالة المنزل من قبل وقد
يكون ذلك وحده كافياً للاشتباه في الخدم ولا سيما المرفوتين منهم أما إذا
دخل للصوص محل الجريمة ولم يوفقوا للعثور على شيء مع أنهم قلبوه رأساً
على عقب فإن ذلك يكون في الغالب قرينة على عدم علمهم بحالة المنزل من
قبل وقد يقع أن تحصل لهم حوادث ربما تؤدي بحياتهم فترى الواحد
منهم لجهله حالة المكان يصطدم في حائط أو يقع في حفرة

ويجب ملاحظة أن للصوص بعد أن يغيروا وضع كل شيء في مكان
الجناية للبحث والتفتيش عن الأشياء المراد سرقتها قد يردونه الى حالته
الأولى ويرتبون المحل كما كان القاء للشبهة على الأشخاص العالمين بحالته
من قبل

فعلى المحقق ان يتبين ولو من المجنى عليه ما اذا كان يوجد بحالة المكان والاشياء التى فيه تغيير ولو بسيطا فقد يكون الوقوف على ذلك مفيدا كل الفائدة

٥ - الجانى معروف او غير معروف للمجنى عليه - يهتم الجانى كثيرا وقت ارتكاب الجريمة اذا كان معروفا للمجنى عليه أن يغير من حالته وشكله واسانه حتى لا يميزه ولا يتبينه قتره مثلا يتزيا بزي الغير او يتخذ لحية صناعية او يصبغ وجهه بصبغة مصطنعة كما أنه اذا اراد ان يضربه اطلق عليه النار من خلفه حتى لا يراه - فاذا وجد بمحل الجريمة شئ او علامة من علامات التكرار امكن الاستدلال منها على أن الجانى معروف للمجنى عليه وقد يكون لذلك فائدة كبرى

٦ - شخصية الجانى - بصمة الاصابع او آثار الايدي التى توجد بمحل الجريمة يمكن أن تدل فى كثير من الاحوال على شخصية الجانى خصوصا اذا كان معتاد الاجرام ومن الاشخاص الذين حررت لهم أوراق (الفيش) ولو فرض وكان غير عائد فانها تؤيد التهمة عليه عند عمل المقارنة وكذلك الحال بالنسبة لآثار الاقدام (راجع مبحث آثار الاقدام - ومبحث بصمات الاصابع)

٧ - صفات الجانى وأحواله - يمكن من حالة الاصابة والآثار التى توجد حول العنق فى القتل بالخنق الاستدلال على كون الجانى اعسر وقد يستفاد من آثار الاقدام أنه أعرج أو فاقد أحد الاصابع أو بقدمه مرض او زائدة جلدية وغير ذلك مما يدل عليه أثر القدم العارية

٨ - بعض عاداته - قد يستفاد من وجود بقايا سجائر مثلا بمحل الجناية ان الجاني ممن يدخنون كما ان نوع هذه السجائر وتعددتها قد يدل على مركز الشخص وحالته وتعدد الجناة فان بقايا سجائر الالف لها مدلول غير بقايا سجائر الزنوبيا مثلا وليس الوقوف على مثل هذه العادة عند الجاني بالشيء اليسير فقد يكون عدم تحققها في شخص المتهم كافيا لتبرئته ونفي التهمة عنه

٩ - صنعة الجاني او حرفته - قلنا عند الكلام على مدلول الجروح والاصابات ان كيفية تقطيع الجثة يمكن ان تدل على ان القاتل جزار او طبيب او طباح او على الاقل تؤيد التهمة عليه اذا كان واحدا منهم وان العقدة في حالة الشنق تدل على الحرفة احيانا وكذلك الملابس التي توجد في محل الجناية ويتركها الجناة سهوا قد تدل على انها لنجار او زيات بفضل ما يوجد عليها وبها من آثار النجارة وترايبها وبقع الغراء والزيت وغيرها كما ان حالة الكسر قد تدل على ان الجاني نجار أو سمكري ووجود الاحبال على الحائط المتعلق يدل في الغالب على ان الجاني بناء او زماش او غيرهما ممن تقتضى حرفتهم وصنعتهم التسلق عليها عادة

١٠ - أمراض الجاني - قد تدل المعاينة على أمراض الجاني وخصوصا لو وجدت بقع من بصاقه أو مواد برازية او قيء او شيء من بوله تركه في محل الجناية أو شعرة من رأسه في يد القتيل فان بحث هذه الاشياء بحثا ميكروسكوبيا او تحليلها تحليلًا كيمياويا كبير الفائدة

١١ - عمر الجاني - يرى علماء الطب الشرعي انه في الاستطاعة

معرفة عمر الشخص بوجه التقريب من شعر رأسه بواسطة محلول البوتاس كوستيك POTASSE CAUSTIQUE فان شعر الاطفال يذوب فيه بسرعة وشعر الشبان يقاوم نوعا واما شعر الشيوخ فانه يقاوم زمنا طويلا فلو وجدت شعرة في يد القتل وعلى جسمه نزعها من رأس الجاني او لحيته واريد معرفة ما اذا كان الجاني طفلا او شابا او شيخا عملت التجربة

واذا قبض على شخص مشتببه فيه قورنت هذه الشعرة بشعرة من جسمه او رأسه او لحيته فان ذابتا في وقت واحد كان ذلك قرينة سيئة ضده اما اذا ذابت احدهما بسرعة وقاومت الثانية زمنا كان هذا من اقوى الادلة على براءته (راجع مبحث الشعر)

ويمكن أيضا بواسطة بصمة الاصبع وعدد الخطوط فيها في بعد مخصص معرفة عمر الشخص بوجه التقريب (راجع مبحث بصمات الاصابع)

١٢ - جنس الجاني (ذكر او انثى) - يستطيع الطبيب الشرعي ان يعرف جنس الجاني ذكرا كان أو انثى من الشعر الذي يمكن ان يكون انتزعه المجنى عليه من رأسه اثناء المقاومة كما أن الخبير يمكنه ذلك أيضا من نوع أثر القدم المحتذية الذي تركته في محل الجناية فان حذاء المرأة غير حذاء الرجل اللهم الا اذا كان هناك تضليل من الجاني ولكن لا يجوز فرض التضليل الا بقرينة تدل عليه

وقد يدل على ذلك نوع اللباس الذي تركه الجاني في محل الجناية او

بعض القطع منه بسبب ما يكون حصل فيه من التمزق

١١٢ - طول الجاني - يمكن من آثار الأقدام والملابس التي تركها الجاني في محل الجريمة معرفة طوله ولو على وجه التقريب وكذلك من موضع الإصابة فانه اذا اطلق شخص مقذوفا ناريا على آخر اثناء سيره او ركوبه دابة من الدواب مثلا فالعادة أن يضع انبوبة البندقية بجذاء كتفه (راجع مبحث آثار الاقدام)

واذا فرض ووجدت كتابة مثلا على الحائط خطها الجاني بيده فان موضعها يمكن ان يدل على طوله لأن العادة جرت أن تكون الكتابة في موضع محاذٍ للرأس وكذلك الحال اذا سرق شيء من طاق مرتفع مثلا ولم يكن الجاني استعان بالحصول عليه بالارتقاء او الصعود على كرسي أو سلم أو أي شيء آخر وقد تكون التجربة التي يعملها المحقق للتأكد والتحقيق من ذلك كبيرة الاهمية

ج « اعمال التحقيق والمباحث »

بعد ان يقوم المحقق بعمل المعاينة ويتبين مدلولها يستطيع ان يتعرف اعمال التحقيق والمباحث الواجب السير فيها والأدلة اللازم جمعها وطريق الوصول الى ذلك فقد ترشده المعاينة الى ما يأتي :

١ - المحال والأمكنة الواجب تفتيشها والاشياء اللازم البحث عنها وضبطها (راجع مبحث التفتيش)

٢ - الشهود الواجب أن يسمعو (راجع مبحث كيفية تعرف الشهود)

٣ - الخبراء الذين يجب اخذ رأيهم والمسائل اللازم استشارتهم فيها
٤ - الاشخاص الذين يجوز ان توجه اليهم التهمة لقيام الشبهة عليهم او تحققها فيهم اكثر من غيرهم فاذا كان يحقق في جريمة قتل دلت المعاينة على ان السبب فيه هو الانتقام امكنه بلا نزاع ان يحصر التهمة في دائرة ضيقة اى في أعداء المجنى عليه او من يحملون عليه حقدا او كراهة واذا دلت المعاينة على ان الجاني نجار او حداد او قصير القامة او مريض بمرض كذا او به عاهة من العاهات ضاقت دائرة البحث امامه كما انه يمكنه بواسطة ذلك اذا وجهت التهمة ظاهرا الى شخص تدل المعاينة على براءته ان يفرج عنه ويطلق سراحه وهو ليس بالامر اليسير

٥ - الاجراءات اللازم اتخاذها للقبض على الفاعل - فقد يجوز ان يعرف من المعاينة الطريق الذى سلكه عند الانصراف من محل الجريمة فبأمر بتتبع أثره وقد يعثر عليه او يهتدى اليه (راجع مبحث سرية التحقيق وعلايته)

وقصارى القول فان المعاينة كبيرة الفائدة عظيمة الأهمية في التحقيق الجنائي فقد يعثر المحقق اثناء القيام على اشياء ربما تراءى له لأول مرة انها عديمة الدلالة في الدعوى ولكنها في الواقع ابلغ في البيان من شاهد رؤية او اقرار

فهذه قضية قتيلة عين شمس قد توصل فيها البوليس الى معرفة الفاعلين

بواسطة قلة وعلبة سردين وجدتاً بجوار الجثة ولولا حسن عنايته بالمحافظة على هذين الأثرين النفيسين اللذين تركهما الجناة سهواً أو عمداً لذهب دم القتيلة هدراً

وقد هدته المعاينة الى وجوب سؤال البقالين في الجهات المجاورة للمكان الذى وجدت فيه الجثة عن الذين اشتروا منهم سرديننا فى علب من ماركة العلبة التى وجدت فى محل الجناية فدلهم احدهم على شخص ظهرت ادانته بعد ولا سيما عند ما فتش منزله وعثر فيه على ملابسه الملوثة بالدماء

التفتيش

جرت عادة الجناة واقتضت مصالحهم أنهم عقب ارتكاب الجريمة يسارعون الى اخفاء كل ماله علاقة بها او يمكن أن يدل عليها أو ينم عليهم من الآلات أو الأسلحة أو الأشياء المسروقة أو النقود الزیوف مثلاً وغيرها مما يكون استعمال فى ارتكاب الجريمة أو حصلوا عليه منها أو له علاقة بها وبهم كملابس ملوثة بالدماء أو أوراق أو مكاتيب الخ

اخفاء الأشياء هذه الأشياء وغيرها لا يرشد عنها المتهمون ولا هم يظهرونها للمحققين بل سرعان ما يخفونها ولهم فى ذلك طرق شتى ربما لا يهتدى المحقق اليها الا بحسن المصادفات بل ربما لا يوفق للعثور عليها لذلك شرع القانون التفتيش للبحث عن هذه الأشياء وغيرها وضبطها سواء فى منازل المتهمين او فى الامكنة الاخرى التى يتضح من التحقيق انه قد اخفيت فيها أشياء تفيد فى كشف الحقيقة

الامكنة التي تفتش بيد انه وان كان القانون شرع التفتيش واجازه
الا انه لم يستطع ان يبين على وجه محدود المحال والامكنة التي يلزم تفتيشها
فانه لا سبيل الى حصرها بل هي تختلف باختلاف الجرائم بل وباختلاف
الاشياء التي يبحث عنها

انه وان كانت الاشياء التي يبحث عنها عادة اشياء صغيرة الحجم
قابلة لأن تخبأ في كل مكان، الا ان المحقق يستطيع أن يتعرف الاماكن
والمحال اللازم تفتيشها متى تبين اولا وحدد الاشياء التي يكون في العثور
عليها وضبطها فائدة للحقيقة فنوع الشيء وطبيعته قد يرشد المحقق الى المحل
الواجب تفتيشه فالكتب المسروقة تخفى عادة باعة الكتب والحلي
عند باعة الجواهر والمكان الذي تخبأ فيه نقود مسروقة هو غير المكان
الذي تخفى فيه جثة قتيل او سلاح استعمال في ارتكاب جريمة كما ان من
الاشياء مالا يخبأ الا في امكنة مخصوصة والاضاعت او تلفت او اعترها
التغير والفساد

على اننا نسارع الى التنبيه بأن الجناة قد يخبئون هذه الاشياء في اماكن
ومحال قد لا ترد على خاطر احد فقد يلقون بها في المراض او يخفونها ولا
سيما في القرى في سقف او عرش القاعة او زريبة المواشى او في القش او في
الحطب الذي يوجد عادة بكثرة فوق السطوح فقد وقع مرة ان وجدت
احشاء شخص مقتول فوق سطح منزل المتهم مخبأة في حطب الذرة وكان
الفضل في اكتشافها لبعض الكلاب والطيور التي كانت تحوم حولها وتبحث
في الحطب عنها اذ لفت هذا نظر المحقق الى تفتيش ذلك المكان فان

الكلاب والطيور لا تبحث عادة الا على القاذورات والجيف
وليس لاحتياط الجناة وتفنتهم في اختيار المكان الذي يخفون فيه
الاشياء ذات الخطر عليهم حد فقد يخفون الاشياء المسروقة مثلاً في
الحائط أو في جوف الارض الا انه في مثل هذه الحالة خصوصاً اذا كان
التفتيش لم يحصل بعد أو انه يظهر في الحائط أثر ترميم أو غيره وكذا في
الارض أثر حفر يمكن ان يلفت نظر المحقق الى تعرف سببه على الاقل
وعند الضرورة الى هدم الحائط حيث وجد الترميم أو نكش التراب
حيث وجد الحفر وقد يستطيع المحقق أن يعرف من أهل المحل أو غيرهم
حالة الحائط أو الارض التي كانت عليها قبل وقوع الجريمة فانه يجوز أن
يكون بالحائط دولا ب أو طاق سد بعد ارتكاب الجريمة وربما انفضح
الامر بمجرد الضرب على الحائط باليد فيسمع لها صوت ولكنه ليس
بالصوت الاصم بل ربما سمع صوت النقود ورنتها واذا كانت الارض تربة
وأراد أن يتبين ان كانت محفورة أو صماء فما عليه الا أن يسيل عليها الماء
فان تشربته بسرعة وظهرت منها فقائيع كان ذلك دلالة على حصول الحفر
ويجوز ان يخفوا الاشياء تحت البلاط فيجب عند الضرورة نزعها وخلعه
كما أنهم قد يلقونها في بئر أو ساقية أو محل مهجور أو في قاع ترعة وأخص
ما يكون ذلك عند اخفاء جثة قتيل

وقد وجدت ذات مرة النقود والمصوغات المسروقة مخبأة في اناء
الماء وفي باطن الكراسي المنجدة - وعلى العموم فان صفة الجاني وصنعتة

وعاداته وحالة الشئ، المراد البحث عنه كل ذلك يمكن أن يدل المحقق ويرشده عن الامكنة اللازم تفتيشها فقد سرق حمار مرة من سائح بجوار الاهرام بضعة تقود تبين بعد أنه أخفاها في بردعة حماره فهي حرفته التي ارشدت المحقق الى ذلك

ملاحظة حالة المكان يجب على القائم بالتفتيش العناية والدقة والصبر أثناء اجرائه مع ملاحظة كل شئ، غير عادى في حالة المكان الذى يبحث فيه فقد حصل مرة أن سرق شخص كمية من القمح ونقلها الى منزله وأخفاها في حفرة حفرها في أرض احدى قاعاته ولكي يزيل أثر الحفر بلل التراب بالماء وكان من سوء حظه ان نشر فوق هذه الارض كمية من الذرة الاخضر فلما دخل المحقق القاعة لاحظ أن الارض رطبة وانها ليست بالارض التى تصلح عادة لتنشيف الذرة فقام الشك عنده وأمر بحفر الارض فظهر له القمح المسروق

ومن قبيل ذلك ما حصل أيضا من اخفاء بعض اشياء مسروقة في أرضية مكان مكسوة بالخشب فان المحقق لاحظ كسرا في الخشب ورؤوس بعض المسامير بارزة فاشتبه في الامر لان المسامير عادة في مثل هذا المكان يجب ان تكون رؤسها غائرة خوفا على الاحذية والفرش ومنعا من ضررها الذى يمكن أن يلحق بلاشخاص أيضا فأمر بخلع الخشب ونزعه فظهرت الاشياء المسروقة

وقد سرقت مرة مصوغات في احدى بلاد مديرية الفيوم ولم يوفق البوليس لمعرفة الفاعل ولا للعثور على الاشياء المسروقة فحفظت الدعوى

مؤقتا غير أنه لسوء حظ السارق اتهم في جريمة أخرى ولما انتقل المحقق لتفتيش منزله رأى قطعة قماش ملونة كأنها أثر من منديل متصلة بحائط احدى القاعات فاشتبه في الامر وهدم الجزء من الحائط حيث يوجد هذا الاثر فثر على تلك المصوغات وبذلك ثبتت عليه الجريمة الاولى وتعرزت عليه التهمة الثانية

اعادة التفتيش ويجب ملاحظة ان الجناة يسلكون غالبا مع المحقق طرق الخداع والتضليل فتراهم يخفون الاشياء في محل لا يظن عقلا حصول الاخفاء فيه ويستعينون بهذا الظن على صرف المحقق عن تفتيشه فلذلك كان من اللازم اجراء التفتيش في كل جزء من أجزاء المنزل وعند الضرورة في الامتعة والفرش وأدوات الاكل كما انه ليس في القانون ما يمنع من اعادة اجراء التفتيش في محل واحد مرة ثانية وثالثة فانه يجوز ان يعثر في المرة الثانية على ما لم يعثر عليه في المرة الاولى لتغيير حالة المكان أو لنقص في الاحتراس والاحتياط او لزيادة في الاعتناء ولان الجناة عادة لا يبقون الاشياء المخبأة في مكان واحد بل تراهم ينقلونها الى المحل الذي حصل تفتيشه اولا اعتقادا منهم انها فيه تكون في مأمن من العثور عليها

التفتيش بحضور المتهم ويحسن بالمحقق ان يجري التفتيش بحضور المتهم فانه يمكنه ان يستفيد من ذلك كثيرا فقد يظهر عليه علامات الاضطراب كلما رأى المحقق كاد يفضح امره او يضع يده على الشئ الذي يبحث عنه فانه يكاد المرتاب يقول خذوني

تفتيش المتهم وبما انه يجوز ان يكون المتهم أخفى في ملابسه التي

يحملها أشياء ذات علاقة بالجريمة فليس ما يمنع من تفتيشه وتفتيش أهل منزله عند الضرورة فكم من المتهمين من يخفون الأشياء في جيوب يتخذونها في سراويلهم بل وفي أحذيتهم وقد وجدت مرة النقود المسروقة مخبأة في حذاء المتهم الذي في رجليه كما انه ذات مرة اتهم شخص بقتل آخرين بواسطة اعطائهم جيزا مسموما بالزرنيخ ففتشه المحقق فلم يجد في ملابسه اثر لهذا الجوهر السام غير انه وجد في جيب الجلالية عنق جيز ففصل هذا الجيب عن الجلالية وارسله الى المعمل الكيماوى للبحث فيه وعند فحصه بمعرفة الاختصاصيين وفك الخياطة وجدت اثار الزرنيخ وبذلك حكم على المتهم بعد ان استحق المحقق شكر المحكمة على حسن تصرفه وتدقيقه في عمله

غير انه لما كان في تفتيش الشخص شيء من انتهاك الحرمة فلا يجوز الالتجاء اليه الا عند الشك او الضرورة

وصف الأشياء فاذا وجد الباحث اثناء تفتيشه أشياء مما يظن ان لها علاقة بالجريمة وفاعلها او من شأنها ان تفيد الحقيقة او تساعد على اكتشافها لزمه ان يبينها في محضره ببيان كافيا ويصفها وصفا تاما معينها لها حتى لا يمكن استبدالها بغيرها ولذلك اشترط القانون من باب المحافظة عايتها ان توضع ان امكن في حرز مغلق وتربط ويختم عليها ويكتب على شريط من ورق داخل تحت هذا الختم تاريخ المحضر وتذكر المادة التي حصل لاجلها الضبط - ويجب العناية بحفظها حسبما تقتضيه حالتها وطبيعتها حتى لا تتلف او تتغير .

تعيين محل وجودها وإذا كان من الواجب على الباحث أن يصف ما يثر عليه وصفا تاما فإنه يلزمه أيضا أن لا يكتفى في تحرير محضره بذكر ضبط هذا أو ذاك الشيء بل لا بد له من أن يعين المحل الذي ضبط فيه ويثبت حالته التي كان عليها وقت التفتيش فإنه قد يكون للمكان الذي وجدت الأشياء مخبأة فيه وحالته معنى كبير اقلو وجد سلاح في منزل شخص متهم في جريمة قتل ولم يكن به علامات أو آثار تدل على استعماله حديثا فلا يعتبر مجرد وجوده في حيازته دليلا عليه حتما ولكن اذا وجد كما يقع كثيرا ملقى في المرحاض أو مخبأ في باطن الارض أو في كومة تبن أو في حطب أو غير ذلك من الامكنة التي ليست معدة بطبيعتها لوقاية السلاح ولا لحفظه كان ذلك قرينة سيئة ضده وهذا ما وقع في قضية قتيلة الصندوق فإنه عند ما فتش منزل احد المتهمين فيها وجدت ملابس القتيلة النظيفة بعضها ملقى في سبت الغسيل والبعض الآخر ملقى في مكان ليس معدا لان توضع فيه مثل هذه الملابس فكان ذلك وحده كافيا في نظر المحكمة للحكم عليه بأنه يعلم ان الأشياء مسروقة وأخفاها مع علمه بذلك

الأشياء الواجب ضبطها وإذا كان القانون لم يقبل ان يقيد المحقق بتعيين الأمكنة والمحال اللازم تفتيشها تعيين حصر بل ترك ذلك لفظنته واختباره فإنه سلك الطريق عينه فيما يختص بالأشياء الواجب ضبطها عند التفتيش فإنه لم يحددها ولم يذكرها الا على طريق البيان والتمثيل - فقد نصت المادة ١٨ «جنايات» على أنه يجوز للمأمور الضبطية القضائية في حالة مشاهدة الجاني متلبسا بالجناية أن يدخل في منزل المتهم ويفتشه ويجب عليه أن يضبط كل

مايجده في أى محل كان من اسلحة وآلات وغيرها مما يظهر انه استعمل في ارتكاب الجناية أو يمكن الوصول به الى كشف الحقيقة وجاء في الفقرة الثانية من المادة ٣٠ «جنايات» أنه يسوع للنيابة العمومية أول من تلتهبه من مأمورى الضبطية المتضائية أن ينتقل في مواد الجنايات والجنح الى الاماكن الاخرى (غير منزل المتهم) التى يتضح من أمارات قوية تظهر في التحقيق أنه قد اخفيت فيها اشياء تفيد في كشف الحقيقة وذكر في المادة ٦٨ «جنايات» أنه يجب على قاضى التحقيق أن يجمع كافة البراهين التى تثبت أن الاشياء والاوراق والكتابات المتعلقة بالواقعة الجنائية هى بعينها ويسوغ له ايضا ان ينتقل الى منزل المتهم سواء طلب منه ذلك أو من تلقاء نفسه ليفتش فيه عن الاوراق وعن جميع مايرى حصول فائدة منه لظهور الحقيقة

وورد في المادة ٧٠ «جنايات» أنه يجوز لقاضى التحقيق أن يضبط في مصاحبة البوستة كافة الخطابات والرسائل والجرائد والمطبوعات وأن بضبط في مصاحبة التلغراف كافة التلغرافات التى يرى حصول فائدة منها اختلاف الاشياء وانت ترى من مجموع هذه النصوص أن الشارع كلما تكلم عن الاشياء الواجب ضبطها عند التفتيش أو البحث عنها انما استعمل الفاظا عامة غير محدودة - والواقع انه لايسعه غير ذلك لاختلاف هذه الاشياء باختلاف الجرائم وكيفية ارتكابها واشخاص المتهمين واحوالهم فان الاشياء التى يبحث عنها في قضية قتل هى غير التى يبحث عنها في جريمة سرقة والاشياء التى يفتش عنها في جناية قتل بسلاح نارى غير الاشياء

التي يبحث عنها في جنائية قتل بواسطة اعطاء المجنى عليه جواهر سامة أو غيرها كما ان الاشياء التي يجب البحث عنها في جريمة من الجرائم السياسية هي غالبا غير الاشياء التي يبحث عنها في جريمة من الجرائم العادية وغير ذلك من الاعتبارات المختلفة التي يجب على المحقق أن يلاحظها حتى لا يضيع وقته سدى في جمع وضبط اشياء لا فائدة منها في الدعوى - فلا يجوز له أن يقلد أولئك الاشخاص الذين اذا ما حلوا بمكان لتفتيشه قلبوه رأسا على عقب وحملوا كل ما فيه من اوراق وغيرها في زكائب سواء منها ماله علاقة بالجريمة وفاعلها وما ليس له بهما ادنى علاقة وقد يزidon الطينة بلة فلا يحررون محضرا يقيدون ويثبتون فيه ما ضبطوه من هذه الاشياء حتى لا يمكن استبدالها بغيرها او اضافة اشياء اليها ليست منها وبذلك يمكن ان يكيد بعض من لاخلق لهم للمتهم او لصاحب هذه الاشياء كيذا مينا

وقد يكون من بين الاوراق التي ضبطت على هذه الطريقة اوراق تتضمن اسرار عائلية فتنالها ايدى كثيرة وبذلك تكشف الاسرار وتعلم وتهتك الحجب من حيث لا تستفيد الدعوى فائدة ما

نعم يجوز احيانا ان تكون هذه الاوراق والمكاتب والاشياء كثيرة يستغرق فحصها زمانا طويلا لتعرف ماله علاقة منها بالجريمة وما يفيد الحقيقة وما لا يفيد ولكن ذلك لا ينهض عذرا لمخالفة القانون الذي كما وضع لحماية الافراد بعضهم من بعض وضع ايضا لحمايتهم من السلطة العمومية فماذا تكون النتيجة اذا تبين بعد - كما حصل - ان الاوراق التي ضبطت لا فائدة منها للدعوى وردت لصاحبها فادعى فقد بعضها او استبدالها بغيرها هل

تقبل منه هذه الدعوى وتحقق او لاتسمع ولا يصغى اليه ويلقى بالاشياء
في صحن الدار ويترك وشأنه والغيظ يكاد يقتله

واذا كان القانون لم يحدد الاشياء الواجب ضبطها اثناء التفتيش
للاعتبارات المتقدمة فانها لاتخلو من واحد من الامور الآتية :

- ١ - الاشياء التي استحضرت بقصد ارتكاب الجريمة او استعملت
في ارتكابها كالألات والاسلحة والمواد السامة وغيرها والمواد القابلة للالتهاب
والمبارد والحبال والمفاتيح المصطنعة والحوامض والمستحضرات الكيماوية
- ٢ - الاشياء التي تحصلت من الجريمة او نتجت عنها مثل الاشياء
المسروقة والنقود الزيوف والمواد التي يتقايأها الشخص المسموم وكافة السوائل
والجوامد التي توجد في المعدة الخ
- ٣ - الاشياء التي هي مكونة لجسم الجريمة مثل العقود المزورة
والمواد المغشوشة وغيرها
- ٤ - الاشياء التي تعتبر حيازتها جريمة في ذاتها مثل الحشيش
والسلاح غير المرخص بحمله واحرازه
- ٥ - الاشياء التي لها علاقة بالجريمة وفاعلها او من شأنها أن تفيد
الحقيقة

عادة او حرفة للمتهم ويجب ملاحظة ان من الاشياء التي تضبط مالا
يكون له علاقة مباشرة بنفس الجناية ولكنه قد يدل على عادة للمتهم أو
حرفة له تكون قرينة ضده فقد يوجد عند الشخص المتهم في سرقة مفاتيح
مصطنعة او آلات معدة لكسر الاقفال وفتحها فيكون مجرد ضبطها عنده

ولو انها لم تستعمل فى ارتكاب الجريمة التى يحقق فيها معزازا للهمة عليه
لانهادات على انه لص والاص اقرب الناس الى ارتكاب السرقات وكذلك
الحال لو وجدت عنده أثناء التفتيش أشياء مسروقة لا علاقة لها بالجريمة
المتهم فيها

فائدة ضبط الاوراق وقد يستطيع المحقق ان يتعرف من أوراق المتهم
شيئا من أخلاقه وحالاته النفسانية ومذهبه السياسى أو الاجتماعى وميوله
وآرائه ففى جريمة سياسة كجريمة التجريض على قلب نظام حكومة مطلقة أو
الأضرار على قتل بعض رجال الحكومة يجب ضبط الاوراق والمكاتيب الحماسية
التي توجد عند المتهمين وان كانت لا علاقة لها مباشرة بالجناية فان الشخص
الحماسى الذى يشكو الظلم والاستبداد وينعى الحرية أو الفوضى اقرب
الناس الى ارتكاب مثل هذه الجرائم والشخص الاشتراكي المتطرف
اقرب الى ارتكاب السرقات

ومن قبيل ذلك ما حصل فى قضية قتيلة الصندوق فان المتهم أرسل الى
معاون بوليس بندر بنها الذى صدر اليه الجثة مكتوبا بدأه بهذه العبارة
الهزلية (هاها احم احم يا ديل الفار) وقد عثر المحقق على جوابات أخرى
له تضمنت هذه العبارة فكانت هذه العادة فيه من أقوى الادلة التى قدمتها
النيابة عليه للمحكمة

ولما كان يجوز ان يعترى الجانى بعد ارتكاب الجناية ولا سيما اذا
كان حديث العهد بالاجرام شىء من الندم والاضطراب والخوف لانه

يتمثل دائما أمامه صورة القتيل ويراها بعين الخيال تكاد تم عليه وتفضح أمره فقد يجوز أن تظهر هذه الحالة في مكاتيبه فاذا وجدت كان ضبطها من أول ما يجب على القائمين بالتفتيش - وليست حالة الجاني في قضية قتيلة الصندوق الا مصداقا لذلك فقد ضبط عند والده مكتوب له يطلب منه أن يدعو الله ان يحرره من العذاب الذي يقاسيه ويطلق سراحه من السجن الذي هو فيه وليس هذا العذاب او السجن الا عذاب الضمير الذي أخذ يؤنبه ويوبخه على فعلته الشنعاء وغدره بتلك السيدة التي لا ذنب لها الا انها احسنت اليه واغدقت عليه من خيراتها

وفي وسع المحقق ان يتبين من اوراق المتهم شركاءه الذين يمكن أن يكون كاتبهم والمشروعات التي كانت في نيتهم ويجب عليه ان يسعى الظن دائما كلما كانت هذه المكاتيب مبهمه العبارة لا معنى لها في الظاهر او متضمنة الغازا أو بهار موز خاصة او علامات او رسوم مما يجوز ان يتخاطب بها الجناة فان لهم لغة وكتابة مخصوصة واصطلاحا خاصا لا يفهمه غيرهم وقد يوجد خصوصا في منازل المتهمين بالسرقات اوراق ومكاتيب يمكن الوقوف منها على نوع السرقات التي تخصصوا فيها كالسرقات في الاسواق والسكك الحديدية فانك ترى في الحالة الاولى اسماء الايام التي تعقد فيها الاسواق وفي الحالة الثانية مواعيد قيام القطارات ووصولها الى اشهر المحطات كما انه في بعض الاحوال يوجد بالاوراق مكتوبا اسماء اشخاص فقط وهم عادة اما شركاء لهم او الاشخاص المزمع النزول عليهم وسرقتهم وهكذا

وقصارى القول فإن المجال واسع في باب التفتيش ليظهر فيه المحقق ذكائه وخبرته ومهارته وهو ان انبع النصائح المتقدمة كان النجاح له في الغالب مضمونا

الخبراء

لا يمكن أن يطلب من المحقق ان يكون اختصاصيا في كل المواد فذلك فوق طاقة البشر ولذلك أباح له القانون في غير موضع الاستعانة برجال الفن وآل الخبرة والاسترشاد بهم في المسائل العلمية والفنية بشروط وقود مخصوصة تضمن صحة اعمالهم وتقتضيها زيادة الضمان - فقد نصت المادتان ٢٤ و ٢٥ من قانون تحقيق الجنايات على جواز انتداب الخبراء للاستعانة بهم وتكليفهم بتقديم تقرير برأيهم مبني على أسباب وموقع عليه بامضائهم بعد أن يخلفوا اليمين القانونية على اداء مأموريتهم بحسب ذمتهم علاقة المحقق بالخبير وإذا استلزم اثبات الحالة الاستعانة بالطبيب أو احد من اهل الفن وجب على قاضي التحقيق الحضور وقت العمل وملاحظته اما اذا اقتضى الحال اجراء التحري او اثبات الحالة بدون حضوره بسبب ضرورة بعض اعمال تحضيرية او تجارب متكررة أو بأى سبب آخر فيجب على القاضي أن يصدر أمرا بذلك تذكر فيه الأسباب وتبين انواع اثبات الحالة وانواع التحقيق مع تعيين مايراد اثبات حالته وتحقيقه (٢٥ م ٦٦ ج) والغرض من ذلك انما هو اشراف المحقق على أعمال الخبير وتحديد مأموريته وتحديد اتماما على انه في حالة قيام الخبير بعمله بعيدا عن المحقق

يحسن به - هذا أن يكون دائما على اتصال به يزوره عند الضرورة في مبعثه
او محل تجاربه لاعدم الثقة فيه - فانا لا نقصد ذلك ومعاذ الله أن نقصده -
وانما لاحتمال ان يستجد في التحقيق أمور وظروف للحادثة من شأنها أن
تؤثر في رأى الخبير او تساعد على اعطاء رأيه وهو على ثقة او يقين منه
وليس ذلك بالشىء اليسير

واذا كانت المسائل التى يرجع فيها لرجال الطب وأهل الخبرة والفن
متنوعة ومختلفة فانه قد تعرض للمحقق أمور يكون من الصعب فيها معرفة
اى الخبراء يختار لابداء رأيه فيها - فاذا اشتبه عليه الامر فلا شىء يمنع من
ان يندب للعمل اكثر من خبير ليبدى كل منهم رأيه بحسب ما ترشده
معلوماته الفنية وبقدر علاقة فنه بالامر المراد النظر فيه

تسهيل المأمورية وعلى المحقق ان يختار الوقت المناسب للاسترشاد
بالخبراء ورجال الفن فانه اذا انتدبهم قبل فوات الوقت حصل منهم على
معلومات هامة فهم اكبر اعوانه ومساعديه ولا سيما اذا سهل عليهم مأموريتهم
بحفظ الاشياء او المواد المراد فحصها وبجتها بطريقة توجد عندهم الاطمئنان
والارتياح للعمل وعرف كيف يسألهم - وللعمل والتجارب والمعلومات هنا
دخل كبير - فان الخبير لا يتطوع لابداء رأيه او للاجابة على شىء لم
يسأل عنه

حد الاسئلة انما يجب ان يعلم المحقق ان لمعلومات الخبير حدا تقف
عنده فلا يتغال فى الاسئلة ويكثر من سؤاله على أمور لا قبل له بالاجابة
عليها والاجر على نفسه اللوم والسخرية فلا يفعل مثل ذلك المحقق الذى

سأل الطبيب عما اذا كان الدم الذى عثر عليه دم غلام او انثى او ذلك الذى رغب الى الطبيب أن يجيبه عما اذا كانت البقعة المنوية التى وجدت على لباس المجنى عليه منه او من الشخص المتهم بهتك عرضه فانه لا مكان الاجابة على هذا السؤال اذا كان ذلك ممكنا يجب ان يكون لدى الطبيب مادتان منويتان من كل من المجنى عليه والمتهم وانى له الحصول على ذلك

اطلاع الخبير على التحقيق وليعلم المحقق ان من المسائل التى يؤخذ فيها رأى الخبير ورجل الفن ما لا يمكن الاجابة عليها بطريقة قطعية كما أنه قد يصعب على الخبير أحيانا ان يجيب على الاسئلة الملقاة عليه الا اذا وقف على ظروف الدعوى واطلع على الاوراق ومحاضر التحقيق فقد لا يستطيع مثلا ان يعين بالضبط الآلة التى أحدثت الجروح والاصابات ولكنه اذا تبين من اقوال الشهود او المجنى عليه مثلا انه ضرب بالآلة الفلانية امكنه ان يجيب عما اذا كان ذلك ممكنا اولا وهذا شئ كثير

وعلى ذلك لا نرى مانعا مطلقا من ان يطلع المحقق الخبير على الاوراق وما تم فى التحقيق الا انه لا يجوز للخبير أن يبنى رأيه الفنى على أقوال الشهود أو غيرهم فانه ملزم بابداء رأيه بناء على ما ترشده اليه قواعد العلم والفن لا متأثرا بأقوال الشهود وغيرهم - ولذلك يجب فى هذه الحالة بحث قول الخبير ورأيه والاسباب التى بناء عليها بحثا دقيقا فان من الخبراء ولا سيما فى مسائل اثار الاقدام وبصمات الاصابع من يكون رأيهم دائما ايجابيا وضد الشخص المقبوض عليه كأنهم وضعوا انفسهم موضع صاحبة الاتهام فنادر جدا أن يعطوا الرأى فى صالح المتهم ولو كانت باقى ظروف

الدعوى تبرئه

عدم احراج الخبير ولا يجوز للمحقق ان يخرج مركز الخبير بالاسئلة التي يوجهها اليه او يسأله عن اشياء لا يمكنه أن يجيب عنها صراحة الا اذا مس الاعراض او اهان شرف بعض الناس بل يكفي في ذلك ان يضع اليه السؤال بطريقة يمكنه ان يستنتج ضمنا من الاجابة عليه ما يريد ويرغب معرفته

الانتداب شخصي ويجب على الخبير ان يقوم بالعمل بنفسه لا بواسطة اشخاص يختارهم لذلك لانه هو الذي حلف اليمين القانونية وفيه وضعت الثقة دون غيره انما يجوز له أن يستعين بغيره في تحضير بعض الاعمال الثانوية كان يندب كاتباً لمساعدته في تحرير التقرير وكتابته مثلاً ولا بد من ان يكون الرأي الذي الذي يديه الخبير مبنياً على اسباب والا كان باطلا لا يعتد به قانوناً

وقصارى القول فان القانون لم يحدد المسائل الواجب استشارة الاطباء ورجال الفن فيها كما انه لم يحصر الخبرة في الاطباء والعلماء فقد تكون الحاجة ماسة للاستعانة برأى نجار أو حداد أو تاجر أو سمرماني أو غيرهم من أهل الحرف والصنائع فاذا عرف المحقق كيف يسألهم أمكنهم أن يرشدوه على امور خطيرة الشأن عظيمة الفائدة جليلة العائدة

الادلة المعنوية

سلك الشارع أيضاً بخصوص الادلة المعنوية مسلكه بالنسبة للادلة

المادية فلم يشأ أن يقيد المحقق ببيانها بيان عد وحصر لعدم قدرته على ذلك وخص منها بالكلام شهادة الشهود واستجواب المتهم حيث عقد لكل منهما بابا في قانون تحقيق الجنايات

﴿ البينة ﴾

البينة اصلا اسم لكل ما يبين الحق ويظهره وما سمي الشهود بيينة الا لوقوع البيان بأقوالهم وارتفاع الاشكال بشهادتهم وذلك لان البينة معناها في الاصل الحجة ولذلك قالوا البينة على من ادعى وانما خصصها العرف والعمل بشهادة الشهود وعلى هذا العرف جرى المشرع المصرى في قانون تحقيق الجنايات حيث عقد للاثبات بشهادة الشهود فصلا سماه « فى الاثبات بالبينة » (مواد ٧٣ - ٩٢ جنایات)

والبحث فى شهادة الشهود يتناول الكلام على جملة امور هى :-
موضوع شهادة الشهود وكيفية تحملهم الشهادة - أنواع الشهود - طرق تعرف الشهود - كيفية أداء الشهادة وسماع أقوال الشاهد وسؤاله - تحقيق او تحرى صدق الشهادة أو كذبها - دواعى الكذب وأسباب الخطأ فى الشهادة

أولا - موضوع شهادة الشهود وكيفية تحملهم الشهادة -

١ - « موضوع الشهادة »

نصت المادة ٧٣ جنایات على أنه يجوز لقاضى التحقيق ان يسمع شهادة

من يرى لزوم سماع شهادته من الشهود على الوقائع التي تثبت ارتكاب الجريمة واحوالها واسنادها للمتهم او براءة ساحته منها او يتوصل بها الى اثبات ذلك

الوقائع المادية وظاهر من هذا النص ان الامور التي يمكن أن تكون محلا لسؤال الشهود هي الوقائع المادية التي تدرك بالحواس كالضرب وتقليع الزرع والسب ورائحة الخمر وغير ذلك من الوقائع التي يمكن التحقق من وجودها أو عدمه

الوقائع المعنوية والرأى أما المسائل الفنية المحضة فليست من الأمور التي تسمع عليها شهادة الشهود وانما هم الخبراء الاختصاصيون الذين يسألون عنها ويبدون فيها رأيهم المبني على القواعد العلمية بشروط وقيود واجراءات مخصوصة وكذلك الأمور المعنوية التي لا تقع تحت ادراك الحواس ويدخل فيها الرأى الشخصى والاعتقاد فانه يصعب جدا تحرى صحتها بطريق خارجى عن نفس الشخص فلو ان محققا سأل شاهدا عن رأيه الخصوصى واحساسه فى المتهم والتهمة فاجاب بانه الجانى كان الجواب والسؤال على هذه الطريقة لا قيمة لهما ولا قوة اللهم الا اذا افصح الشاهد سواء من نفسه او بناء على طلب المحقق عن الأمور التي بنى عليها رأيه وكون منها اعتقاده وفى هذه الحالة يكون موضوع السؤال فى الواقع ونفس الامر تلك الأمور التي هي فى الغالب وقائع مادية- وقد لا تؤدى الى النتيجة التي أخذها منها الشاهد- كان يقول مثلا ان الاسباب الداعية لهذا الاعتقاد او ذلك الاحساس هي رداءة اخلاق المتهم وسوء سلوكه او اعتياده ارتكاب مثل هذه الافعال- ومع

ذلك ففي مثل هذه الاحوال يجب أن يسأل الشاهد عن الوقائع والافعال المعينة التي استنتج منها سوء السلوك او الشهرة الرديئة فان سوء الخلق من الصفات التي لا تثبت بشهود يقولون بها بل ببيان الافعال التي تقتضيها غير انه يجب ملاحظة ان ذكر الوقائع ذاتها مجردا عن ابداء اى رأى بتقديرها يعتبر على نوع مامستحيلا عند بعض الاشخاص فانه لا يعقل مثلا ان طبيباً يسمع كشاهد بسيط فيذكر الاعراض التي شاهدها في شخص مشرف على الموت بدون ان يضيف الى ذكرها شيئاً او يبدى رأياً عن الاعراض التي يرى انها مميتة فان ذلك لا يعد خروجاً منه عن دائرة عمله وهذا رأى التقديرى لا يعتبر طبعاً في حد ذاته كدليل بل ان القاضى له الحق التام فى أخذه بصفة استعمال او رفضه (نقض و ابرام مجموعة رسمية سنة ١١ صحيفة ٢٩٢)

حد الوقائع المادية وليست كل واقعة مادية مهما كانت علاقتها بالجريمة وفاعلها يصح ان تسمع عليها شهادة الشهود وانما هى الوقائع التي تثبت مباشرة او يتوصل بها الى اثبات ارتكاب الجناية واحوالها - واسنادها للمتهم - او براءة ساحته منها (راجع مبحث الغرض من التحقيق الجنائى) هذه الوقائع لا يمكن حصرها ولا الدلالة عليها بل هى متروكة لخبرة المحقق وذكائه لاختلافها باختلاف الجرائم بل وفى الجريمة الواحدة تبعا لتغير الظروف وطرق ارتكابها

الاسئلة المنوعة فالضابط الوحيد لجواز توجيهه سؤال لشاهد ان

يكون موضوعه له تعلق بوقائع الدعوى ولو كان السؤال في ذاته خارجا عن حد اللياقة ومخالفا للآداب او مخرلا بالشرف وفيما عدا ذلك لا يجوز ان يوجه لشاهد سؤال من هذا القبيل مطلقا (مادة ١٣٦ جنائيات ٢١٤ مرافعات)

الشهادة على الاخلاق ولهذا جاز سماع الشهادة على اخلاق وسلوك المتهم والمجنى عليه لان معرفتها قد يكون لها دخل كبير في تكوين الرأي ولا سيما في الجرائم ذات العلاقة بالآداب والحياء فلو ان شخصا متهما مثلا بتجريض الشبان على الفسق والفجور او بنتا تدعى ان شخصا واقعها بغير رضائها كان البحث في اخلاقهما امرا لازما فربما سقطت جميع الادلة التي يقدمانها امام شهرتهما السيئة او تأيدت بها

الشهادة على الالوان واذا كانت الآراء الشخصية للشاهد لا قيمة لها الا اذا كانت مبنية على أمور معينة مادية أو غير مادية يمكن التعرفها التحقق من صحة الرأي أو فسادده فالشهادة أيضا على الالوان والاشكال لا يعتد بها كثيرا فان أغلب الناس لا يستطيعون ان يفرقوا بين الالوان حتى ان بعضهم رأى ان الشهادة على الالوان لا تجوز . وكذلك الابعاد والمقاسات فترى بعض الشهود يقدر المسافة بأربعين قصبة والثاني بخمس عشرة قصبة وهكذا ولهذا كان اختلاف الشهود في مثل هذه المواضع لا يدل « حتما » على كذبهم في الشهادات

ب - « كيفية تحمل الشهادة »

لا تصح لشاهد شهادة بشيء حتى يحصل له به علم اذ لا قيمة للشهادة

الا اذا كانت مروية على سبيل اليقين لا بما يشك فيه ولا بما يغلب على الظن معرفته - لذلك يجب على المحقق اذا ما أبدى الشاهد قولاً ان يسأله عما اذا كان يقطع به أو يقرره على سبيل الظن والاسباب التي تدعوه الى هذا أو ذاك وأن يتبين منه مصدر علمه بالشهادة وكيفية تحمله لها

مصدر العلم بالشهادة وبما أن الشهود لا تسمع أقوالهم الا على الوقائع المادية كانت مصادر علمهم بما يقررونه هي الحواس الخمس . فالشاهد يسأل عما رآه أو سمعه أو ادركه بحواس اللمس والشم والذوق . فأى شخص متمتع بتلك الحواس كلها أو بعضها تصح شهادته على ما علمه بها . وكل انسان مذكراً كان أو مؤنثاً صغيراً كان أو كبيراً محكوماً عليه أو غير محكوم عليه صالح قانوناً لتحمل الشهادة وادائها متى كان قادراً على ذلك الا ان بعض المحكوم عليهم تسمع أقوالهم مدة العقوبة على سبيل الاستدلال وكذا الاشخاص الذين لم يبالغوا من العمر اربع عشرة سنة

ثانياً - أنواع الشهود

يستفاد من المادة ٧٣ جنايات ان الشهود من حيث موضوع شهادتهم على نوعين فمنهم من يشهد على الوقائع التي يستدل منها على ارتكاب الجريمة واحوالها واسنادها للمتهم ومنهم من يشهد على الوقائع التي تثبت براءة المتهم منها . ومن باب اولى على الوقائع التي يستفاد منها عدم وقوع الفعل الجنائي

شهود الاثبات او النفي وقد اصطاح على تسمية الاولين بشهود

الاثبات واطاق على الآخرين اسم شهود النفي
فالأولون يأتي بهم المدعى العمومي والمدعى المدني ورجال الحفظ وكل
من له مصلحة مشروعة في اثبات الجريمة والآخرون يستحضرهم المتهم
والمسؤولون عن أعماله لدرء التهمة عنه ودفع المسؤولية عن انفسهم
ويجوز للمحقق ان يدعو من تلقاء نفسه الشهود الذي يرى لزوما
لسماع شهادتهم كما انه يجوز له سماع شهادة من يحضر له باختيازه بدون
سبق تكليف بالحضور سواء كان شاهدا على الادانة او البراءة
ترتيب سماع الشهود وانه وان لم يرد في القانون الجنائي نص صريح يقضى
بالبداء بسماع اقوال شهود الاثبات او شهود النفي كما نص على ذلك في قانون
المرافعات الا ان الترتيب الطبيعي الذي هو نتيجة لازمة لقاعدة «البينة على
من ادعى» يستلزم سماع شهود الاثبات اولا فانه ليس للمتهم ان ينفي عن
نفسه التهمة الا بعد ان يقدم عليه دليل من جانب سلطة الاتهام اما ولم
يقدم ذلك الدليل فهو محمي بقاعدة «الاصل في الانسان البراءة»
وليس معنى ذلك ان المحقق ممنوع قانونا من سماع شهود النفي ولو
حضروا امامه قبل شهود الاثبات وبذلك يضيع وقته سدى بل المقصود
هو عدم تكليف المتهم باحضار شهود يشهدون على براءته مادام لم تعزز
عليه التهمة بدليل ما

ثالثا - طريقة تعرف الشهود -

حق الخصوم الاصل أن الخصوم في الدعوى هم الذين يدلون المحقق

على الاشخاص الذين يودون سماعهم فهم أصحاب الشأن وهم بذلك أدرى من غيرهم ولهم في تعرف الشهود طرق كثيرة على المحقق أن يتبينها منهم فقد يكون لبعضها شر النتائج على التحقيق والعدالة

سأطة المحقق ولكن للمحقق كما قدمنا ان يدعو من تلقاء نفسه الشهود الذين يرى لزوما لسماع اقوالهم وهو متى كان ماما بظروف الدعوى ماما بسبب ارتكاب الجريمة والغرض منها عاين محل الجناية وعرف حقيقةها وكيفية وقوعها امكنه ان يتعرف الشهود الواجب ان يسمعوها فقد تكون حالة المحل الذى وقعت فيه الجناية مثلا قاضية بوجوب سؤال زيد او عمرو اما لانه جار ملاصق مثلا لمحل الجناية ولا بد ان يكون أحس أو شعر بالجاني أو سمع صياحا أو لانه كان موجودا فى الطريق الذى دلت المعاينة على أن الجاني سلكه فى الدخول لمحل الجناية أو انصرف منه وبذلك يمكن ان يكون رآه عند الدخول او الانصراف .

دلالة الحوادث والظروف على الشهود ومتى كان المحقق عالما بكيفية قراءة الحوادث وطرق استنتاج الجملاد امكنه ان يتعرف منها عن الشهود الواجب أن يسمعوها وحدثته بلسان حاله - ا عن موضوع شهادتهم ولاكنها طبعاً لا تستطيع أن تفصح له عن اسمائهم فعليه ان يتبينها من رجال الضبط الذين هم اعوان له ومساعدون . وهاك مثلاً دل به المحقق على انه يعرف بلسان الجماد فقد وقعت حادثة قتل فى احدى بلاد مديرية الشرقية بعد الغروب بنصف ساعة تقريباً على شاطئ ، ترعة فاستطاع المحقق بعد أن عاين محل الجناية وما يحيط به الوقوف على شخص كان لا قواله شأن كبير

في اثبات التهمة على المتهمين فانه رأى على مسافة ليست بعيدة عن محل الجناية مصلى على شاطئ الترعـة يستطيع من يكون فيه ان يرى الجناة عند فرارهم او انصرافهم من الطريق الذى دلت المعاينة على انهم سلكوه بعد الجناية . وبما ان الحادثة وقعت بعد الغروب فيحتمل ان بعض الناس كان يؤدى صلاة المغرب وقت حصولها فطلب الى رجال الحفظ أن يبحثوا له عن الاشخاص الذين أدوا فريضة المغرب فى ذلك المصلى ليلة الحادثة بعد أن أخفى عليهم غرضه من ذلك اجابة لنداء العدالة وقد كانت نتيجة بحث البوليس ان عرف شخصاً جزارا اعتاد كل يوم بعد الغروب مباشرة أن يذهب الى المصلى ليغتسل ويقيم الصلاة فيه فشهد بأنه سمع وهو فى الصلاة عيارا ناريا لا يعرف سببه ثم رأى عقب الطلق مباشرة اثنين من المتهمين يعرفهما خارجين بسرعة من أرض زروعة ذرة فنادت التهمة على المتهمين الثلاث وحكم عليهم القضاء بالاشغال الشاقة المؤبدة

الشاهد يدل على الشاهد وعلى العموم فانه متى كان المحقق واقفا خصوصا على مواضع الضعف والنقص فى التحقيق سهل عليه جدا ان يتعرف الشهود الذين تفيد أقوالهم فى تقوية ذاك الضعف أو تلافى هذا النقص كما أنه يستطيع معرفتهم من نفس أقوال الشهود الذين سمعوا فانه كثيرا ما يأتى على لسان الشهود اثناء سماع اقوالهم ذكر لغيرهم كان يقول شاهد انه بينما كان مارا فى الطريق هو وزيد اذ رأيا المتهم مثلا وهو يضرب عمرا فانه فى مثل هذه الحالة يجب أن يدعى زيد لسماع اقواله وهكذا

غير انه لا يجوز الاسترسال فى ذلك وسماع أقوال كل شخص يأتى

اسمه عفو أو عمداً على لسان الشهود إلا إذا كان لأقواله تعلق بالدعوى ووثائقها أو من شأنها تعزيز أقوال الشهود السابقين أو نفيها

رابعاً - كيفية أداء الشهادة وأخذ أقوال الشاهد وسؤاله -

الشاهد يذكر ما يعرفه إذا ما شرع المحقق في سؤال الشاهد وجب عليه بعد أن يعينه في المحضر تعييناً تاماً من حيث ذكر اسمه ولقبه وعمره وصنعتة ومحل إقامته وميلاده وعلاقته بالمتهم أو المجنى عليه - فإن لبيان ذلك فوائد لا تخفى في التحقيق - وبعد حلفه اليمين القانونية إن كان ممن يجوز استجوابهم أن يسأله عن معلوماته في الدعوى ويتركه يسردها من تلقاء نفسه فلا يستجوبه كما يستجوب المتهم فإن ذلك فضلاً عن كونه ممنوعاً قانوناً - حيث نص القانون على « سماع أقوال الشاهد » لا على استجوابه - يمكن أن تكون له نتيجة سيئة في التحقيق وهي تنبه الشاهد واحتراسه فإن كانت كاذبا أمكنه أن يحتاط في إجابته على الأسئلة التي توجه إليه لأنه قد لا يعرف ماهي الوقائع التي لو ثبتت من شأنها أن تفيد أو تضر بالمتهم فيكون في استجوابه تنبيه وتذكير له وزيادة على ذلك فإنه يخشى أن يستحيل استجواب الشاهد إلى تعليم وتلقين له فيقرر أشياء ماله بها من علم إلا اتباع الظن أو ليس له بها أدنى علم مطلقاً

أما إذا ترك يتكلم وأعطيت له الحرية التامة في إبداء كل ما عنده من المعلومات فإنه لو كان كاذباً لا بد أن يأتي على لسانه ولو عفواً ذكر بعض أمور لا يفتن إليها قد تكون لها كل الفائدة في الدعوى أو كافية لإظهار حقيقة

امره والدلالة على كذبه

ملاحظة حالة الشاهد ويجب عند سماع اقوال الشاهد ملاحظة ما يبدو على وجهه من الاضطرابات او الانفعالات النفسية او التاثر وكل حركة أو حالة غير عادية وتبين علاقة ذلك بالظروف والمناسبات وأسبابه فان له فائدة كبرى في تعرف صدق الشاهد من كذبه فقد حصل مرة ان اتهم شخصان بقتل آخر على رأى ومسمع من ولده الصغير فلما حضر لاداء الشهادة عما رآه واخذ يسرد الوقائع التى تقدمت القتل كان هادى، البال ساكنا لكنه عند ما اقترب من منظر القتل ومشاهدة والده وهو ينتفض من شدة ما أصابه رأى بعين الخيال ذلك المنظر فتمثل له كأنه يراه فعلا فهاج واخذ يبكى ويصيح حتى انه لما رأى أحد المتهمين انقض عليه وأخذ بخناقه وكاد يقتله

فلا شك ان اثبات حالة هذا الشاهد وما كانت عليه أولا من الهدوء ثم ما صارت اليه من الاضطراب والهياج مما يجعل المحكمة تقدر هذه الشهادة قدرها خصوصا عندما تطلع على الظروف التى تغيرت بسببها حالة الشاهد كيفية أداء الشهادة ولذلك قرر القانون وجوب تأدية الشهادة شفها وبدون مراجعة مذكرات لانه لا يجوز للشاهد ان يرجع الا الى ذاكرته غير انه يجوز لمن لا قدرة له على التكلم ان يؤدى الشهادة اذا امكنه ان يبين مقصوده بالكتابة او بواسطة الاشارات كالاخرس مثلا

وللسبب عينه نرى عدم جواز أداء الشهادة بالنيابة عن الغير وان كان الشرعيون يرون جواز الشهادة على الشهادة بشروط وقيود

مخصوصة فانه يصح شرعا ان يحضر شخص في مجلس القضاء ويشهد بان فلانا يشهد بكيت وكيت وتكون هذه شهادة الغائب

الاستيضاح من الشاهد وبعد ان ينتهي الشاهد من ابداء قوله وسرد معلوماته يجوز للمحقق ان يستفسره عن كل او بعض ماورد فيها ويستوضحه اكثر ويناقشه في اقواله ملاحظا في ذلك الترتيب الطبيعي للوقائع

الترتيب واحسن الطرق لذلك ان يدون المحقق في ورقة على حدة الاسئلة التي تخطر له عند سماع اقوال الشاهد ويضع له اشبه ببرنامج للشهادة بالنقط التي يريد زيادة البيان فيها او ايضاحا عنها اكثر حتى لا يفوته شيء ولا يبتعد عن الترتيب الذي تقتضيه الوقائع . وبذلك يتسنى له المحافظة على تسلسل الوقائع وارتباطها بعضها ببعض وتمحيص كل واقعة تمحيصا دقيقا فلا ينتقل اسؤال الشاهد على واقعة من الوقائع الا بعد الفراغ من الاولى ولا يضع للشاهد اسئلة لم يكن مهدها اليها من قبل ولا اقتضتها الاجابة السابقة فان مراعاة ذلك من الدقة في العمل وضبط التحقيق

كيفية السؤال وبما ان الجواب على السؤال اشبه بقياس منطقي يتركب عادة من مقدمات ونتيجة فيجب على المحقق ان يتعرف من الشاهد المقدمات اولاً ثم النتيجة ثانياً فان ذلك يكون مانعاً له من ان يكذب حتى لا يناقض نفسه بنفسه فاذا اراد ان يسأل شاهدا عما اذا كان رأى المتهم في المحل الفلاني وجب عليه ان يسأله اولاً اذا كانت له عادة في الوجود في ذلك المحل اولاً

واذا كانت له عادة فهل وجد فيه في ذلك اليوم اولا وما سبب وجوده ان كان حتى اذا ما اجاب على هذه الاسئلة بالايجاب سأل هل رأى المتهم اولا يره اما اذا عكس القضية وسأل اولا هل رآه او لم يره فاذا اجاب بانه رآه وقد يكون كاذبا يضطر الى الاجابة على الاسئلة السابقة بالايجاب كذبا حتى لا يلزمه التناقض وبذلك يعجز المحقق عن مراقبته وتعرف صدقه من كذبه

الملاحظة على الشاهد واذا لاحظ على الشاهد تناقضا في افواله او عدم مطابقتها للواقع او مخالفتها للعقول بينه له وسأل عنه مبتعدا عن التهديد والوعيد والتعذيب او اى اشارة مما يترتب عليها اضطراب افكاره او تخويفه بل يدعوه بلطف الى تقرير الحقيقة وينصحه مبينا له وخامة عاقبة الكذب في الشهادة قانونا وديانة

وضع السؤال صريحا ويجب مراعاة ان كثيرا من الشهود يسارعون الى الاجابة على الاسئلة التى توجه اليهم قبل ان يفقهوا حقيقة السؤال ومدلوله لذلك كان حقا على المحقق ان يضع السؤال صريحا ظاهرا بسيطا غير مركب وعند الضرورة يشرحه او يبينه للشاهد

التلقين ممنوع ولكن ليس من طرق البيان او الايضاح للسؤال تلقين الشاهد الجواب او وضع السؤال كما يقول العسكريون بصفة تعليمية وذلك يكون عادة بفرض الواقعة المراد الاستفسار عنها من الشاهد كمسلم بها فترى المحقق يضع السؤال للشاهد متضمنا تقريبا الجواب عليه او بطريقة تسهل عليه الكذب عند الاقتضاء او من شأنها الايعاز اليه

بالجواب فيقرر الشاهد أمورا ليس له بها بها ادنى علم كان يقول للشاهد
مثلا انت رأيت المتهم قبل وقوع الحادثة زمن قصير جدا بجوار مكان
الحادثة أليس كذلك ؟

وعلى العموم فان الذى يجب ان يتجنبه المحقق فى وضع السؤال هو ان
يفهم الشاهد من عبارة السؤال او من حالة المحقق الاجابة التى يرغب فيها
أو الغرض الذى يسعى اليه فان ذلك قد يدعو الى مجارة المحقق على رغبته
من غير قصد منه أو بسوء قصد اذا كان يريد قول الزور فان شاهد الزور
قد يجهل الوقائع التى تضر او تنفع المتهم فيحاول ان يتعرفها من نفس
المحقق فترى هذا وقد اراد التعرف من الشاهد عن أوصاف المتهم مثلا
يذكر له حقيقتها ويسأله عنها كان يقول له هل المتهم اصلع أولا ؟ هل به
علامات كذا فى وجهه ؟ الم تر على ملابسه اثر دماء ؟ وقد يجيب عليها
الشاهد وهو لا يعلم عنها شيئا فان اكثر الشهود يعتقدون انه لا يجوز
للشاهد ان يقول لا ادرى او لا علم لى بما تسألنى عنه او لا اذكر هذه او
تلك الواقعة خشية ان يرمى بكتمان الشهادة بل يرى فرضا عليه الاجابة على
كل سؤال ولو لم يعلم عنه شيئا

سئل فأجاب وليس الواجب على المحقق فقط وضع السؤال
للشاهد صريحا حتى لا يكون هناك محل للمفاجاة والمباغلة او سوء التفاهم
بل يلزمه ايضا ان لا يسأله عن وقائع مبهمه لا حد لها ولا ضابط وان يدون
السؤال فى المحضر كما تدون الاجابة سواء بسواء فلا يكتفى بوضع السؤال
واثباته على هذه الكيفية « سئل فأجاب »

ومما يؤسف له ان بعض المحققين يلتجئون الى هذه الطريقة أحيانا رغبة في كسب الوقت وقصدا في الكتابة حتى اضطر النائب العمومي الى الفات نظرهم الى فسادها ودعوتهم الى وجوب اثبات السؤال في المحضر بنصه وفصه حتى يمكن مقارنة الجواب بالسؤال وتعرف العلاقة بينهما بل ومراقبة نفس السؤال لانه لو اجيزت هذه الطريقة لكانت بابا يدخل منه الى ارتكاب كل المخالفات في التحقيق كتلتين الشاهد الجواب ووضع اسئلة مخلة بالشرف ومغايرة للآداب

الشاهد يسكت او يمتنع واذا ما وجه للشاهد سؤال فسكت عن الجواب او تردد ولو قليلا او امتنع عن الاجابة فعلى المحقق ان يثبت ذلك في محضره وان يجتهد في الحصول منه على السبب الذي دعاه الى ذلك وأن يعمل ما في وسعه من الطرق المشروعة لحمله على الكلام اذا رأى منه أنه يكتم الشهادة

كيفية الاجابة ويستحسن كثيرا ان يجيب الشاهد على السؤال بعبارة وجملة مفيدة فلا يقتصر على مجرد الاجابة سلبا أو ايجابا « نعم أولا » فان هذه الطريقة في الاجابة ربما يترتب عليها خلط في فهم المراد منها وقد توجد مجالا للشاهد في العدول عن اقواله من غير ان يؤخذ عليه ذلك اذ يمكنه أن يجد من تقييد اقواله على هذه الطريقة مسوغا للعدول عنها في صورة الاصرار عليها وقد يساعده على ذلك وضع السؤال على هذه الكيفية « سئل فاجاب » بدون ان يثبت موضوع السؤال في المحضر فانه اذا وضع السؤال على هذه الطريقة لا يمكن ان يفهم معنى للجواب اذا اكتفى الشاهد بالاجابة

عليه سلبا او ايجابا ومن باب أولى اذا امتنع عن الاجابة بالمرة أو ادعى عدم العلم بما يسأله عنه

تدوين اقوال الشاهد ويجب على المحقق تدوين أقوال الشاهد في حينها في المحضر وبنفس العبارة التي أداها بها الشاهد ما أمكن فقد يكون لبعض الاصطلاحات معنى لا يستطيع المحقق أن يدل عليه بعبارة - ولأنه اذا لخص أقوال الشاهد وأملأها للكاتب بعد فقد ينسى أو يحرف الكلم عن مواضعه بل ربما كانت هذه الطريقة في اثبات اقوال الشاهد داعية له للعدول عنها وسببا يحمله على التشويش على المحقق ورميه بتجريف الكلم وتغييره

شاهد الرؤية وليلاحظ أن الاسئلة التي توضع للشهود تختلف باختلافهم ولا سيما اذا اختلفت مصادر علمهم بالشهادة وطرق تحملهم لها . فاذا كان الشاهد من شهود الرؤية بحث معه عن سبب وجوده في المحل الذي وقعت فيه الجريمة وكيف كان مشرفا على الجاني وهو يرتكبها وهل كان بحيث يراه المتهم وهل رآه أو لم يره ويتبين منه حالة الزمان والمكان والظلام والنور والبرد والحر وقتئذ فان لذلك تأثيرا كبيرا في قوة النظر فان الشخص لا يرى في الظلام كما يرى في ضوء القمر ولا يرى في ضوء القمر كما يبصر في نور الشمس

وليعلم المحقق انه قد تقع بعض الامور أمام عين الشخص وفي مجلس يضمه مع غيره ولكنه بالرغم من ذلك قد تكون اقواله مروية على سبيل الظن أو الاجتهاد فانه من الجائز كثيرا ان يقع أمام الشخص أشياء وأمور

يبصرها بعينه ولكنه لا يدركها ولا يحفظها في ذاكرته اما لاشتغال فكره وقتئذ بالتفكير في أمر آخر- فانه يحصل أن يسهو بعض الناس فيكون له اذان ولا يسمع وعينان ولا يبصر- واما لانه لا يهتم بمعرفة ما يجري حوله من الامور لا تنصرف ذهنه بالمرّة عن ذلك أو لعدم وجود دواع تدعوه اليه فاذا ما قرر الشاهد مثلاً انه كان موجوداً في مكان ما وانه لم ير فيه أو لم يعرف عنه شيئاً فليس ذلك دليلاً حتماً على كذبه في الشهادة بل الواجب البحث معه عن الظروف التي كان فيها وأسباب وجوده فيه وحالته وقتئذ..... الخ

شاهد السمع وان كان مصدر علمه السمع سأله أيضاً عن المكان الذي كان فيه وحالة الزمان والمكان وقوة الصوت فان الشخص لا يسمع من وراء جدار كما يسمع وهو لا يفصله عن مصدر الصوت حجاب-وزيادة على ذلك فان بعد أو قرب المسافة بين مصدر الصوت وموضع الشاهد له أثر كبير في قيمة الشهادة (انظر مبحث اسباب الخطأ في الشهادة)

وعلى المحقق أن يسأل الشاهد من اين جاءه الصوت فان كثيراً من الناس لا يعرفون اتجاه الصوت ولا طريقه مع انه قد يكون لتحديد مصدر الصوت تأثير كبير في مدلول الشهادة وقوتها

وللاحظ ان الشاهد ليس مضطراً الى أن يروى ما سمعه بنفسه العبارة والالفاظ التي سمعها فان ذلك قد يكون متعذراً اما لطول العهد على الواقعة أو لحالة الشاهد بل كل ما يطلب منه أن يؤدي معنى ما سمعه بالضبط ولو بعبارة الخاصة به فقط يلزم الاحتراس كثيراً لانه يخشى

ان يسىء التعبير عما سمعه فيتغير معناه ومدلوله او يضيف اليه شيئاً من عندياته او تعليقاته الشخصية

شاهد النقل وان كان الشاهد ينقل عن الغير سؤاله المحقق عن ذلك الغير وببحث معه فى زمان ومكان العلم بالشهادة وفى الاسباب التى دعتة الى التصريح له بما صرح به وفى المناسبات والظروف التى حصل فيها ذلك وعلاقتها ببعض

ويجب ان يكون عند المحقق شىء من الريبة عند سماع اولئك الاشخاص الذين يشهدون بأن المتهم أفضى اليهم بشىء من اسرار الجريمة واحوالها فان المتهم لا يفضى باسراده - وهو مالك لقواه العقلية - الا الى أشخاص مخصوصين يثق بهم لعلاقات خاصة بيده ويدينهم فليس بمعقول ان يعترف على نفسه لاول شخص يقابله بلا مناسبة ولا سبق معرفة بينهما السماع وقد يكون مصدر علم الشاهد بما يرويه السماع او الاشاعة فى هذه الحالة يلزم المحقق ان يتحرى عن هذه الاشاعة واصلها ما أمكن وهنا يجب ان نذكره مرة ثانية بأن المثل المشهور « السنة الخلق اقلام الحق » قد لا يصدق فى كثير من الاحوال لجواز ان ينخدع الناس او يستقوا علمهم من مصادر كاذبة او غير أمينة فى النقل ولانه يحتمل ان يكون اصل هذه الاشاعة مجرد رأى او اعتقاد شخصى انتشر عن صاحبه فتناوله الناس كحقيقة مقررة وقد يكون الدافع لنشر هذه الاشاعة رغبة خبيثة هى قصد الاضرار بالمتهم أو مصلحته

الاحتياط مع الشهود فاذا ما انتهى المحقق من سماع اقوال الشاهد

وجب عليه ان لا يدعه يختلط بغيره من الشهود ولا يتركه ينصرف فانه يخشى ان يخبر الشهود الاخرين بالاسئلة التي القيت عليه وكيفية اجابته عليها كما انه يمكن ان يحتاج اليه بعد لسماع أقواله مرة ثانية او للاستفسار منه عن بعض نقط او لمواجهته بشاهد اخر أو متهم

سؤال الشاهد الثاني فاذا ما شرع في اخذ اقوال شاهد اخر فاما أن يشهد على نفس الوقائع التي شهد عليها الاول او على وقائع اخرى فان كان يشهد على الاولى سأله عن مصدر علمه بها فقد يكون عين المصدر الذي علم منه الشاهد السابق وبذلك يمكنه ان يراجع بين أقوالهما ويتبين التناقض الواقع فيها

المواجهة فاذا حصل اختلاف جوهرى بين شاهدين او اكثر على واقعة من الوقائع فللمحقق أن يواجههم ببعض فان المواجهة ربما تذكر الناسى منهم أو تكون سببا في عدول البعض منهم عن اقوالهم - وعلى العموم فلا بد من اثبات نتيجة المواجهة في المحضر وما يبدو على الشهود من الانفعالات والتأثر والحركات غير العادية وما يبدر منهم من الالفاظ وغيرها التي يمكن أن تفسر بمعنى مخصوص . انما يجب الالتفات الى ذلك لان من الشهود من يتصنع في حركاته فيهيج وهو هادىء أو يغضب غضبا كاذبا

اثبات اقوال الشاهد الثاني ويجب على المحقق ان يثبت في محضره أقوال الشاهد الثاني برمتها ولو كانت مطابقة تمام المطابقة لا أقوال من سبقه من الشهود فانه اذا سلك مسلك بعض المحققين في الاكتفاء بالقول بأنه سمعت أقواله فوجدت مطابقة لا أقوال سابقة يخطئ خطأ كبيرا لاحتمال أن

يسىء تقدير أقواله ولأن القارىء للمحضر والمطلع عليه قد يفهم من أقواله لو كانت مدونة كما هى غير مافهمه المحقق ولأنه فى هذه الحالة لا يثبت المحقق فى المحضر أقوال الشاهد وإنما يثبت رأيه فيها

مراعاة حالة الشاهد وليلاحظ أن الشهود ليسوا سواء فلا يصح أن يسلك المحقق معهم طريقاً واحداً فى السؤال فمنهم النبیه المأکر الذى لا يمكن الحصول منه على تقرير الحقيقة إلا بعد عناء ومناقشات ومحاورات طويلة ومنهم الغبی الجاهل الذى لا يذكر الحوادث ولو لم يطل عليها العهد إلا بصعوبة فمثل هذا يحسن بالمحقق أن يكثر من سؤاله على الوقائع المعاصرة أو التى تقدمت أو اقترنت بالواقعة التى يريد منه عنها بياناً فإن الحوادث مرتبطة بعضها ببعض وفى ذكرى بعضها ذكرى للبعض الآخر ولا شىء يمنع من أن ينتقل به الى محل الواقعة فى الوقت الذى وقعت فيه لعله يذكر فقد يكون فى رؤية المكان الذى جرت فيه حادثة من الحوادث وما فيه ما يدعو الى التذكر

خامساً - تحقيق صحة الشهادة او كذبها -

علة ذلك ليست وظيفة المحقق هى أخذ أقوال الشاهد وسماعها وإنما عليه واجب آخر هو تبين صحة الشهادة من كذبها وتحقيق أقوال الشاهد فإنه يعلم أن الشهادة امام المحقق لا عقاب عليها قانوناً اذا كانت كاذبة وليس هناك ضمان كاف لحضوره أمام المحكمة لجواز ان يمنعه عن ذلك مانع كموث

أو مرض أو أي عذر آخر وقد تستغني المحكمة عن سماع شهادته بتلاوة أقواله الثابتة في محاضر التحقيق وتعتمد عليها في حكمها مع أنها لم تتمكن من التحقق من صحتها بسماعها علنا أمام الجمهور وبمناقشة الشاهد وهو ما قد يحمله على تغيير أقواله الأولى

ولذلك نرى كثيرا من الشهود يغيرون أمام المحكمة أقوالهم الأولى ويصرحون علنا عند ملاحظة ذلك عليهم أنهم وقد حلفوا اليمين القانونية لا يليق بهم أن يشهدوا زورا ولكن السبب الحقيقي في عدولهم هو خوف العقاب ولو فرض ورأت المحكمة أن تحقق الشهادة وتتبين بنفسها صحتها أو كذبها فقد تنقصها المعلومات والوسائل التي كان في وسع المحقق أن يستخدمها في ذلك

وغير هذا فإن تحقيق أقوال الشاهد وتعرف صحتها أو كذبها امر لازم للمحقق نفسه فإن عليه أن يوازن بين الأدلة التي قامت للمتهم وعليه حتى يمكنه أن يعطى القضية السير اللازم فاما بحفظها واما بأحالة المتهم للمحاكمة

وإذا كانت هذه هي أهمية تحري صدق الشهادة من كذبها فكيف تكون أهمية تحري صحة أو كذب أقوال الذين يسمعون في التحقيق الابتدائي على سبيل الاستعلام والاستدلال هؤلاء الذين لا يخشون عقابا إن هم اصرروا عليها أمام المحكمة

وليس في الامكان ان نبين للمحقق بيان حصر الطرق التي يستطيع بها أن يتعرف ان كان الشاهد صادقا أو مخطئا أو كاذبا وانما نكتفي هنا بذكر

بعض الوسائل التي تستعمل عادة في ذلك تاركين لفطنته وخبرته حرية العمل والاستنباط

تحكيم العقل والعرف فأول ما يجب عليه ان يرد اقوال الشاهد الى العقل فيحكمه فهو شاهد لا ترد له شهادة وقاض عدل لا يجرح أو الى العرف والعادة فان لهما اعتبارا كبيرا اذ أن الناس لا يشذون عن العرف الذي جروا عليه في أعمالهم والعادة التي ألفوها الا نادرا أو الى حالة الزمان والمكان فقد تكون دليلا على صدقه أو كذبه فان الشخص لا يرى كما قدمنا في الظلام كما يبصر في ضوء القمر أو الشمس ولا يسمع من وراء جدار كما يسمع وهو لا يحجبه عن مصدر الصوت حجاب

امتحان الحواس وللمحقق ان يمتحن حواس الشاهد اذا ارتاب في صدق روايته كأن كان ضعيف النظر ويدعى انه رأى على بعد او سمع وهو يكاد يكون اصم أو شحم وهو لا يميز بين خبيث الرائحة او طيبها او ادعى بأن مصدر علمه بما يرويه هو حاسة الذوق وهو فاقد لها

عمل التجارب وعلى المحقق عند الضرورة ان يعمل التجارب بنفسه او بملاحظته فلا شيء ينمعه من ان يذهب الى المحل الذي قرر الشاهد انه كان موجودا به مثلا وقت ان رأى المتهم او سمع صوته ويعمل التجربة هناك مع الشاهد مراعيًا في ذلك اتحاد الزمان والمكان وحالتهما فلا يعمل التجربة نهرا على حين ان الشاهد رأى ما يقول به ليلا

وان كان موضوع الشهادة له علاقة بالالوان او الاشكال كان حقا على المحقق ان يتعرف معلومات الشاهد في ذلك كان يعرض عليه ألوانا

مختلفة خصوصاً المتقاربة منها ويسألها عنها وكذلك اذا كانت اقوال الشاهد لها ارتباط بالمسافات والابعاد لزم المحقق ان يجرى بنفسه او بواسطة من يندبه لذلك عمل المقاس وأخذ الابعاد وهكذا .

وعلى العموم يجب ان يتعرف من الشاهد دائماً طريقة علمه بالشهادة وان يبحث معه عما اذا كانت هذه الطريقة تخدعه أو تخطي معه احيانا ولا التعرف على المتهم واذا كان من الشهود من يقول انه رأى المتهم وقت ارتكاب الجريمة وعرفه فلا يخلو الحال من احد أمرين فاما ان يكون الشاهد يعرف المتهم قبل الحادثة أولا يعرفه فان كان لم تسبق له به معرفة ولم يره أصلا وذكر شيئا من اوصافه وعلاماته المميزة له كان بها والا وجب التحقق من صدق روايته وذلك يكون عادة بوضع المتهم مع جملة أشخاص مشابهين له في اللباس والعمر والشكل واللون والطول تقريبا ويطلب منه أن يخرج من بينهم فلا يوضع مع اشخاص لا يوجد بينه وبينهم أدنى مشابهة او مع اشخاص يعرفهم الشاهد من قبل فان التعرف عليه في مثل هذه الحالة لا قيمة له خصوصا لو كان الشاهد سبق ورأى المتهم بعد القبض عليه او عرف من المحقق أو غيره اوصافه او العلامات المميزة له - ولذلك يجب التحري جيدا عما اذا كان شيء من هذا لم يحصل . ولو فرض وكان لدى المحقق صورة للمتهم يحسن به أن يضعها بين جملة صور تقاربها في الشكل ويطلب من الشاهد ان يخرجها من بينها فان فعل كان ذلك من أقوى الأدلة على صدقه ولا سيما اذا لم يكن من الاشخاص الذين اعتادوا الاطلاع على الصور ولهم دراية بقراءتها ومعرفة مدلولها

وإذا كان التعرف على المتهم بوضعه مع اشخاص ليس بينه وبينهم أدنى مشابهة أو بعد أن رآه الشاهد وعرفه لقيمة له فمن باب أولى إذا حصل كما يجرى عادة في قاعة الجلسة واقعة التحقيق بسؤال الشاهد عما إذا كان المتهم الذي رآه هو ذلك الجالس وحده بين عسكريين شاهري السلاح فإن الشاهد يعلم أنه لا يجلس في هذا المكان الا المتهمون فلا عجب إذا تعرف عليه من غير معرفة به وإنما الواجب في مثل هذه الحالة وضع المتهم بين الجالس ثم يطلب من الشاهد اخراجه من بينهم

فقد حصل مرة في فرنسا ان طلب من شاهد التعرف على المتهم باستعمال هذه الطريقة فكانت نتيجة ذلك أن وقع اختياره على الافوكاتو العمومي رغما عن زيه الرسمي وعن مجلسه على يمين القضاء وفي مستوى غير المستوى الذي يجلس فيه من يشهد الجلسة ويحضرها

الحيل ولا شيء يمنع المحقق من الالتجاء الى الحيل فان استعمالها هنا لا يضر بحق انسان كأن يستبدل المتهم بغيره ويسأل الشاهد ان كان هذا هو المتهم الذي رآه أولا او يرض عليه جملة اشخاص ليس من بينهم المتهم ويطلب منه ان كان يجده بينهم أن يخرجهم

ومن احسن الحيل التي استعملت في هذا الموضوع ما فعله احد كبار المحامين في قضية نظرت أمام محكمة بني سويف فانه امام شاهد يقرر واقعة يحدد زمانها بالضبط لاهمية ذلك في الدعوى سأله عما إذا كان في استطاعته أن يعرف الاوقات بواسطة الساعات فلما أجاب بالإيجاب قدم اليه ساعته بعد أن اخرها عن الوقت الحقيقي ولما تناولها الشاهد اضطربت

الساعة في يده وأجاب اجابة دلت على انه لا يعرف فقط استعمال الساعات بل ليس عنده ادراك به يمكنه تقدير الوقت ولو على وجه التقريب ومما يحسن ذكره في هذا الموضوع ما روى عن أحد القضاة فقد تقدم له شاهدان شيخان على متهم في قضية تزوير فلما سمع أقوال الشاهد الاول استبقاه حتى يحضر الشاهد الثاني وطلب اليه اذا ما حضر ان يقول له انه قرر الحق لان الدنيا لا تغنى عن الآخرة شيئاً ولانه وهو على عتبة دار الأبدية لا يرجو الا حسن الختام

فلما حضر الشاهد الثاني وسمع منه ما سمع قال له اذا كنت ندمت على ما كنت تضمره من قول الزور مرة فقد ندمت عليه مراراً فاشهد أن التهم بريء وان حقيقة المسألة كيت وكيت وأخذ يسرد الوقائع بالادلة التي تثبت براءة المتهم فما كان من الشاهد الاول الا أن عدل عن أقواله وبحسن حيلة القاضى أعلنت براءة البريء

اللاح والنصح وفي وسع المحقق ان يتحرى صدق الشاهد من كذبه او يحصل منه على القول الحق باللاحاح عليه بذلك وافهامه بأن الصدق سفينة النجاة وأن قول الزور ضار بالغير ومسقط لكرامة الشخص فان ذاك يمكن أن يكون له نتيجة حسنة هو احساس الشاهد وشعوره بان المحقق يلوح عليه أنه يعرف الحقيقة . ولا يخفى انه كلما علم الشهود بفطنة المحقق ونباهته ودقته وانه واقف على الحقيقة كلما كان ذلك داعياً لهم الى الصدق في الرواية وقول الحق وبذلك يمكن المحقق على الاقل منع الشاهد من الاستمرار في الكذب فكثيرا ما يشرع الشاهد بقول الزور ولكنه

يعدل الى قول الحق عند ما يشعر بأن المحقق ليس ممن يخدعون . اما اذا هو ترك نفسه يخدع فالخطأ خطأه واللوم عليه

نوع الكذب وعلى المحقق أن يتوقع دائماً كذب الشاهد وان يتساءل هل من سبب يحمله على ذلك فليس هذا من قبل سوء الظن غير الجائز بل هو ضرب من ضروب الاحتياط

السؤال عن الجزئيات وعليه ان يكثر من سؤال الشاهد عن الجزئيات والتفاصيل فقد تخفى عليه الاجابة على بعض الامور التي لو كان صادقا لأجاب عليها كما ان احراجه بهذه الطريقة يمكن ان يكون سببا لمعرفة حقيقته اذا لم يكن بالشاهد الذي دعى لاداء الشهادة وانما اتخذ اسمه كذبا- فقد يحصل ان يدعى شخص للشهادة فيسمى عنده المتهم أو المجنى عليه للتخلف عن الحضور لعلامه بأنه لا يقول الا الحق وهو ليس من مصلحته ولتعذر الاتفاق معه يستبدله بغيره ممن يقبل أن يحابي بذمته فاذا حضر امام المحقق تسمى باسم الشاهد الحقيقي وشهد بلسانه فهنا تظهر اهمية التدقيق مع الشاهد والدخول معه في تفاصيل الوقائع وجزئياتها حيث بذلك يصل المحقق الى اكتشاف نقطة الضعف في العقد المبرم بين المتهم او المجنى عليه وبين الشاهد فانهما مهما احتاطا في تعرف موضوع الشهادة وتعيين الاجابة عليها مقدما فقد يفوتهما ما يتداركه المحقق وبذلك قد يعجز الشاهد عن الاجابة على تلك الاسئلة التي لم يفطن اليها من قبل ولم يكن يتوقعها

وقد يكون عدم احتياط الشاهد في هذه الحالة سببا في فضح أمره

فقد حصل مع شاهد من هذا القبيل أنه بعد أن فرغ من أداء الشهادة وتلاها عليه المحقق دعاه للتوقيع عليها فوقع بامضائه الحقيقي

التناقض وقد يكون التناقض في أقوال الشهود دليلاً على الكذب ولا سيما إذا كان بين شاهدين مصدر عامهما واحد بالشهادة وكانت المسألة التي وقع فيها التناقض من الأمور الجوهرية - غير أنه يجب أن يلاحظ أن من الأشياء مالا يكون التناقض فيها بين الشهود دليلاً حتماً على كذبهم كالألوان والأشكال وغيرها من المسائل التقديرية التي يؤثر في الحكم عليها وادراكها معلومات الشاهد وعارفه وتربيته

مركز الشاهد ومعلوماته وقد تكون الوقائع التي يشهد عليها الشهود أو كيفية اجابتهم عليها والالفاظ والعبارات التي استعملوها كافية لعدم الثقة بهم أو لإثبات كذبهم إذا كان مركزهم الاجتماعي أو حالتهم الأدبية أو المادية أو العلمية لا تسمح لهم بالوقوف عليها أو بالعلم بها فقد حصل مرة أن بلغ بعض الناس بانهم بينما كانوا مارين ليلاً وفي الظلام على جسر ترعة بجوار أرض مزروعة قصبا طويلاً إذا طلق عليهم زيد من الناس عياراً نارياً لم يصبرهم ولما سألهم المحقق عن كيفية معرفتهم لزيد والظلام حالك وهو مختبئ في القصب الطويل كما يقولون قرروا بأن ضوء لمبة المحطة التي تبعد عن محل الحادثة كان منعكساً في ماء الترعة وبذلك أمكنهم معرفة مطلق العيار الناري فبقطع النظر عما إذا كان الضوء منعكساً صحيحاً في الماء على بعد المسافة بين أصله وبين محل الحادثة فإن مجرد القول من أشخاص أميين بانعكاس الضوء مما يدل على أنهم ملقنون الشهادة تلقيناً والافكيف يعقل أن

اشخاصا جهلا، كهؤلاء يعرفون نظرية الضوء وانعكاسه ويستعملون في كلامهم مثل هذه الالفاظ العامة ولذلك لم تأخذ المحكمة بشهادتهم وقضت ببراءة المتهم

الشاهد لا يست واذا كانت بعض الوقائع التي يقول بها الشهود قد تكون سببا لعدم الثقة بهم فمن الواجب على المحقق ان لا يضع للشاهد الاسئلة التي يمكنه بحالته او بمعلوماته او بمعارفه الاجابة عليها لانه لو سألوه على بعض الامور التي تقتضى الاجابة عليها تربية ومعلومات خاصة يجهلها لا يسعه مع ذاك الا الاجابة عليها سلبا او ايجابا فنادر جدا ان يقول الشاهد لا أدري

ومع ذلك يحسن في بعض الاحوال توجيه مثل هذه الاسئلة قصدا من المحقق اذا كان يعلم انه ليس في وسع الشاهد الصادق الاجابة عليها وذلك ليتبين درجة جراءة الشاهد من عدمها على الجواب على الامور التي ليس له بها علم

استعادة الشهادة ومما يجب على المحقق ملاحظته حالة الشاهد وهو يقرر أقواله والصعوبة أو السهولة التي يتكلم بها والبساطة أو الاحتياط الذي يظهره أثناء اداء الشهادة وما يبدو عليه من الاضطرابات والتردد والانفعال والتأثر والظروف التي حصل فيها ذلك واذا ارتاب في أقواله فله ان يستعيدها مرة ثانية وثالثة فان كان كاذبا أو لقنت اليه الشهادة تراه في الغالب لا ينسى ترتيب القول وعبارته بحيث لا يقع فيه حتى

الاختلاف اللفظي

الاتفاق غير المقبول وفي كثير من الاحوال نرى الشهود على كثرة عددهم فضلا عن اتفاقهم على جوهر الشهادة وهو أمر لا يوجب الدهشة او الاستغراب يتفقون في العبارة و كيفية الالقاء والترتيب وغير ذلك من الموافقات التي تدعو الى الشك في أقوالهم ولا يمكن ان تنسب الى مجرد المصادفات حتى اذا وقع احدهم في خطأ مادي رأيت الباقيين كلهم واقعين فيه فقد حصل مرة ان اتهم بعض الناس في سرقة وكان لتعيين تاريخ ارتكابها شأن كبير في اثبات التهمة عليه وهو يوم من أيام شهر اغسطس فلما دعى الشاهد الاول وسمعت أقواله قرر ان الجريمة وقعت في يوم كذا من شهر « اغسطس » فسأله القاضي هل يعرف الاشهر الافرنجية فأجاب بالسلب ولما دعى الشاهد الثاني والثالث أخطأ أيضا في اسم الشهر كما أخطأ الشاهد الاول فلم يسمع المحكمة الا الحكم ببراءة المتهم لانها اعتقدت انهم لقنوا خطأ اسم الشهر أو لفنوه صحيحا فأخطأوا فيه

وقصارى القول فان المحقق اذا كان واقفا على ما تم في التحقيق يمكنه ان يعرف ان كانت الشهادة صحيحة او كاذبة فان التحقيق في مجموعه اشبه ببناء تكوّن الشهادات المختلفة والمباحث الاخرى مواده فاذا لم تلتئم الشهادة مع باقى المواد كان ذلك دليلا على كذبها فى الغالب

سادسا - اسباب الكذب ودواعى الخطأ فى الشهادة

وظيفة المحقق الرئيسية عند سماع الشهود ليست فى الاستفسار منهم

فقط عن الحوادث المهمة ذات الاثر في التحقيق وعدم اهماله سماع من يلزم اخذ اقواله بل واجبه الا كبر ان يحصل منهم على الحقيقة ولا شيء غيرها وللوصول الى ذلك يلزمه ان يقاوم صغوبتين كبيرتين هما « اسباب الكذب ودواعي الخطأ في الشهادة »

الكذب والخطأ ان الشاهد ليقول غير الحق عمدا منه او عن غير قصد اي انه اما ان يكون عالما بالحقيقة ويتعمد تغييرها واما ان يروى الوقائع بسلامة نية معتقدا صحة ما يقول والواقع انه خطأ وغير مطابق للحقيقة فاذا كان هناك فارق بين الاثنين من حيث جواز معاقبة الاول كشاهد زور وعدم جواز معاقبة الثاني فانه لا فرق بينهما من حيث الضرر الذي ينشأ عن الاخذ بأقوالهما فلا ينفع المتهم البريء حسن نية الشاهد ولا عدم رغبته في الاضرار به اذا كان قد اضر به فعلا برواية الباطل عنه خطأ وعن غير قصد لذلك قدمنا القول بوجوب تبين صحة اقوال الشاهد من كذبها - ولا يخفى ان اهم الوسائل التي يمكن بها ذلك هي الوقوف على الاسباب والدواعي التي تدعو الى الكذب والخطأ في الشهادة او بعبارة اخرى هي درس احوال الشهود النفسانية ومعرفة العوامل التي لها تأثير فيها فان هذه العوامل هي العدو الذي يجب على المحقق ان يقاومه وليس في استطاعة عدو ان ينازل خصما لم يعرفه ولم يره

١ - أسباب الكذب في الشهادة : -

ليس من وسيلة لمنع الشاهد من الكذب اذا اراده الا يفتنة المحقق

ومعرفة البواعث التي تحمل الشخص عادة على الكذب وهي كثيرة جدا ترجع الى اعتبارات مختلفة فمنها ما هو شخصي وهي عديدة ومتنوعة ومنها ما هو اجتماعي أو ديني أو سياسي وغير ذلك مما هو من مباحث علم النفس اكثر منه من مباحث التحقيق الجنائي - لذلك نكتفي هنا بالتكلم على نوع مخصوص من الكذب هو الكذب في الشهادة أمام المحقق وفي مجلس القضاء

داعية الكذب دواعي الكذب في الشهادة ترجع الى أمرين أساسيين فمنها ما هو مرتبط بشخص الشاهد وعلاقته بطرفي الخصوم في الدعوى ومنها ما هو مرتبط بالحوادث ذاتها وعلاقة الشاهد بها ويمكننا أن نصطلح من الآن على تسمية الأولى بالأسباب الشخصية والثانية بالأسباب العينية :

١ - « الأسباب الشخصية » :

حالة الشاهد وأخلاقه ان لثبوت الشاهد وأخلاقه وسلوكه ومركزه الاجتماعي دخلا كبيرا في تقدير قيمة أقواله والنظر اليها بعين الثقة أو عين الشك والريب فان شخصا فاقد التربية ساقط المروءة ما جناه من عليه أن يكذب حبا في الكذب او طوعا لاحكام عادة ذميمة ملكت عليه نفسه فصار الكذب خلقا لها . شخص هذه أخلاقه وصفاته من السهل جدا أن تشتري ذمته بثمن بخس وأمثاله كثيرون حتى انه لتوجد في بعض الجهات فئة من الناس وقفوا أنفسهم على قول الزور والشهادة بما ليس لهم به علم

- وقد يلاحظ ذلك رجال القضاء الذين يحفظون في ذهنهم ذكرى
الشهود وذواتهم

المغالاة والكبر والاعجاب ويوجد كثيرون من الناس ميالون بطبعهم
الى المغالاة في القول فتراهم غالبا يزيدون في الشهادة ويضيفون اليها
ماليس منها كما انه قد يدفع الشاهد الى قول الزور الكبر والاعجاب بالنفس
أو حب الفخر والتظاهر بما ليس فيه لأنه يرى ان هو قال الحق بدون
تحريف فيه أو لم يكتم بعض الشهادة لحقه شيء من الشين أو الاحتقار
ومن قبيل ذلك ما حصل في احدى القرى حيث رأى احد الخفراء لصا
ينقب جدار بيت من البيوت القائمة خارج البلد في ارض مزروعة فقبض
عليه وهو متلبس بفعلته فحصلت مشادة بينهما وحاول اللص ان يهرب فلم
يستطع غير انه كان أقوى قليلا من الخفير فجرحه من محل الحادثة الى بيته
ولما علم زملاء الخفير حضروا المنزل المتهم وأخذوه بالقوة لدار العمدة وهناك
قرروا انهم وجدوه متبوضا عليه في محل الحادثة وأنكروا امام المحقق
ذهابهم الى بيت المتهم ولكن هذا ادعى أنه كان في بيته لم يخرج منه وأن
الخفراء لما لم يعرفوا الفاعل الحقيقي اتهموه كذبا لانه من ذوى السوابق
في البلد وكاد دفاعه يقبل من المحقق لما قدمت له والدة المتهم كيس جبخان
أحد الخفراء الذي وجدته ملقى صباح ليلة الحادثة في صحن دارها بشهادة
بعض الناس

عندئذ سارع الخفراء الى تقرير الحقيقة وادعوا أنهم لم يجاروا زميلهم على
قوله الا رغبة منهم في أن لا تجرح كرامته وشهامته بسبب تغلب اللص عليه

وقد وقع مرة ان قام شجار بين اثنين من الاهالى على مسقى مياه
فذهب اليهما العمدة للفصل بينهما فحصل أخذ ورد بينه وبين احدهما كانت
نتيجته أن ضرب العمدة بعصا طويلة كانت معه على قدمه اليمنى من الجهة
الانسية فاما بلغت الحادثة للنيابة واخذت في تحقيقها وسمعت أقوال العمدة
كشاهد قرر أنه كان واقفا وقوفا عاديا عند حصول الاصابة فرأى المحقق
استحالة حصولها وهو على هذه الحال ولا حظ للعمدة ذلك فلم يردده قول المحقق
الا ثباتا واصرارا وكادت تحفظ القضية لولا انه تبين بعد ان المتهم دفع العمدة
بيده فאלقاه على الارض فارتفعت رجلاه وعندئذ ضربه فاحدث به تلك الاصابة
ولكن هو الكبر منع العمدة من تقرير الحقيقة

فاذا انس المحقق من الشاهد شيئا من ذلك وجب عليه ان يفهمه أن
الذى يجرح الكرامة انما هو قول الزور ورواية الباطل لا تقرير الحقيقة مهما
كان فيها وليس الفخر الكاذب الذى ينتحل خصوصا فى غير موضعه شيئا
فى جانب الصدق

البغضاء والكراهة وقد يقول الشاهد الباطل للاضرار بالمتهم لحقد أو
ضعينة أو كراهة يحملها عليه لاسباب كثيرة - فدواعى الانتقام لا تحصى - وقد
يكون من بينها ما لا يدعو للانتقام فى ذاته ولكنها مرتبطة بشخص الشاهد
وحالته وتربيته وعادته تكفى لان تدعوه للايقاع بالمتهم فان اسباب الانتقام
نسبية لا مطلقة فرب حادث يقع بين المتهم والشاهد لا يراه المحقق كافيا لان
يحقد احدهما على الآخر ولكنه فى نظرهما فيه الكفاية وزيادة

الاكراه والوعيد واذا كان الشاهد يقول غير الحق لعداء بينه وبين

المتهم فقد يحمله على ذلك اكراه أو وعيد أو تهديد من خصومه ولا سيما اذا كانوا من ذوى الجاه والبطش

القراة والصحبة وقد يدعو الى هذا ايضا رابطة الصحبة أو القراة او النسب بالمجنى عليه ومثل هذه الروابط اذا وجدت بين المتهم والشاهد قد تدفع الثانى الى الشهادة لمصلحة الاول فانها عوامل طبيعية لا يستطيع التغلب عليها الا من عصم الله من كذب او قول باطل وهم قليلون

سوء الظن ومن دواعى الكذب فى الشهادة سوء ظن الشاهد بالمتهم او حسن اعتقاده فيه فعوضا عن ان يشهد بما أدركه او حصله بحواسه أو علم به علما يقينيا يحكم عواطفه واحساساته فتراه يشهد بادانة المتهم او براءته وليس له علم بما يشهد به الا اتباع الظن . وهذا خطر جدا فانه لا يجوز للشاهد كما قدمنا ان يبدى رأيا فى المتهم والتهمة الا اذا كان مبنيا على امور معينة يمكن التحقق من صحتها او كذبها لمعرفة صدق الرأى او فسادده وعلى شرط ان يبدى قوله كراى فى المتهم او التهمة لا كشهادة فان تقدير قول الشخص او النظر اليه يختلف باختلاف ما اذا كان رأيا او شهادة

ويقرب من ذلك ما يقع احيانا مع بعض الاشخاص المشبوهين خصوصا الذين اتهموا منهم فى جرائم معينة وخرجوا منها بريئين بحكم القضاء رغما عن اعتقاد الناس بادانتهم ومسئوليتهم فيها فانه اذا ما وقعت جريمة لم يعرف فاعلها الحقيقى يجوز أن يدفع بعض الناس - ولا سيما رجال الحفظ - رغبتهم فى ان يقتص من أولئك على ما اكتسبت ايديهم من قبل ويلقوا جزاءهم على ما اقترفوا من السيئات الى اتهامهم كذبا او الى تلفيق تهمة لاحقيقة لهاير مومنهم

بها وان كانوا فى الواقع هم منها يريثون

السن وما يؤثر فى أقوال الشهود ويدعو الى سماعهم بكل حذر لتوقع الكذب منهم اكثر من غيرهم - سنهم فان الاطفال وان كانوا عادة لا يعرفون معنى للضعيفة والكراهة ولا يحملون لغيرهم حقدا بل هم طاهرو القلب تقيوا الصدر الا انهم ميالون بطبعهم الى الكذب لاسباب كثيرة لا محل هنا لذكرها فان ملكة النقد وقوة الادراك والحكم على الاشياء ضعيفة عندهم ومن السهل جدا التأثير فيهم والاياعاز اليهم او تلقينهم الشهادة وان قوة الخيال وحب الاختراع والميل الى الفخر كل ذلك عندهم شديد وهذه من اكبر الاسباب التى تدعوهم الى الكذب - وزيادة على ذلك فقد اعتادوا فى حياتهم المنزلية والمدرسية ان يروا احيانا فى الكذب نجاتهم من العقاب الذى يتوقعونه بسبب مخالفة ارتكبوها

ومما يساعد الاطفال على خدع من يسمعهم أنهم يروون الوقائع ببساطة بدون تكلف أو أدنى تصنع يظهر عليهم فترى الواحد منهم وقد جذب اليه السامع بما القاه فى نفسه من الميل الشديد الى تصديقه بما يبدية من الحركات الطبيعية البريئة من التصنع التى تدل على الطهر وعدم الخبث

ومع ذلك فو ان كان الاطفال عندهم ميل طبيعى الى الكذب فليس معنى ذلك أنه لا يوجد بينهم من يقول الحق فانه كثيرا ما تسقط شهادة الرجال أمام شهادتهم ويصدقون يوم يكذب جميع الشهود خصوصا اذا لم يكن لهم مصلحة شخصية من المصالح التى يقتضيها الصغر والطفولة فى

الدعوى فانهم في هذه الحالة قد يشهدون على أقرب الناس اليهم ولا يقولون الا حقا

وعلى العموم فانه من السهل تعرف كذبهم بقليل من الصبر والمناقشة لعدم امكانهم المراوغة في القول والقدرة على التضليل

النساء اما النساء ولا سيما المرضى منهن بالامراض العصبية كالهستيريا وغيرها فانهن شديداً التاثر سريعاً الانفعال كثيرات التخيل يستسلمن الى الاوهام ويعلن غالباً الى الانتقام فكن من الحوادث اخذ فيها الا برياء ظلماً بشهادتهن

كسب ثقة المحقق وليلاحظ ان الشاهد اذا اراد ان يقول الزور ليضر بالمتهم او ينفعه يعمل اولاً على كسب ثقة المحقق بما يتظاهر به من عدم التحيز او المحاباة او خلوه من الاغراض وانه يشهد مرضاة للحق والعدل فتراه يتظاهر بالصلاح والتقوى فيلبس لباس الاتقياء ويكثر من الايمان المغلظة حتى الطلاق منها وقد يكون اعزب بل قد يذهب الى اكثر من ذلك فيهيج وهو هادىء ويغضب غضباً كاذباً عند ما يشعر بان السامع لا يثق به او يبكي بكاء كاذباً - وعادة يلجأ الى ذلك الاطفال والنساء

الشاهد يخدع المحقق وزيادة في التعمية والتضليل قد يبتدىء أقواله بمدح المنهم وتحميد سلوكه والتماس المعاذير له وتقرير سوابقه وانه اذا كان ذل أو هفا فإى جواد لا يكبو وأى صارم لا ينبو ثم يتلخص بذلك الى الشهادة ضده

وان كان يريد الشهادة لمصلحته يبدأ قوله بالطعن فيه - ولكن بقدر معلوم - وذمه على سلوكه الماضى وميله الى التباعد عن الناس وهجرهم حتى انهم أبغضوه ثم ينتقل الى تركيته ومدحه ومثله فى ذلك مثل من يؤكد المدح بما يشبه الذم

دعم الشهادة وليس هم شاهد الزور ان يقول الباطل فقط ولا هذا الذى يسمى اليه بل غرضه ان تثمر شهادته وتأتى بالنتيجة المرجوة - لذلك تراه لا يعمل فقط على كسب ثقة المحقق بل يعمل ايضا باتفاقه مع صاحبه وعن شهد له على اقامة الدليل على صحة أقواله لا بشهود آخرين يعززونها يمكن ان يوجه الطعن الى ذمهم بل بدلالة الوقائع والحوادث التى لا تكذب الا انها وقائع لم تقع طبيعيا وانما ارتبت وكان ليد التضليل دخل فى تكوينها بالظروف التى وجدت عليها

٢ - « الاسباب العينية » -

علاقة الاشخاص بالحوادث ان للحوادث أحيانا وكيفية وقوعها وارتباطها بالاشخاص تأثيرا فيهم فقد يكون الشاهد مثالا حينا للآداب الطيبة والاخلاق المرضية والتربية الصحيحة تعاف نفسه بطبعيتها أن تقول الكذب او تقرر الباطل ولكنه لعلاقة خاصة بهذا أو ذاك الحادث يضطر الى ان يقول الزور لدفع مسئولية عن نفسه مادية كانت أو أدبية او جنائية كسيد يشهد زورا لمصلحة خادمه فى تهمة هو مسئول عنها مدنيا أو معلم يشهد لتلميذه فى حادثة لها علاقة بالآداب والتربية حتى لا يرمى بالتقصير فى تعليمه

وتقوم اعوجاجه أو شخص يرى غيره وهو يقتل آخر فلا يبلغ عنه أو لا يشهد بما رأى خشية أن تلقى التهمة عليه إذا لم تصح على الآخر أو لم يمكنه هو التذليل على ما يدعيه فكم من الحوادث ما باغ بعض الناس بوقوعها على مرأى منهم ولعدم استطاعتهم إقامة الدليل على براءتهم اتهموا فيها ظالما وعدوانا

تبليغ الجاني عن الجريمة ولعل للمحقق بعض النذر في اتهام هؤلاء الأشخاص فإنه يحصل كثيرا أن يرتكب بعض الناس الجريمة ويسارعوا إلى التبليغ عنها دفعا للشبه عنهم ويظهرون أسفا كبيرا على وقوعها ورغبة شديدة في خدمة رجال القضاء وأعوانهم لمعرفة الجاني الحقيقي بل قد يذهبون إلى أكثر من ذلك فيعملون على صرف المحقق عن سلوك الطريق القويم الذي يمكنه أن يهديه إلى الحقيقة ويرشدونه من باب التضليل إلى أمور تستغرق منه زمنا طويلا حتى يكتسبوا بذلك الوقت لتحضير دفاع كاذب أو تدبير حكاية أو واقعة مزورة يدفعون بها عن أنفسهم إذا ما وجهت إليهم التهمة بعد كما أن من الجناة من يرتكب الجريمة كوضع النار عمدا مثلا في ملك الغير ثم يباغ عنها ويظهر عناية كبرى في إطفاء النيران ويشتغل فيه دفعا للشبه عن نفسه

الاهمال أو التقصير وقد يكون الدافع للشاهد على تغيير الحقيقة أو كتمان الشهادة خوفه أيضا من أن يرمى بالاهمال أو التقصير وهو ما قد يجر إلى مسئوليته وذلك كثير الوقوع من رجال الحفظ والضبط كالخفراء وغيرهم فترى الخفير يدعى أنه مضى ليلته في دركه نائما يقظا طول الليل وبذلك

لم ير أحد ادخل الى محل الجناية القدى يشرف عليه مع انه وقت حصول الحادثة كان في نعاس عميق ولكنه لا يقول به خوفا من المسؤولية وبذلك يضر بسير التحقيق ضررا بليغا بسبب ما يترتب على الاخذ بشهادته

الشاهد مسؤول جنائيا وقد يكون الشاهد مسئولا جنائيا مع المهم في الجريمة التي يشهد فيها لجواز ان يكون فاعلا ثانيا او شريكا للفاعل فيها فلا عجب اذا هو قال الزور فانه بذلك يدفع عن شريكه ظاهرا وعن نفسه باطنا فان كثيرا من الجناة عند ما يعرف بمضهم او يقبض عليهم سواء وقت ارتكاب الجناية أو بعده يستشهدون على براءتهم بشركائهم في الجريمة ابعااا للشبه عنهم والتماسا للمساعدة منهم ولهم في ذلك طرق وحيل كثيرا ما جازت على المحققين وكأنهم بذلك يقابلون بالمثل عمل بعض رجال الضبط الذين يتهمون كذبا شهود النفي حتى يقيموا بذلك العقوبات في سبيل دفاع الهم عن نفسه بالاستشهاد بهم تحقيقا لبراءته

ب - دواعي الخطأ في الشهادة

اختلاف الحواس في الادراك من ينظر في الاعمال العادية والحوادث اليومية التي تقع تحت ادراك حواسه ير أن الاشخاص يختلفون في ادراكها ويحفظون منها ذكرى مختلفة . ومن يعمل التجارب يتحقق من ذلك لا فرق في هذا بين الحوادث الكبيرة الاهمية أو قليلتها فان الشخص عندما يقع أمامه حادث أو واقعة من الوقائع قد يجهل قيمتها ولا يعرف اذا سئل عنها أمام القضاء ماذا يكون من قدرها وفائدتها حتى كان ذلك يجعله

بحقق ما يراه أو يسمعه ويتحراه

ومها يكن من رغبة الشاهد في قول الحق وكل الحق ولا شيء غير الحق فقد يخطئ، أو يقول ما ليس بحقيقة بالرغم منه اما باضافة أشياء لم يرها ولم يسمعها أو بنقص أشياء مما حصله باحدى الحواس بسبب المؤثرات الكثيرة التي يكون خاضعا وعرضة لها وقت تحمل الشهادة ولا يخفى أن أهم وأكثر الوقائع التي يمكن الشاهد أن يشهد بها إنما

هي الوقائع التي يدركها ويحصلها بواسطة حاستي النظر والسمع المؤثرات في النظر هاتان الحاستان عرضة للخطأ في الإدراك

والتحصيل والمؤثرات فيهما كثيرة جدا منها الاعتقاد الشخصي والاستنتاج والقياس لأنه نادر أن يشهد الشاهد بما رآه وأبصره بالعين حقيقة بل في الغالب يقرر ما أدركه من باب الاعتقاد الشخصي أو اخذه كلا أو بعضا بطريق القياس أو الاستنتاج من وقائع وامور ابصرها حقيقة هي أشبه بمقدمات وبذلك قد يأخذ بالظواهر ويبني حكمه عليها فتخدعه أو قد يخطئ في القياس أو الاستدلال أو تكون المقدمات التي شاهدها لا تؤدي الى النتيجة التي استخلصها منها

فقد يقرر الشاهد مثلا بأنه رأى زيدا أو عمرا خارجا من البيت الفلاني على مسافة كذا وتحقق منه والواقع أنه لم يتبينه بعينه ولكن لاعتقاده بأنه يسكن ذلك المنزل وحده وجرت عادته ان يخرج في الوقت الذي يدعى أنه رآه فيه قرر واعتقد انه لا بد وأن يكون هو وأنه تحقق تماما منه وهكذا يستصحب الانسان الاعتقاد ويأخذ بالعرف والعادة على

غير علم منه وقد يكون في ذلك كل الخطأ فليست العادة بمطردة بل قد يشذ عنها صاحبها أحيانا

واذا سألت شخصا وجد في غرفة عن عدد الشبايك الموجودة فيها فقد يجيبك على ذلك جوابا صحيحا والواقع أنه لم يدرك هذا العدد تماما بحاسة النظر بل في الغالب يكون الجواب ناتجا من استعمال القياس فيذكر أنه رأى في الجهة الشرقية شباكين وبما أن الباب في الجهة القبلية فلا بد أن يكون في الجهة الغربية التي تطل على الحوش شباكان مقابلان لهما حتى يكون هناك تماثل وتشابه بين الجهتين

الاستعانة على ادراك الاشياء وفي الغالب عند ما يقع النظر على شيء من الاشياء يستعين على ادراكه ببعض الامور وبالصفات المميزة له التي يمكن ان تحفظها الذاكرة الى حين ولا شك ان معلومات الشخص لها تأثير كبير في الادراك والتحصيل بهذه الطريقة فان الامور العلمية أو الفنية اذا ما أبصرها خبير أو علم بها سهل عليه ان يدركها بمجرد وقوفه على علامة أو صفة مميزة لها بخلاف الغريب بالمرّة عنها فانه يحتاج الى وقت اكثر

تأثير احوال الزمان والجو ويجب ان لا يغيب عن الذهن ان لحالات الزمان والجو من حيث الظلام والنور والحر والبرد والرطوبة والضباب تأثيرا كبيرا في قوة النظر فقد ترى الاشباح في الظلام على غير حقيقةها فيظن الرائي الجماد انسانا متحركا والطفل اللابس لباسا رائقا رجلا وغير ذلك من تصور الاشياء على غير حقيقتها أو تصور وجود أشياء لا حقيقة

لها في الخارج بالمرّة

تأثير الوهم والخوف اما فعل الخوف والوهم والاضطراب في النظر وتأثيره في الادراك بواسطته فحدث عنه ولا حرج فقد يتصور الانسان من حالة الوهم والخوف التي هو فيها العصا سيفاً والمرأة رجلاً وقد يوجد وقت ارتكاب الجريمة في حالة خوف وفزع يذهل معها عن ادراك الحقيقة فكثير من الناس عند ما يشاهدون حادثاً مزعجاً أو أمراً مخيفاً يغمى عليهم ويذهب بهم الوهم مذاهب شتى بعيدة عن وجه الصواب فقد حصل مرة ان اصطدم قطاران ببعض وكان من بين الركاب شخص صحيح الجسم سليم العقل ليس بالعصبى المزاج فشهد بانه رأى أكثر من مائة رأس منفصلة عن اجسام اصحابها على حين انه لم يكن الا قتيل واحد وخمسة جرحى الخيال وليس فعل الخيال المفزع باقل من فعل الوهم والخوف فقد اطلق مرة ديدبان النار على جذع شجرة ظنه رجلاً يدانيه لذلك كان من اللازم على المحقق ان يتبين حالة الشاهد النفسانية ورباطة جأشه وحالته الصحية او المرضية وجنسه (ذكر او انثى) وسنه فقد تكون مساعدة للخوف والوهم والاضطراب على تصور الاشياء على غير حقيقتها او رؤية امور لاحقيقة ولا وجود لها بالمرّة

سرعة الحركة وهناك سبب آخر يدعو الى الخطأ في الادراك بواسطة النظر هو الخطأ في تقدير الحركات وسرعة مرور الاشياء والحوادث التي يقع عليها النظر فقد تكون الحركة سريعة الى درجة لا يستطيع ان يتبين ما وقع بين اصلها وانتهائها بل قد يجهل بالمرّة وقوع الحركة الا ترى

أنه في حالة وجود قطارين على شريطين متجاورين قد يخطئ الراكب في أحدهما عند ما يتحرك كان أو يتحرك واحد منهما فيظن ان القطار الثاني مثلا هو الذي تحرك على حين انه هو الثابت ومثل ذلك حالة شخص أصاب آخر بحجر في رأسه فيشهد بعض من حضروا ذلك بانه رماه بالحجر فاصابه وبعضهم بانه ضربه بالحجر وهو في يده بدون أن يرميه به فكل منهم صادق في قوله من حيث حصول الإصابة من الحجر ومن المتهم ولكن سبب اختلافهم في كيفية حصول الإصابة يرجع الى اختلافهم في تقدير الحركة التي اتى بها المتهم وعدم تمكنهم من معرفة ماتم بين اصلها ونهايتها فلما رأوا المتهم يقبض على الحجر قال بعضهم في نفسه انه سيرميه به والآخر سيفضربه به ولما كانت الحركة انتهت بسرعة وحصلت الإصابة والنظر يضطرب استصحب كل منهم الفكرة التي خطرت له او لافتراءه عندما أصيب المجنى عليه يقول رماه او ضربه تكميلا للفكرة الاولى

ذهول الشاهد وقد يكون الشاهد وقت تحمل الشهادة في حالة اضطراب أو انفعال شديد فيعتريه نوع من الذهول يمنعه من أن يرى الاشياء على حقيقتها بل قد يبالغ فيما يرويهِ مبالغة ربما كانت وحدها كافية لعدم الاخذ بأقواله

وقد يذهل الشخص عن الحقيقة بمجرد رؤية الاشياء الغريبة التي لم يعتد نظره مرآها فيدركها على غير حقيقتها فقد حدثني ثقة أنه استصحب ذات يوم أحد القرويين الى شارع الموسيقى وكان لم تسبق له زيارة المدن فلاحظ عليه علامات الذهول والاستغراب من عجائب ما رأى ولا سيما

من منظر تلك الصور القائدة على أبواب الحوانيت والمحلات وقد تمكنت منه الدهشة حتى أنه ضرب بيده الحديدية إحدى هذه الصور على وجهها مخاطباً إياها بقوله « انت حتتكلم » ولا أرى ماذا يكون من أمر القراء الا الاستلقاء على ظهورهم من الضحك اذا علموا ان هذه الصورة المجنى عليها ليست بصورة جامدة كما توهم صاحبنا القروى وانما هي انسان حى ناطق خطأ حاسة السمع وليس غش حاسة السمع وخطأها بأقل من خطأ حاسة النظر وخدعها فان الهواجس النفسانية والخوف والوهم كل ذلك يفعل فعله فى حاسة السمع فقد يسمع الشخص ما لا يقال أو يسمع من يناديه أو من جاء لينغيثه فى حالة الخطر ولا منادى ولا مغيث . فقد وقع مرة أن خرج قطار عن شريط السكة الحديدية وكان من بين الركاب شخص فعل فيه الوهم فعله حتى أنه ظن ان القطار يجرى خلفه وأنه يسمعه فأخذ يعدو عدوا سريعاً مدة ثلاثة أرباع الساعة وهو على هذا الاعتقاد وقيل انه مات بعد أيام بسبب الضرر الذى لحقه من اجهاد نفسه بسرعة العدو والجري

تأثير الامراض والآلام أما الامراض والآلام خصوصاً الناشئة من جروح خطيرة كما يحصل عادة فى المضاربات والسرقات بالأكرام والقتل فان فعلها شديد ايضاً فى حاسة السمع ولكن ليس معنى ذلك أن رواية المجنى عليه الجريح عما ادركه بحاسة السمع غير صحيحة دائماً فانه لاشىء يمنع من الاخذ بها وانما يجب الاحتراس عند سماعه والنظر الى حالة الاصابة

والظروف والحالة التي كان عليها وقت تلقي هذه المعلومات
تأثير الصوت وقد يكون لشدة الصوت أو ضعفه وبعد اصله أو
قربه وحالة الزمان والمكان والجو من حيث سكون الهواء أو عدم سكونه
ومن حيث الرطوبة والبرد أو عدمه تأثير كبير في حاسة السمع
وكما كان الصوت باللغة التي يفهمها السامع وبلسان فصيح مبين كلما
كان ذلك داعيا الى ادراك ما يسمعه بالضبط أما اذا كان بلغة غير لغة
السامع أو بلهجة مخصوصة لا يجعلها أو لا يعامها تماما فان الادراك بواسطة
حاسة السمع يكون عرضة للخطأ بلا نزاع
وليست حالة السامع الذي يرن الصوت في أذنه فجأة كحالة السامع
الذي كان يتوقع الصوت وينتظره فقد يصعب على الاول ادراك ما سمعه
ويسهل على الثاني وعيه

ذكرى الشهادة ولما كان الشاهد عند ما يدرك الاشياء ويتلقى المعلومات
بحواسه لا يدعى عادة لسماع شهادته مباشرة عقب تحملها اياها ولا هو يعلم
انه سيدعى يوما لادائها - وانما في الغالب يمضى وقت كبير او قصير على الحادثة
او الواقعة التي علم بها قبل ان يسأل عنها - لهذا كان محتاجا لان يذكر ما رآه
أو سمعه أو أدركه باحدى الحواس الاخرى

المؤثرات في الذاكرة هذه الذكرى التي يحفظها الشخص من الحوادث
والوقائع لا يمكن ان تكون صورة طبق الاصل للمرئيات أو السمعيات
أو المعلومات الاخرى التي يحصلها بواسطة حواسه لأسباب كثيرة
طول العهد فاهم هذه الأسباب طول العهد ومضى الزمن على الواقعة

او الحادثة فكما تقادم العهد عليها كلما كان ذلك ادعى الى نسيانها او ذكرها
بكيفية مشوهة مضطربة بل مغايرة لها بالمرّة ولا سيما اذا لم تكن الواقعة
او الحادثة من الحوادث الاستثنائية من نوعها اولها طابع خاص لا يشابه
طابع الحوادث الاخرى العادية حتى يتردد دائماً في مخيلة الشخص وذهنه
او يراه بعين الخيال فان توالى الحوادث المتنوعة على الذاكرة او تراكمها
عليها يجعلها في حالة لا تسمح لها بتخيلها وحفظها

عدم وجود الرابطة ومما يساعد على النسيان عدم وجود رابطة وعلاقة
بين الاشياء بعضها ببعض وعدم اهتمام الشخص بها فاذا اراد ان يذكر
حادثة من الحوادث أو كلمة او لفظا يجهد نفسه في تنبيه الذاكرة ويستعين
على ذلك بذكر بعض الحوادث او الوقائع التي كانت معاصرة لها لعله يذكر
فانه في ذكرى بعض الحوادث كما قد منا ذكرى للبعض الآخر ولكنه
قد لا يذكر الحادثة او الواقعة بالذات وانما رواية عنها رواها لغيره لانها
أحدث عهدا واقرب اليه منها وبذلك يزداد بعدا عن الحقيقة وهكذا كلما
سئل عن الواقعة كلما غير فيها على غير علم منه وذلك ما قد يفعله الشاهد فانه
اذا ما شهد عن حادثة أو واقعة واعيد سؤاله عنها يكون همه الوحيد في
تذكر ما شهد به لا حقيقة ما رآه وسمعه

استعمال القياس وغيره وقد يستعين الشاهد على ذكرى الاشياء
باستعمال القياس والاستنتاجات أو الاخذ بالعرف والعادة وغير ذلك مما
يمكن أن يكون سببا كبيرا للخطأ فاذا حصلت مثلاً مضاربة بين جملة
أشخاص في قهوة استعملت فيها العصي يجوز ان يخطئ الشاهد في ذكرى

الالة التي استعملت في الجريمة ويستبدل العصي بالكراسي لانه عادة اذا وقعت مضاربة في مثل هذا المكان يستعمل الضاربون الكراسي وغيرها من الادوات التي تكون في متناولهم

تأثير الاحوال الشخصية ولأحوال الشخص النفسية وحالته الصحية أو المرضية أو العامة تأثير كبير في الذاكرة كما أن من الأشخاص من هم مصابون بمرض النسيان لا يذكرون حتى القريب العهد من الحوادث وليس الرجال والنساء سواء في درجة الذاكرة فقد دلت التجارب على أن ذاكرة الرجال تحفظ الاشياء اكثر من النساء والى أجل أطول

تأثير الاحلام ومن الاسباب التي تؤثر احيانا في الذاكرة - فتجعلها تحفظ من الاشياء أو الحوادث صورة غير مطابقة للاصل - الاحلام ان الشخص يرى في المنام أمورا وحوادث غريبة بل خارقة للعادة تتمثل أمامه مناظرها واشباحها كأنه يراها بعين اليقظة أو أن لها أصلا وحقيقة وقد تكون خيالا في خيال

والذي يلاحظ دائما ان اكثر ما يحلم به النائم أشياء عرضت له في يقظته فرآها أو تحدث بها أو سمع عنها واشدة اهتمامه بها أحيانا أو بسبب ما تركته في نفسه من الاثر تتخيل له في المنام كأنه يراها أو يتحدث بها . فاذا ما تجدد مرآها وذكرها على الشخص وهو نائم فقد يراها أو يذكرها على غير حقيقتها بل بتشريف أو تغيير فيها كما يحصل أحيانا وهكذا كلما كثرت أحلامه عنها كلما ابتعد عن حقيقتها شيئا فشيئا فينتهي به الحال وقد نسي الاصل وحفظ في ذاكرته تلك الصورة المشوهة المضطربة

التي انطبعت فيها بفعل الاحلام وحلت محل الصورة الاولى التي أخذت لها محلا في ذاكرته وذهنه بواسطة الحواس خصوصا وانها تكون أقرب عهدا منها

ومما يزيد الطين بلة أحيانا ما يكون عليه هذا الشخص من الايمان بالاحلام والاعتقاد بصدقها فان من الناس من يظنون أن رؤياهم من الرحمن لا من الشيطان رؤيا حق وصدق فهو لاء الناس يأخذون بالاحلام ويعتقدون بها أى انه اذا تعارضت الصورة التي حفظوها عن الواقعة أو الحادثة بواسطة الاحلام مع الصورة التي انطبعت في أذهانهم بواسطة الحواس كانت الصحيحة الاولى

ومن ذلك يرى ان فعل الاحلام في الذاكرة كبير بل ان لها تأثيرا كبيرا حتى في المعتقدات فقد يتهم بعض الناس غيره بارتكاب جريمة بغير سبب الا انه رأى في المنام او حلم بانه الفاعل لها ومرتكبها

وقد يحصل ولا سيما من النساء العصبيات ان يقمن من المنام على حالة مزعجة حالة بكاء ونحيب ويدعين ان أجنبيا حاول ان يضربهن او يقتلن أو يسرقهن ويستدلن على ذلك باثار ضغط أو غيرها وجدت على جسمهن أو حول عنقهن وقد يكون ذلك من فعل الاحلام أو الاضطراب العصبي وانهن اللاتي أحدثن بانفسهن هذه الآثار

تأثير الجروح والاصابات وان فعل الجروح واصابات الرأس وتأثيرها في القوى العقلية وفي الذاكرة لشديد فانها في الغالب ان لم تفقد الشخص النطق تجعله لا يعي ما يقول او يهزى بما لا يعرف بل قد ينسى بالمرّة

ما علم به قبل الواقعة

فقد ذكر «هانس جروس» ان بعض الاشرار هجم على قروى وسلبوه النقود التي كان اعدّها لمشتري بقرة من السوق بعد ان ضربوه ضربا مبرحا واحدثوا به جروحا في رأسه فأغنى عليه ولما رجع الى صوابه وسئل عن الحادثة وما جرى له قرر ان اللصوص سرقوا منه البقرة وأصر على ذلك رغما من تفهيمه بان الحادثة وقعت قبل يوم السوق بليلة وان بعض الناس رأوه وهو ذاهب الى السوق قبل الحادثة يبيع دقائق

فاذا تقرر ذلك كان حقا على المحقق ان يتبين ما امكنه حالة الشاهد المصاب ويسأل الطبيب رأيه فيه وفي اثر تلك الاصابات والضربات في قواه المدركة فانه ان لم يتحقق من ذلك ضل وابتعد عن الحقيقة بل ربما اخذ الا برياء ظالما

ويجب ملاحظة انه يحتمل كثيرا ان يصدر من هذا الجريح اقوال وهو على هذه الحال تكون صحيحة ومطابقة للواقع ولا سيما اذا كان الذهول والغيوبة اللذان يعتريانه متقطعين كما انه اذا كان ذلك الجريح أو المصاب هو المتهم فلا يجوز اذا عقل بعض الاشياء وادركها او اجاب على بعض الاسئلة بفكر وتعقل ان يرمى حتما وقطعا بالتصنع وادعاء ما ليس فيه اذا ما اعتراه اثناء الاستجواب ذهول او غيبوبة لاحتمال وقوع ذلك كثيرا

شهادة المجنى عليه الجريح وقد يجوز ان يكون المجنى عليه الجريح او الذي يعالج سكرات الموت هو الشاهد الوحيد في الدعوى فان لم تعرف

بالضبط حقيقة تأثير تلك الجروح او الاصابات في قواه العقلية يحوم الشك كثيرا حول اقواله ولا سيما اذا لم كان يشهد بنفسه وانما ينقل عنه آخرون ان اقوال المجنى عليه وهو على باب دار الابدية تكون في الغالب صحيحة اذ ان العقل يأتى ان يراه بالكذب وهو يحتضر ولذلك يجب ما أمكن أخذ أقواله وعدم التهاون في ذلك الا اذا كان في استجوابه ضرر عليه واضعاف له

وميجوز تخفيفا لاثقال الضمير وراحة له أن يعترف بماور خطيرة لها علاقة بجرائم أخرى لم يعرف فاعلمها ولكن يصح لعداء كامن في نفسه ان يتم عدوالة وهو برى، ولا سيما اذا اختلط به اهله قبل سماع أقواله فانه يخشى كثيرا ان يلقنوه الشهادة- ولهذا كان من الواجب معرفة الاشخاص الذين اختلطوا به من قبل وعلاقتهم به وما حدثوه به

استجواب المتهم

وجوب الاستجواب سؤال المتهم عن التهمة المسندة اليه في التحقيقات الابتدائية متى أمكن أمر لازم قانونا والا كان العمل باطلا لانه وان كان الاستجواب يؤدي في بعض الاحوال الى اثبات الجريمة عليه الا أنه من جهة أخرى هو السبيل الوحيد لمدافعتة عن نفسه وهذا ما رأته محكمة النقض والابرام بحكمها الرقم ١٧ فبراير سنة ١٩١٢ المدرج بصحيفة ٨٧ سنة ١٣ مجموعة رسمية)

المتهم لا يجيب وانه وان كان القانون نص على معاقبة الشاهد الذي

يحضر ويمتنع عن الاجابة على الاسئلة التي توجه اليه الا انه لا يوجد نص
يمثل ذلك عندما يأتي المتهم الاجابة على الاسئلة الملقاة عليه فكل ما يمكن
قوله هو ان للمحكمة النظر فيما يحتمله ذلك الأباء او الامتناع

غير انه لا يجوز بأي حال من الأحوال ان يعتبر امتناع المتهم عن
الاجابة سببا مسوغا لاثبات الوقائع المبنية عليها الاسئلة بالبينه لو كانت
الحالة مما لا تجوز القوانين الاثبات فيها بذلك وهو ما قرره محكمة الاستئناف
الاهلية بحكمها الرقم اول مارس سنة ١٩٠٠ (مجموعة رسمية سنة ٢ صحيفة
٤٧) فان امتناع المتهم في هذه الحالة لا يمكن ان يقاس بامتناع احد الخصوم
في دعوى مدنية عن المجاوبة على الاسئلة التي وجهت اليه اثناء استجوابه
عن وقائع معينة (مادة ١٦٢ مرافعات) لان الفرق ظاهر بين الحالتين

السير في التحقيق وليلاحظ ان امتناع المتهم عن الحضور لاستجوابه
او اباته الاجابة على الاسئلة الموجهة اليه لا يصح ان يكون سببا لايقاف
التحقيق بل يجب على المحقق متابعة السير فيه بعد ان يتعرف منه ما يمكن
اسباب الامتناع واثبات ذلك في محضره فقد يكون امتناعه امرامشروعا
كأن يقول مثلا بسقوط الدعوى العمومية بمرور الزمان او بعدم اختصاص
المحقق او غير ذلك من الدفوع التي يجب على المحقق ان يسمح له برفعها
والنظر فيها بما يجيزه له القانون

تعيين المتهم واذا لم تكن طريقة لاجبار المتهم على الاجابة كما توجد
طرق لضبطه واحضاره الا انه يجب على المحقق ان يعينه تعيينا كافيا سواء
من جهة الاسم واللقب والصنعة و السن ومحل الإقامة لان عدم تعيينه

يترتب عليه اضرار بليغة فانه يحشى ان يشتبه في خلافه عند القبض عليه .
او عند تفتيش محله او محكمته وكذا سهولة الاستدلال عليه عند طلبه
طرق معرفة شخصيته فاذا دل هو بنفسه على ذلك كان بها والاستفسار
عنه المحقق من الشهود وغيرهم ممن يمكن ان تساعد معلوماتهم الخصوصية
في ذلك

فان لم يوجد من يستطيع الارشاد عنه أخذت اوصافه والعلامات المميزة
له وصورته الناطقة وبصمات اصابه وروجع في ذلك قلم تحقيق الشخصية
فربما يكون من بين الاشخاص الذين حررت لهم صحف سوابق واوراق
الفيش فان لم تنجح هذه الطريقة كان المحقق في حل من الاحتيال عليه
لاكتشاف حقيقة امره اذ لا ضرر من ذاك بحرية الدفاع وللمحقق ان
يفتشه فرما يجده حاملا ووراقا او مكاتيب او غيرها كختم يمكن الاستدلال
منها على شخصيته او محل اقامته كما انه يمكن الاستعانة على ذلك بما يوجد
به من الآثار او العلامات كالوشم مثلا فقد يكون مكتوبا على يده اسمه
او اسم بلده وغير ذلك مما يدل عليه الوشم (راجع مبحث الوشم)

ومن الامور التي تساعد في ذلك تعرف لهجته الكلامية ولغته وزيه
فان المحقق الماهر الكثير الاطلاع يمكنه ان يستدل منها على أمور ذات
شأن فانا نرى في الغالب بعض الجهات ينفرد سكانها بلهجة مخصوصة في
الكلام وعرف خاص بها في التعبير وزى يغاير زى الآخرين فن السهل
جدا التفرقة من اللهجة الكلامية بين سكان الصعيد وسكان لوجه البحري

وبين اهالى الاسكندرية وغيرهم من سكان القطر المصرى ولا شك انه اذا عرفت اللهجة أو الاقليم الذى يسكنه المتهم تضيق دائرة البحث ويسهل على المحقق أن يكشف حقيقة اسمه ومحل اقامته

انما يجب الاحتراس هنا فقد يتصنع المتهم لهجة فى الكلام غير لهجته الطبيعية أو يلبس لباس غيره فان طرق التضليل كثيرة عند المجرمين رفع الدعوى على مجهول الاسم وعلى كل حال اذا تعذر تعيين شخصيته فان ذلك لا يمنع من التحقيق معه ومحاكمته جنائيا وفقط يجب جمع الادلة المثبتة على ان هذه الذات الحاضرة فى الجلسة هى التى ارتكبت الفعل الجنائى فان الدعوى الجنائية وان استحال رفعها على مجهول فانها جائزة القبول على مجهول الاسم ما دامت وقائع الدعوى تعينه تعيينا تاما (تعليقات دلولوز على قانون تحقيق الجنايات صحيفة ٥ بند ٩٦ - ١٠٠)

انتحال اسم كاذب واذا كان امتناع المتهم عن الاجابة أو التعريف عن اسمه ومحل اقامته الخ أمرا غير عادى فانه كثير ما يتخذ اسما غير اسمه الحقيقى وفى ذلك ضرر كبير وقد انفرد غالبا بذلك بعض النصايين والسارقين وأولئك المجرمون العائدون فرارا من أحكام العود الصارمة . فيجب على المحقق عند الشك التثبت من صحة ما يقرره المتهم ويحققه والرجوع الى قلم تحقيق الشخصية عند الضرورة

فاذا ما تبين المحقق حقيقة المتهم وشخصيته أخذنى استجوابه وسؤاله عن التهمة الموجهة اليه واقواله فيها تفصيليا

المتهم لا يحلف ولا يجوز له ان يستحلف المتهم فان ذلك غير جائز قانونا

والعلة في هذا المنع عدم تعريضه للكذب واليمين الغموس ان كان قد ارتكب الفعل أو تعريضه لتضحية نفسه واقراره بما يوجب عليه العقاب فيصبح بين عالين شديدين يتنازعا به ويسلبان منه الحرية والاختيار الرفق والعدل مع المتهم وهذا يجب ان ننبه المحقق مرة ثانية الى لزوم مراعاة العدل والاعتدال مع المتهم والرفق به وعدم التحامل عليه وان يعلم أن المتهم شريكه في الانسانية فاذا كان ذل او هذا او كبت به المقادير فقد يكون مدفوعا الى ذلك بعوامل خارجية أو داخلية نفسانية لم يستطع مقاومتها ولا قبل له بدفعها كما انه يجوز- وهو كثير الوقوع والاحتمال- أن ان يكون بريئا فعلا من التهمة

وقد يكون حسن معاملة المحقق للمتهم واخذه باللين والرفق سببا من أسباب اطمئنانه اليه وداعية له الى قول الحق والاعتراف وعدم المراوغة اما اذا هو عامله بغلظة وشراسة أو باهانة واحتقار وظهر بمظهر المتحامل عليه فان ذلك قد يدفعه الى ارتكاب أمور لا تحمد عقباه بل قد يحمله على العناد فلا يسهل على المحقق الحصول منه على تصريحات ذات قيمة لانه يعمل وقتئذ على التضليل به بل والتشويش عليه بالصياح والصراخ بل ربما امتنع بالمرّة عن الاجابة امامه كما يحصل احيانا أمام رجال البوليس

فكم من المتهمين من أبوا ان يجيبوا على الاسئلة التي توجه اليهم من بعض رجال البوليس مصرحين علنا انهم لا يجيبون الا أمام النيابة أو المحكمة ولا اظن ان السبب في ذلك الا ما يرونه من تحامل بعضهم وهيلهم الى جانب الخصوم ولا شك أن امتناع المتهم عن الاجابة أمام المحقق

أقسى ما يمكن ان يوجه اليه من الالهانة واعظم ما تجرح به الكرامة لما فيه من الدلالة الصريحة على عدم الثقة به

الحزم غير انه يجب ان يكون اعتدال المحقق ورأفته بالمتهم مقرونا بالحزم الشديد فانه يخشى أن يفسر من المتهم والشهود وغيرهم تفسيراً سيئاً يكون له شر النتائج على التحقيق

ملاحظة حالة المتهم وعلى المحقق وهو يسمعه أن يتفرس في شخصه ولحظاته وحركاته وحالاته النفسانية قرب حركة أو حالة غير اعتيادية تظهر عليه في ظرف خاص خير في الدلالة من شاهد أو اقرار وعليه ان يبين له فوائد الاعتراف بالحقيقة كتخفيف العقاب عليه وتحريره من عذاب الضمير وآلامه

مراجعة السوابق ويحسن بالمحقق اذا كان المتهم من ذوى السوابق أن يستحضر صحيفتها قبل أن يبدأ في استجوابه فلا ينتظر حتى يتم التحقيق كما يفعله عادة أغلب المحققين ثم يستحضرها لاعطاء التهمة الوصف القانوني لها او لتطبيق احكام العود عليه فقد بيدنا في غير موضع أن السوابق ليست أهميتها محصورة في تشديد العقاب او تغيير الوصف القانوني للفعل الجنائي بل ان لها فائدة في اثبات التهمة على المتهم فمنها يستطيع المحقق الوقوف على عادات وأخلاق الجاني وطرقه في ارتكاب الجرائم والافعال التي تخصص بها بل واساليبه في الدفاع عن نفسه وغير ذلك من الامور التي تساعد المحقق على معرفة حقيقة المتهم وأحواله ولا سيما اذا اطلع على اوراق تلك الدعاوى التي حكم عليه فيها وله ذلك كما قدمنا

الاحتياط فاذا كان المتهمون متعددين فصلهم عن بعض حتى لا يتفقوا

على طريقة الدفاع فيما بينهم ومنعهم من الاختلاط بغيرهم وان كانوا اختلطوا
بأحد فعليه ان يتبين ذلك

وللاحظ أنه قد يختلط المتهمون ببعض الناس لاغراض سيئة ولو
كانوا محبوسين أو مقبوضا عليهم بل قد يتفقون مع بعض المسجونين
معهم او المحبوسين احتياطيا ليبلغوا رسالتهم الى ذوى قرباهم عند الافراج
عنهم وقد تكون هذه الرسائل لتدير طرق مخصوصة للدفاع او لتبلغهم
طريقتهم في الاجابة على الاسئلة التي وجهت اليهم ودفاعهم حتى يستحضروا
لهم شهودا يوافقونهم على اقوالهم

واحيانا يكون حراس السجن وخدمته رسلا بين المتهمين وبين
اهلهم ينقلون الرسائل بينهم وبذلك تضيع الفائدة من القبض على المتهمين
وحبسهم احتياطيا

مراجعة ماتم في التحقيق وقبل ان يبدأ المحقق باستجواب المتهم
يجب عليه ان يراجع محاضر التحقيق التي سبق تحريرها ليقن على أقوال
الشهود ومدلول المعاينة مثلا ويلم بالفضية وظروفها حتى يتسنى له أن يتبين
الوقائع والامور الواجب سؤاله عنها ويستطيع أن يقابل بين اجابته وأقوال
الشهود ومدلول المعاينة او نتيجة التفتيش أو رأى الخبير ويلاحظ عليه
مخالفة أقواله للواقع وبذلك يمكنه ان يخرج مركزه ويسد عليه المسالك
اما اذا هو أخذ في استجواب المتهم قبل ان يلم بظروف الدعوى ويعرف
ماتم في التحقيق فقد أضاع وقته سدى .

ولذلك نرى لزوم تأجيل استجواب المتهم الى ما بعد سماع أقوال بعض

الشهود او اجراء المعاينة متى كانت ذلك ممكنا ولم يكن فيه اضرار
بحقوق المتهم او بحق النظام العام

المتهم يعترف فاذا ما وجهت التهمة الى المتهم وسئل عن رأيه فيها
فلا يخلو حاله من أحد امرين فاما ان ينكر او يعترف فاذا اعترف وجب
على المحقق ان يحصل منه على اعتراف تام ، مفصل يبين فيه السبب الذي
حمله على ارتكاب الجريمة وكيفية ارتكابه لها وزمانه ومكانه وما وقع منه
قبل او بعد ارتكابها وما له علاقة بالجريمة والظروف التي اقترنت بالفعل او
تلتته وغير ذلك من الوقائع والامور التي لها ارتباط بالجريمة وفاعلها فان
الاعتراف يكون فرصة حسنة للمحقق تمكنه من جمع الأدلة الاخرى
المؤيدة له لان من يعترف اذا كان صادقا في اعترافه لا يكون مراوفا
ولا مضللا

جمع الادلة الاخرى نقول ان الاعتراف فرصة حسنة تمكن المحقق
من جمع الادلة الاخرى المؤيدة له لانه لا يجوز للمحقق بمجرد ان فاجأه
المتهم بالاعتراف ان يكتفى به ويحيله للمحاكمة فانه ان فعل ذلك يخطئ
خطأ كبيرا اذ يخشى ان ينكر امام المحكمة ولا يوجد دليل آخر امامها
يمكنها الحكم عليه بمقتضاه سوى اعترافه في التحقيق وقد لا تأخذه وتكون
الفرصة الصالحة لجمع الادلة الاخرى ضاعت اوقات اوانها وبذلك يكون
المتهم قد نجح في خدع المحقق والتغير به

الاعتراف الكاذب ولما كان اعتراف المتهم على نفسه ليس من الامور
العادية الطبيعية لما يوجبه عليه من العقاب كان من اللازم عندما يفاجىء المحقق

به ان يثبت من صحته ومطابقته للواقع فانه يجوز أن يعترف المتهمون على انفسهم كذبا لا يعاز او تهديد سابق او للتخلص من خطر حال أو لدفع التهمة عن غيرهم لاسباب كثيرة منها القرابة والحب ولاغراض اخرى منها كبر واعجاب المتهم ونفخه بان يكون الجاني في هذه الجناية أو ضد شخص المجنى عليه او لتدنيس سمعة آخر قريب منه او لجر العار على عائلته اذا كان يكرهها

وليست الحوادث التي اعترف فيها المتهمون على انفسهم كذبا بغريبة عن بلادنا فقد اتهم مرة اخوان بقتل آخر وكانت الادلة قائمة على احدهما وهو الاصغر سنا والا كبر فائدة ومصلحة للعائلة بخلاف الثاني الذي لم تكن الأدلة القائمة عليه قوية فانه يكاد يكون عاطلا عديم الفائدة بالمرّة فسارع للاعتراف كذبا على نفسه حتى ينجو أخوه وبذلك يكون ارضى داعي المحبة والشفقة الأخوية وعمل لمصلحة العائلة

وقد وقع مرة في فرنسا ان اتهمت بنت بقتل والدها باشتراك زوجها فاعترفت على نفسها كذبا وتبين بعد ان الذي حملها على هذا الاعتراف الكاذب انما هو تألمها من رطوبة الغرفة التي كانت سجنينة بها فأرادت بالاعتراف ان تجعل حدا للبقاء فيها حتى يحكم عليها لتنتقل الى غيرها

تطوع بعض الناس وقد يحصل عند ما توجه تهمة الى وحيه أو سرى من السراة ان يتطوع للاعتراف على نفسه كذبا بعض الصعاليك ليخلصه من الأهمة . مقابل جعل يرتبه له ولعائلته مدة اعتقاله بالسجن وفي الغالب يكون ذلك المتطوع خادما او تابعا او محسوبا للمتهم الحقيقي يتقدم بنفسه

طائفا مختارا للمحقق أو يكتب اليه أو يوعز الى غيره باتهامه أو بغير ذلك من طرق التضليل فاذا ارتاب المحقق في أمر ذلك المتطوع - ويجب عليه أن يرتاب اذا قدم نفسه اليه دون ان ينم عليه احد او كانت له علاقة خاصة بالمتهم الاصلى - لزمه ان يعرف ما يجرى خلف الستار من الاتفاقات وقد تكون شخصية ذلك المتطوع 'وعدم تحقق سبب الجريمة و توفره فيه او نوع الجريمة أو صفة المجنى عليه وشخصيته كل ذلك كافيا لتكذيبه وقد يحصل ان يعترف المتهم على نفسه وعلى شركائه معه في التهمة فاذا صح ان يعترف على نفسه كذبا لاسباب بينهاها فقد يكذب ايضا على غيره لاغراض كثيرة اما للايقاع بهم او بناء على وعد أو وعيد او اكرامه أو لانه يرى في ادخالهم معه في التهمة نفرا أو فائدة له

اختيار الشريك وليلاحظ أن الجاني يختار شريكه كما يختار الشركاء المتضامنون في الشركات بعضهم بعضا فان لشخصية الشريك اعتبارا كبيرا فلا يشترك الجاني مع آخر الا بعد ان يكون عرفه وخبره فوجده عليا بفن الاجرام ماهر فيه أمينا على الاسرار قويا شجاعا مقداما أو ذا مال اوجاه يمكن ان يستخدمه عند الضرورة لخلاصه اولانه لازم له حتما التسهيل ارتكاب الجريمة و اتمامها كخادم او خادمة في منزل للارشاد عن محتويات البيت او لاعطائه وصف حالته وطرق الدخول اليه وغير ذلك

العلاقة بين المتهمين فالواجب اذا على المحقق ان يتبين ما أمكنه العلاقات والصلات بين المتهمين بعضهم مع بعض فرما كان مجرد عدم وجود علاقة بين المتهمين ما يدعو الى تكذيب التهمة أو عدم صحة اعتراف بعضهم على بعض

المتهم يذكر هذا اذا اعترف المتهم وهو أمر نادر الحصول اما اذا انكر التهمة وهو الغالب فاما ان يدفعها عن نفسه أو يكتفى بمجرد الانكار فان كان الاول سمع منه دفاعه وحققه وان كان الثانى سأل في اى محل كان وقت ارتكاب الجريمة وقبلها وبعدها ودليله على ما يدعيه وعلاقته بالمجنى عليه ونافسه المحقق في الادلة التى يقدمها أو تقدم عليه كضبطه متلبسا بالجناية أو وجود ملابسه او سلاحه في محل الواقعة أو عما يوجد به من الآثار والجروح وغيرها كتلوث ملابسه بالدم أو ضبط الشيء المسروق في منزله ويطلب منه ان يعمل ذلك

فان تناقضت أقواله او عدل عنها وجب على المحقق أن يبين له ذلك ويسأله سبب هذا العدول أو داعية ذلك التناقض فان أصر على الانكار سأل عن رأيه في الشهود الذين شهدوا عليه وطلب منه ان يبين له الاسباب التى تدعوهم الى الافتراء عليه وحقق تلك الاسباب عند الضرورة وواجهه بالشهود وأثبت في محضره نتيجة المواجهة وما يبدر من كل منهم أو يبدو عليه من الانفعالات والتأثر

ويحسن بالمحقق ان يسأل المتهم عن رأيه في الشهود الذين دعوا لسماع اقوالهم قبل ان يعرف ما اذا كانوا شهداء له او عليه حتى اذا ما اعترف بعد التهم لا يمكنه ان يعدل عن ذلك اذا جاءت شهادتهم ضده والا لزمه التناقض اما اذا هو سأل عن ذلك بعد ان عرف اجاباتهم فانه قد يردم ويخرجهم ولا يعجز عن ان يقدم اسبابا لذلك

المتهم يسمى الدفاع عن نفسه ومما يجب ملاحظته أن بعض المتهمين الأبرياء قد يسيئون الدفاع عن أنفسهم فيقعون في التناقض لأنهم يخشون أن قالوا الحق أن تثبت ادانهم ولا سيما إذا كانوا يشعرون باهمال ارتكبهوه أو خطأ وقعوا فيه وقد يكون من وراء انكارهم لبعض الوقائع أو تحريفها ما يدعو الى اساءة الظن بهم ولذلك يلزم المحقق خصوصا في جرائم القتل التي يمكن ان يكون القتل وقع فيها خطأ أو باهمال ان ينبيه المتهم الى ذلك وأن يدعو الى قول الحقيقة وبيان كيفية حصول الاصابة فقد يكون من ورائها مصلحة وفي انكارها أو تغييرها ضرره

المقابلة بين اقوال المتهمين وعلى المحقق عند استجواب متهم آخر أن يقارن دائما اجاباته على الاسئلة التي توجه اليه باجابات من استجوب قبله من المتهمين اذا كانوا وان يلاحظ له - اذا كانت الاسئلة متعلقة بوقائع أو حوادث مشتركة بينهما - مناقضة اقواله ومخالفتها لاقوال زميله وعند الضرورة يواجههما ببعض ويثبت في محضره نتيجة المواجهة

وان اعترف احد المتهمين على الآخرين مع انكارهم سألهم المحقق عن الاسباب التي تدعوه الى الاعتراف عليهم كذبا وحقق هذه الاسباب اختلاف وتنوع الوقائع وعلى العموم فإن الوقائع والامور التي يسأل عنها المتهم تختلف باختلاف الجرائم واختلاف أحوال المتهمين فكل ماله علاقة وارتباط بالجريمة وبشخص المتهم وأخلاقه وسلوكه وماليته ولا سيما ما كان منها مغايرا لعاداته الاولى ومخالفا لسلوكه في الماضي يصح أن يكون محلا للاستجواب فاذا كان يحقق في جريمة سرقة أو تزوير وجب البحث مع

المتهم عن ماليته واصليها وحالة معيشته قبل وبعد ارتكاب الجريمة وهكذا
سماع الشاهد بحضور المتهم ويجوز للمحقق اذا رأى فائدة من ذلك
ان يسمع الشهود في حضرة المتهم ولا سيما اذا كانوا يدلون اليه بصلة القرابة
وكانوا يشهدون ضده فان ذلك مما يكون له تأثير كبير في نفس المتهم
واخراج له يمكن ان يكون من ورائه اعتراف او اقرار
الطوارئ، على المتهم وقد يحدث أثناء استجواب المتهم حوادث تعطل
على المحقق عمله منها وأهمها إدعاء المتهم بأنه اصم لا يسمع او تظاهره
بالبلاهة والجنون وغير ذلك من الامراض الفجائية كالتشنجات العصبية
والاغماء مثلا

لا شيء يمنع مطلقا من ان يكون المتهم صادقا في دعواه أو ان تعثر به
هذه الامراض الا انه لا يبعد ان يكون ذلك تصنعاً وتظاهراً منه على
خلاف الواقع ليسكتسب وقتاً للتفكير وتدير الاجابة على سؤال أو عند
ما يرى نفسه قد وقع في تناقض معيب يدل على كذبه او عند ما يخرج مركزه
او لا يقاف محامته

وعلى كل حال يلزم المحقق ان يجتهد في اكتشاف امر المتهم فانه وان
كان لا سبيل لاجباره على العدول عن ذلك الا أنه يهتم الدعوى كثيرا
معرفة ما اذا كان يتصنع أولا فانه ان ظهر تصنعه وادعاؤه كان ذلك في
الغالب قرينة سيئة ضده وللمحاكم وقتئذ أن تقدر ذلك التصنع عند ما تقف
على الظروف السيئة التي كان فيها المتهم والتي كانت سببا في التجائه الى
مثل هذه الحيل الكاذبة تخلصا من الاستجواب

واجب المحقق غير انه ليس في وسعنا أن نعين طرقا مخصوصة للمحقق يتبين بها الحقيقة لان القول الفصل مرجعه في الغالب الى الطبيب الا أنه يجب عليه اذا طرأت على المتهم نوبة من هذه النوبات العصبية ان لا يفقد رشده وثباته بل عليه - بعد عمل الاسعافات اللازمة - أن يرصد حركات وسكنات المتهم ويقيد كل ما يبدو عليه من الانفعالات والاضطرابات ويثبت حالته وحالة سقوطه على الارض مثلاً فانه اذا كان متصنعاً يقع على الارض باحتراس حتى لا يلحقه أذى فاذا جاء الطبيب أمكنه ان يبدى له ملحوظاته فيستطيع الحكم بمقتضاها لأن المتهم في الغالب لا يستمر على تصنعه وانما تراه كلما اقترب وقت حضور الطبيب كلما تماثل للشفاء وعلى المحقق أن يظهر المتهم أن حيلته كاذبة لا ينخدع بها ويفهمه أن التصنع يضره ولا يفيد كماً أنه يصح له الالتجاء الى الحيل ليكشف بها ذلك الادعاء

بعض الحيل وقد ذكر الدكتور أحمد حمدي بك في رسالته «التحفة العباسية في الامراض التصنعية والادعائية» بعضاً من هذا الحيل التي تستعمل لاكتشاف تصنع الصمم منها ان الطبيب يتدلى بمخاطبة الشخص المشكوك فيه بصوت مرتفع جداً ثم يخفضه تدريجياً فيستمر الشخص على الاجابة ولا يلاحظ ذلك ولو انخفض الصوت الى الدرجة العالية وقد أوصى الطبيب (كاسبير) باستعمال طريقة قريبة من ذلك وهي أن الطبيب يتدلى في التكلم مع الشخص بصوت مرتفع جداً ثم يخفض صوته فجأة لا تدريجاً

وبصح للطبيب أن يفاجئ الشخص المتصنع ويأخذه على غفلة منه فيوجه اليه الاسئلة بغتة كأنه يقول له مامرضك او هل انت على هذه الحالة مدة طويلة فانه يسرع غالباً الى الاجابة بدون ترو بأن يقول انه طرش أولاً يسمع من منذ كذا

وقد التجأ احد المحققين الى حيلة جميلة تقرب من هذه كشف بها تصنع متهم ادعى الصمم امام البوليس فانه عند ما حضر الى النيابة وأراد أن يدخل اودة المحقق طلب منه بصوت عادي ان ينزع حذاءه فنزعه وبذلك انفضح تصنعه وعدل عنه

التحقيق الجنائي الفني

يتناول الكلام هنا البحث في ثلاثة امور عظيمة الاهمية في التحقيقات والمباحث الجنائية وهي الاثار على اختلاف انواعها والشخصية وتحقيقتها والصور الفوتوغرافية وقرائنها وكيفية مقارنتها بعضها ببعض ومقارنتها بالأشخاص

الآثار

الآثر هو كل شكل او صورة او علامة مادية يتركها شخص او حيوان او جماد على جسم آخر من شأنها ان تدل على شيء او ترشد عن بعض خواصه ومميزاته او هو علامة تنطبع على جسم مستو عند ملامسته جسم آخر كآثر الاقدام والايدي والاسنان والاذافر وحوافر الخيل وخف البعير واثار عصا